عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

العوامل البيئيّة وانعكاساتها على ممارسة الجريمة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار من وجهة نظر العاملين في إدارة المباحث العامة الفلسطينيّة.

محمود مصدق محمد مصري

رسالة ماجستير

القدس– فلسطين

1446هـ/2025م

العوامل البيئيّة وانعكاساتها على ممارسة الجريمة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار من وجهة نظر العاملين في إدارة المباحث العامة الفلسطينيّة.

إعداد:

محمود مصدق محمد مصري

بكالوريوس علم نفس من جامعة النجاح الوطنية/فلسطين

المشرف الرئيس: د. وفاء سامح الخطيب.

المشرف المشارك: د. زياد صالح قنام.

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في علم الجريمة_ عمادة الدراسات العليا- جامعة القدس.

1446هـ/2025م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج ماجستير علم الجريمة

إجازة الرسالة

العوامل البيئيّة وانعكاساتها على ممارسة الجريمة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار من وجهة نظر العاملين في إدارة المباحث العامة الفلسطينيّة.

اسم الطالب: محمود مصدق محمد مصري.

الرقم الجامعي: 22011676

المشرف الرئيس: د. وفاء سامح الخطيب.

المشرف المشارك: د. زياد صالح قنام.

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2025/5/3 من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

رئيس لجنة المناقشة: د. وفاء الخطيب التوقيع:.....

المشرف المشارك: د. زياد صالح قنام التوقيع:.....

ممتحناً داخلياً: د. فادي ربايعة التوقيع:.....

ممتحناً خارجياً: د. أيمن أبو الظاهر التوقيع:.....

القدس – فلسطين

1446 هـ /2025 م

الإهداء:

إلى أرواح الشهداء الطاهرة الزكية....ومن نعتز بأسمائهم تمجيداً وتخليداً.....

إلى عائلاتهم وذويهم....إلى الجرحى النازفين الأبطال....

إلى الأسرى الغيورين على مجد ورفعة الأمة....من لا تلين لهم قناة؛ عزاً وحرية رغم القيد والسجان

إلى الذين هُدمت بيوتهم....فالْتحفوا عنان السماء شموخاً....وصبروا برد الليالي

إلى وطن الشهداء....ونبع العطاء....إلى ربوع فلسطين الحبيبة....وأقصانا الأسير....

إلى والدي أصحاب الفضل علي بعد الله....

إلى إخواني وأعمامي عماتي وخالاتي وجميع عائلتي الكريمة....

إلى زوجتي العزيزة زينة....

إلى الأساتذة الأفاضل الذين لم يبخلوا علينا بعلمهم وأخص بالذكر د. وفاء الخطيب و د. زياد قنام

إلى زملاء الدراسة جميعا وأخص بالذكر الصديق العزيز نديم التلاحمة

إليهم جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع....

الباحث: محمود مصدق مصري

إقرار:

أقر أنا معد هذه الرسالة أنّها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنّها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تمت الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو جزء منها لم يقدم لنيل درجة لأي جامعة أو معهد.

التوقيع: .....

الاسم: محمود مصدق محمد مصري.

التاريخ: 2025/5/3

شكر وعرفان:

الحمد لله الذي وفقني وأعانني على إنجاز هذه الدراسة، وأسأله سبحانه أن يجعلها في ميزان حسناتي، أود أن أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى عائلتي الحبيبة، بدءًا بوالدتي ووالدي على دعمهما المتواصل، وإلى إخوتي وأعمامي وعماتي وخالاتي على تشجيعهم ووقوفهم بجانبي.

كما وأخص بالشكر زوجتي العزيزة التي كانت لي خير شريك في هذا المشوار، وأعبر عن امتناني العميق للدكتورة وفاء الخطيب والدكتور زياد قنام على توجيهاتهم العلميّة القيمة.

كما وأود أن أشكر العقيد جهاد كميل مدير مباحث نابلس، والعقيد هيثم ياسين مدير قسم الإدخال وأرشفة المعلومات الإلكترونية، على الدعم الكبير والتسهيلات التي قدماها لي في سبيل إتمام هذا البحث.

وأتوجه أيضًا بالشكر لكل من سأهم في إتمام هذه الدراسة، من الزملاء الذين عملوا على خرائط الغطاء النباتي الأستاذ هيثم حمامدة رئيس قسم (GIS) في بلدية دورا والأستاذ شراد الصفدي في محافظة أريحا والأغوار، والشكر موصول لمؤسسة منيب المصري المتمثلة بالعم منيب على منحة الدراسة التي ساعدتني على إكمال دراستي.

وأخيرًا، أتوجه بوافر الشكر لجميع من وقف إلى جانبي بكلمة أو ابتسامة، فأنتم جميعًا أصحاب الفضل في هذا الإنجاز.

الباحث: محمود مصدق مصري

قائمة المفاهيم والمصطلحات:

تكمن مفاهيم ومصطلحات الدراسة بالآتي:

- **البيئة:** "هي الوسط أو المجال المكاني الذي يحيط بالإنسان ويتأثر به ويؤثر فيه، بكل ما فيه من عوامل حية (إنسان، حيوان، نبات) وغير حية (هواء، تربة، ماء، شمس... إلخ) بما بينها من التفاعلات ونواتجها الطبيعيّة والصناعية، ويصل اليها اهتمامه". (قنام وبيطار، 2015: 5)
- **العوامل البيئيّة:** "هي مركبات تشتمل على العوامل الطبيعيّة والصناعية والاجتماعيّة المحيطة بالإنسان والذي يتدخل بدوره ليكون علاقة ربط بين هذه العوامل". (حامد، 2013: 12)
- **المناخ:** "ظروف الجو في موقع معين (مناخ منطقة صغيرة) على مدى فترة طويلة، أو أنه المحصلة طويلة المدى للعناصر الجويّة مثل (الحرارة، الإشعاع الشمسي، الرطوبة، الضغط الجوي، نوع الهطول المطري)، تواتره وكمياته والرياح". (مركز الإحصاء الفلسطيني، 2022: 134)
- **الجريمة:** "كل فعل له بُعد مادي خرج بوعي عن القواعد القانونية الجنائيّة المعمول بها في المجتمع، وبهذا الخروج يكون مساس بأمن وسلامة واستقرار المجتمع، ويعاقب عليه القانون". (أبو عليان، 2016: 5)
- **الغطاء النباتي:** "مجموعة النباتات التي تغطي سطح الأرض وتشمل أنواعًا مختلفة من النباتات مثل الأشجار والشجيرات والأعشاب، يلعب الغطاء النباتي دورًا حيويًا في الحفاظ على التوازن البيئي من خلال تنظيم دورة المياه، تقليل التآكل، وتوفير موائل للكائنات الحية". (محمد وحسون، 2023: 138)
- **جرائم العنف:** "فعل يبالغ في السلوك العدائي أو العدواني، يترتب عليه إرسال مؤثرات مدمرة تُحدث أذى فيزيقياً أو مادياً". (غلوم، 2015: 165)
- **الجرائم الواقعة على الممتلكات:** تعرف هذه الجرائم على أنها "مجموعة الجرائم التي تنقص أو تعدل العناصر الإيجابية للذمة المالية أو تزيد من عناصرها السلبية، عن طريق زيادة ديون المجني عليه". (السعيد، 2014: 13)

- **محافظة نابلس:** "هي وأحدة من 11 محافظة تابعة للسلطة الوطنية الفلسطينيّة (المناطق الإدارية)، تقع نابلس وسط شمال الضفة الغربية، وهي قلب فلسطين لربطها شمالها بجنوبها وشرقها بغربها، حيث تتمتع بموقع جغرافي هام فهي تتوسط إقليم المرتفعات الجبلية الفلسطينيّة وجبال نابلس، وتعد حلقة في سلسلة المدن الجبلية من الشمال إلى الجنوب وتقع على مفترق الطرق الرئيسية التي تمتد من الناصرة وجنين شمالاً حتى الخليل جنوباً ومن نتانيا ويافا غرباً حتى جسر دامية شرقاً، تبعد عن القدس (69) كيلوا متر". (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011: 29)
- **إدارة المباحث العامة الفلسطينيّة:** "هي وحدة أمنية متخصصة في الشرطة الفلسطينيّة، تتولى منع الجرائم قبل وقوعها، والتحري والتحقيق الجنائي، وجمع وتحليل الأدلة، وتقديم الجناة إلى العدالة وفق الأصول والقوانين المعمول بها، تأسست عام 1994". (جهاز الشرطة الفلسطينيّة، 2025)
- **محافظة أريحا والأغوار:** "هي وأحدة من 11 محافظة تابعة للسلطة الوطنية الفلسطينيّة (المناطق الإدارية داخل الأراضي الفلسطينيّة). "تقع المحافظة في الطرف الغربي لغور الأردن، أو ما يعرف بغور أريحا، وهي أقرب إلى الحافة الجبلية لوادي الأردن الانهدامي منها إلى نهر الأردن، تقع عند خط انقطاع بين البيئة الجبلية في الغرب والبيئة الغورية في الشرق، مما جعلها نقطة عبور هامة منذ القدم للقوافل التجارية والغزوات الحربية المتجهة غربًا نحو القدس وشرقًا نحو نهر الأردن والبحر الميت، كما يمر بها الحجاج المسيحيون القادمون من القدس في طريقهم إلى نهر الأردن والبحر الميت من جهة أخرى، كانت أريحا البوابة الشرقية لفلسطين، دخل إليها العديد من الجماعات البشريّة المهاجرة إلى فلسطين عبر العصور، وهي تنخفض عن سطح البحر بحوالي (276) مترًا". (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011: 29)

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل البيئيّة وانعكاساتها على ممارسة الجريمة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار من وجهة نظر العاملين في إدارة المباحث العامة الفلسطينيّة، تحديدًا المناخ والغطاء النباتي وانعكاساتها على ممارسة الجريمة (العنف والجرائم ضد الممتلكات)، وذلك من خلال التعرف إلى واقع هذه العوامل في المحافظتين، وقياس مدى انعكاسها على ممارسة الجريمة، إلى جانب تحليل الفروق المحتملة في إدراك هذا الأثر تبعًا لمجموعة من المتغيرات الديموغرافيّة، حيث استندت الدراسة على عينة قصديّة (متيسرة) تكونت من (62) فرداً من العاملين في إدارة المباحث العامة الفلسطينيّة في المحافظتين من مجتمع الدراسة والبالغ عدده إستنادًا إلى إحصائيات (جهاز الشرطة الفلسطيني، 2024) (75) فردا، والتي تم جمع البيانات منها باستخدام استبانة صممت لهذا الغرض.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي بشقه الكمي، بالإضافة إلى المنهج التاريخي الوثائقي، وذلك بالاعتماد على بيانات رسمية متعلقة بالعوامل المناخية والغطاء النباتي، وكذلك سجلات الجريمة خلال الفترة (2013–2023)، كما تم توظيف المنهج المقارن لتحليل الفروقات بين المحافظتين في ضوء المعطيات البيئيّة والجغرافيّة.

أظهرت النتائج أن تقييم المشاركين لتأثير العوامل البيئيّة جاء عند مستوى متوسط (67.1%)، مع بروز هطول الأمطار كأكثر عناصر المناخ تأثيرًا بنسبة (68.9%)، كما أظهرت النتائج أن مستوى ممارسة الجريمة (العنف والجرائم ضد الممتلكات) كان أيضًا عند مستوى متوسط (63.5%)، وأن جرائم الممتلكات كانت أكثر تكرارًا من جرائم العنف. وبينت النتائج أن العوامل البيئيّة فسرت نحو (11.6%) فقط من تباين معدلات الجريمة، ما يشير إلى وجود عوامل إضافية مؤثرة قد تكون ذات طابع اجتماعي أو اقتصادي، كما لوحظ وجود فروق دالة إحصائيًا في بعض الأبعاد لصالح محافظة أريحا والأغوار بينما لم تُظهر معظم المتغيرات الديموغرافيّة الأخرى (مثل الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص، وطبيعة العمل) فروقًا دالة، باستثناء سنوات الخبرة العلميّة التي أظهرت أن المشاركين من ذوي الخبرة الأقل كانوا أكثر إدراكاً لجرائم الممتلكات مقارنةً بذوي الخبرة الأطول.

استنادًا إلى النتائج وضعت الدراسة عدد من التوصيات لعل من أهمها ضرورة دمج البعد البيئي في الخطط الأمنيّة الحضريّة، وذلك من خلال تنظيم المساحات الخضراء بشكل يتوافق مع متطلبات

السلامة العامة، وتوفير الإنارة والمراقبة في المناطق النباتية الكثيفة، وتعزيز المحتوى التدريبي للعاملين في الأجهزة الأمنيّة ليشمل العلاقة بين البيئة والسلوك الإجرامي، كما أوصت الدراسة بدعم التعاون بين الأجهزة الأمنيّة والهيئات المحلية والمجتمعية، وتفعيل أدوات الرصد البيئي الأمني بما يعزز من كفاءة التدخل الوقائي في المناطق المستهدفة.

الكلمات المفتاحيّة: العوامل البيئيّة– ممارسة الجريمة –محافظة نابلس– محافظة أريحا والأغوار– إدارة المباحث العامة الفلسطينيّة.

Environmental Factors and Their Impact on Criminal Behavior in the Governorates of Nablus and Jericho & Alaghwar: A Study from the Perspective of Palestinian Criminal Investigation Officers.

Prepared by: Mahmoud Musaddaq Mohammad Masri

Supervisor: Dr. Wafaa Samih Al-Khateeb

Co-supervisor: Dr. ziad Qannam

Abstract

This study aimed to identify environmental factors and their implications on crime occurrence in the governorates of Nablus and Jericho & Al-Aghwar, from the perspective of personnel working in the Palestinian Criminal Investigation Department. Specifically, the study focused on climate and vegetation cover and their impact on the commission of crimes, including violent crimes and property-related offenses. The research sought to examine the current state of these environmental factors in both governorates, assess their influence on criminal behavior, and analyze potential differences in perceptions of this impact based on a set of demographic variables.

The study employed a purposive, convenience sample consisting of (62) individuals from the Criminal Investigation Department, drawn from a total population of (75) officers according to statistics from the (Palestinian Police Service, 2024). Data was collected using a structured questionnaire developed for this purpose.

The study adopted a descriptive quantitative methodology, supplemented by the historical-documentary method through the use of official data on climatic conditions and vegetation cover, as well as crime records for the period (2013–2023). Additionally, the comparative method was applied to analyze the differences between the two governorates in light of environmental and geographic variables.

The findings revealed that participants' overall assessment of the impact of environmental factors on crime was at a moderate level (67.1%), with rainfall identified as the most influential climatic element (68.9%). The perceived level of crime (both violent and property crimes) was also moderate (63.5%), with property crimes occurring more frequently than violent offenses. Environmental factors were found to account for only (11.6%) of the variance in crime rates, indicating the presence of additional influencing variables, potentially of a social or economic nature.

Statistically significant differences were observed in certain dimensions in favor of Jericho & Al-Aghwar, while most demographic variables such as (gender, age, academic qualification, field of specialization, and job nature) did not yield significant differences.

However, years of professional experience did show statistical significance, where participants with fewer years of experience demonstrated greater awareness of property crimes compared to those with longer service.

Based on the results, the study proposed several recommendations, most notably the integration of environmental considerations into urban security planning. This includes the strategic organization of green spaces to align with public safety requirements, provision of lighting and surveillance in densely vegetated areas, and enhancement of security personnel training to include content on the environment-crime relationship. The study also emphasized the importance of strengthening cooperation between security agencies and local/community entities, and activating environmental security monitoring tools to improve the effectiveness of preventive interventions in targeted areas.

Keywords: Environmental factors- criminal behavior- Nablus Governorate-Jericho & Alaghwar -Palestinian Criminal Investigation Department.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة:

تعد الجريمة من الظواهر القديمة التي لازمت الإنسان والمجتمع منذ وجوده على الأرض، عندما قام قابيل بقتل هابيل، وهنا كانت أول جريمة دونها التاريخ، منذ ذلك الحين لم يتخلى البني أدم عن الجريمة ولا الجريمة تخلت عنه، وأصبحت الجريمة تشغل العديد من العلماء والفقهاء والفلاسفة والمفكرين، من حيث تحديد العوامل التي تؤدي لممارسة الجريمة ونتائجها وسبل معالجتها والحد منها على الفرد والمجتمع (القريشي، 2015).

إن كل من العوامل الطبيعيّة والبشريّة لها دور مؤثر في الجريمة بمختلف المناطق الجغرافيّة بشكل عام، حيث تُعتبر دراسة الجريمة أحد الأفرع التي ركز عليها الباحثون في إيجاد تفسيرات حول الأسباب التي تدفع لممارستها بشكلٍ عام، فهي تقع في جميع المجتمعات مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف في نسبتها ونوعها (Karmakar, 2022).

إضافة إلى أن الظواهر الجغرافيّة تتنوع بشكل كبير، فهي تشمل درجة الحرارة، والمناخ، والأرض وطبيعتها، وتعاقب الفصول، وتبادل الليل والنهار، والإنتاج الزراعي، حيث اهتم العلماء والباحثون بدراسة أثر العوامل الجغرافيّة ومدى انعكاسها على السلوك الفردي (عبد المنعم، 2015).

وهنا أدرك عبد الرحمن ابن خلدون المفكر العربي تأثير الطقس والمناخ على أخلاقيات الأفراد وسلوكيّاتهم حيث يمكن أن يؤدي بهم إلى الانحراف، وهذا ما تحدث عنه في المقدمة التي تحمل اسمه، حيث تحدث عن أثار المناخ والطقس في سمات البشر وشيمهم وأخلاقهم وخصائصهم القومية، وقد أورد أن الساكنين في بعض المناطق في الأقاليم المعتدلة هم أحسن حال في

جسومهم وأخلاقهم من الساكنين في التلال المندمجين بالعيش، حيث أن لون بشرتهم أصفى، وأجسامهم أنقى، وشكلهم أحسن وأتم، وهم في أخلاقهم بعيدين عن الانحراف هذا إستنادًا إلى ما أشار في المُقدمة التي كتبها (لطفي ومحمود، 2023).

وعليه نرى أن للبيئة دور مهم وواضح في تشكيل شخصية الفرد، فهي تشترك مع الجينات الوراثيّة في تكوين سلوكيّات الأفراد وأسلوب حياتهم، والتفاعل بينهم يحدد النمط الذي تسري به حياتهم، فعلى سبيل المثال سكان القرى تختلف طريقة معيشتهم عن سكان المدن وذلك حسب المنطقة التي يعيشون بها والعوامل البيئيّة المختلفة التي من ضمنها العوامل (الديموغرافيّة، الاجتماعيّة، البيئيّة)، فمن الممكن أن ينعكس توظيفها بطريقة إيجابية يحد من ممارسة الجريمة، أو على العكس من ذلك قد ينعكس بطرق سلبية تقود نحو ممارسة أشكال مختلفة من الجريمة والانحراف (Burkhardt, et al., 2019).

وعليه ومما سبق يمكن القول أن هناك دور مهم للبيئة في تشكيل شخصية الفرد والتحكم في سلوكه نحو طريق معين، سواء كان تفاعل مباشر مثل درجات الحرارة المرتفعة والسلوك المنحرف، أو تفاعل ثانوي مثل التلوث البيئي وعلاقته بممارسة الجريمة، إضافة إلى أن هناك دور للعوامل الاقتصاديّة والجينات وعوامل أخرى في هذا التفاعل، فعلى الرغم من أهميتها في ممارسة الجريمة إلا أن البحث العلمي بحاجة إلى زيادة في البحوث والدراسات العلميّة والتركيز على العوامل البيئيّة الطبيعيّة مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف الكبير بين المناطق والمجتمعات (Wyles, et al., 2017).

والدليل على ما سبق ما أشارت له دراسة (الخطيب وآخرون، 2019) إلى إن هناك عوامل متعددة لها دور في انتشار الجريمة في جميع المجتمعات رغم اختلافها من مجتمع إلى آخر، وبما أن المجتمع الفلسطيني مجتمع يعاني من أزمات مختلفة منذ بداية الانتداب البريطاني وحتى الاحتلال الإسرائيلي هذا يعني أن قابلية ممارسة الجريمة داخله أكثر من غيره من المجتمعات، حيث سعى الاحتلال الإسرائيلي منذ عام (2000) بفصل المناطق عن بعضها البعض بشتى الطرق، الأمر الذي أدى إلى زيادة الضغوطات المجتمعية، التي بدورها زادت من فرصة انعكاس تلك الأزمات على سلوكهم.

2.1 مشكلة الدراسة:

تُعد الجريمة ظاهرة متباينة في طبيعتها وانتشارها تبعًا للبيئة الجغرافيّة، حيث تختلف معدلاتها وأنواعها من مكان إلى آخر. ووفقًا لإحصائيات (الشرطة الفلسطينيّة، 2023)، بلغ إجمالي الجرائم الجنائيّة المرتكبة في محافظات الضفة الغربية بمختلف أنواعها (30,529) جريمة، وعند تخصيص تلك البيانات حسب منطقة الدراسة، تبين أنَ عدد الجرائم في محافظة نابلس بلغ (3,404) جريمة، بينما سجلت محافظة أريحا والأغوار (1,472) جريمة، إنَ هذه الأرقام تُبرز الفروقات الجغرافيّة في توزيع الجرائم، مما يستدعي دراسة العوامل البيئيّة والجغرافيّة التي تؤثر على انتشارها.

مما سبق يمكن القول أن العوامل المناخية والجغرافيّة تلعب دورًا مؤثرًا في أنماط الجريمة بمختلف المناطق، إذ يُعد المناخ أحد العوامل الأساسيّة التي تؤثر في سلوكيّات الأفراد، حيث يمكن للظروف المناخية القاسية، مثل ارتفاع درجات الحرارة بشكل كبير أو التغيرات الجويّة المفاجئة، فضلًا عن قلة الغطاء النباتي والمساحات الخضراء، أن تسهم في زيادة معدلات جرائم العنف، وعلى النقيض فإن اعتدال المناخ ووجود مساحات خضراء واسعة قد يساهم في تقليل حدوث بعض أنواع الجرائم، مما يُبرز أهميّة دراسة التأثير البيئي والمناخي كأحد المحددات الرئيسة للجرائم، فالغطاء النباتي المُنظم يمكن له ان يعزز من التفاعل الاجتماعي ويقلل من العزلة الاجتماعيّة، ومن الممكن له ان يرفع من معدلات الرؤيّة والمتابعة ويحدّ من أماكن الاختباء، الى جانب انه يخلق بيئة نفسيّة صحيّة تقلل من الضغوط والعدوانيّة.

من هنا تلعب البيئة الجغرافيّة أيضًا دورًا هامًا في ممارسة الجريمة حيث أن المناطق الحضريّة قد تشهد معدلات جريمة أعلى بسبب التجمع السكاني الكبير ووجود فرص اقتصاديّة واجتماعيّة متنوعة، على الجانب الآخر يمكن أن تكون المناطق الريفيّة أقل عرضة للجريمة نظرًا للطابع الأكثر هدوء والتواجد الأمني الأقل، كما وتلعب طبيعة البيئة الجغرافيّة للمنطقة أيضًا دورًا في تحديد نمط ونوع الجريمة، فعلى سبيل المثال قد تكون المناطق ذات المناظر الجغرافيّة الصعبة أو النائية أقل عرضة لبعض أنواع الجرائم نظرًا لصعوبة الوصول إليها، من هنا وبناءً على ما سبق لا بد من عمل دراسة علميّة تبحث في انعكاسات العوامل البيئة على ممارسة الجريمة، وعليه تتمحور مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي: **ما واقع العوامل البيئيّة وانعكاساتها على ممارسة الجريمة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار من وجهة نظر العاملين في إدارة المباحث العامة الفلسطينيّة؟**

3.1 أهميّة الدراسة:

تنبع أهميّة الدراسة من أهميّة الموضوع المُتمثل في العوامل البيئيّة وانعكاساتها على ممارسة الجريمة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار من وجهة نظر العاملين في إدارة المباحث العامة الفلسطينيّة، حيث أن هناك قلة في عدد الدراسات العربيّة والأجنبيّة التي تتعلق بالعوامل البيئيّة وانعكاساتها على ممارسة الجريمة على حد العلم، إضافة إلى أن هناك اهتمام شخصي حيث إن جزء من البحث يخص المدينة التي أعيش بها وهي نابلس، وهناك أيضاً أهميّة نظريّة وأخرى تطبيقيّة.

وأما الأهميّة النظريّة تتمثل في:

- تزويد المكتبات والمجلات بدراسات خاصة بالعوامل البيئيّة وممارسة الجريمة.
- تقديم معلومات علميّة حول انعكاس العوامل البيئيّة على ممارسة الجريمة، حيث أنها ستكون مرجع غني يستفيد منه المعنيين في دراسة مثل تلك الظواهر.
- سوف تكون هذه الدراسة مقدمة لدراسات أخرى شبيهة، يقوم بها العلماء والباحثون المختصون في نفس المجال، وذلك من خلال تحفيز البحث الأكثر تخصصًا، الذي قد يشجع على إجراء دراسات أكثر تخصصًا حول العلاقة التي تربط العوامل البيئيّة بممارسة الجريمة، مما يسهم في تطوير المجال وتوجيه البحث المستقبلي.
- المقارنة بين محافظتي نابلس وأريحا والأغوار، نظرًا لاختلاف تضاريسها ومناخها بشكل كبير، إذ تُمثل أريحا منطقة ذات مناخ صحراوي، بينما تقع نابلس في منطقة جبليّة، مما يتيح فهماً أعمق لتأثير العوامل البيئيّة على السلوك الإجرامي، ويساهم هذا التباين في تعزيز التحليل النظري وربط الظواهر الجغرافيّة بالأنماط الإجراميّة ضمن سياقات بيئيّة متباينة.

في حين تتمثل الأهميّة التطبيقيّة في استفادة الجهات ذات العلاقة من نتائج الدراسة كما على النحو الآتي:

- **السياسات الأمنيّة:** يمكن أن تقدم نتائج الدراسة إلهامًا للمسؤولين الحكوميين وصانعي السياسات في توجيه السياسات الأمنيّة بناءً على فهم أعمق لعلاقة العوامل البيئيّة والجريمة في المناطق المحددة.
- **التخطيط الحضري:** يمكن أن تساعد نتائج الدراسة في تحسين التخطيط الحضري وتحديد المناطق التي قد تكون عرضة لزيادة معدلات الجريمة نتيجة لظروف بيئية محددة.
- **قطاع العدالة الجنائيّة:** يمكنها استخدام نتائج الدراسة لتوجيه التدابير الأمنيّة وتحسين تكوين القوات الأمنيّة في المناطق ذات المخاطر المتزايدة.
- **الوعي المجتمعي وصانعي القرار:** يمكن أن تساعد نتائج الدراسة في زيادة الوعي بين المجتمع المحلي حول الأثر المحتمل للظروف البيئيّة على معدلات الجريمة، مما يشجع صانعي القرار على المشاركة في جهود تحسين البيئة والأمان، وذلك من خلال رسم خطط واستراتيجيات تُساعد في ذلك.

4.1 مبررات الدراسة:

تكمن مبررات الدراسة في الآتي:

- **ندرة الدراسات السابقة:** حيث تفتقر الأدبيات الحاليّة من الدراسات التي تعالج العلاقة المعقدة بين البيئة ومعدلات الجريمة، مما يبرز الحاجة إلى بحث أكثر عمقاً يسد هذه الفجوة المعرفية.
- **تعزيز فهم العلاقة بين البيئة والجريمة:** تتيح هذه الدراسة فهماً أعمق للعوامل البيئيّة المؤثرة في السلوك الإجرامي، مما يدعم عمليات التخطيط الحضري ويسهم في تعزيز استدامة المجتمعات المحلية.
- **تحسين السياسات الأمنيّة والبنيّة المؤسسيّة:** تساهم النتائج المتوقعة في توجيه السياسات الأمنيّة وصياغة برامج تدريبية لقوات الأمن، بما يعزز مستويات الأمان في المناطق المعنية ويتيح فهم التحديات الأمنيّة المتزايدة ومواجهتها بفعالية أكبر.

- **دعم صنع القرار المستند إلى الأدلة:** يمكن لهذه الدراسة أن تكون مرجعاً علمياً لصناع القرار السياسي، حيث تمكنهم من توجيه الاستثمارات والموارد نحو المناطق المحتاجة، ووضع سياسات قائمة على البيانات للحد من معدلات الجريمة وتعزيز التنمية المستدامة في تلك المناطق.
- **اختلاف الخصائص البيئيّة بين المحافظات:** يُعد التباين الجغرافي والمناخي بين محافظتي نابلس وأريحا والأغوار من أبرز مبررات هذه الدراسة، حيث تتميز نابلس بطبيعة جبلية ومناخ معتدل، بينما تتصف أريحا والأغوار بارتفاع درجات الحرارة وانخفاض الموقع الجغرافي. هذا الاختلاف يشكل أساسًا مهمًا لإجراء مقارنة منهجية تساعد في فهم العلاقة بين الخصائص البيئيّة والسلوك الإجرامي، وتعزز من القيمة النظريّة والتحليليّة للدراسة.

5.1 أهداف الدراسة:

تكمن أهداف الدراسة في هدف رئيس يتمثل في التعرف على العوامل البيئيّة وانعكاساتها على ممارسة الجريمة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار من وجهة نظر العاملين في إدارة المباحث العامة الفلسطينيّة، ينبثق عنه أهداف أُخرى فرعية تتمثل في التعرف على:

- واقع العوامل البيئيّة بأبعادها (المناخ، الغطاء النباتي) في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار.
- واقع ممارسة الجريمة بأبعادها (جرائم العنف، الجرائم الواقعة على الممتلكات) في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار.
- انعكاس العوامل البيئيّة على ممارسة الجريمة بالأبعاد (درجات الحرارة، هطول الأمطار، مستوى الرطوبة، مستوى الضغط الجوي، الغطاء النباتي في المحافظة) في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار.
- الفروق بين متوسطات إجابات المبحوثين حول العوامل البيئيّة بأبعادها (المناخ، الغطاء النباتي) في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار تعزى للمتغيرات الديموغرافيّة(الجنس، المحافظة التي يعملون بها، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، طبيعة العمل في قسم المباحث، سنوات الخبرة العلميّة).

- الفروق بين متوسطات إجابات المبحوثين حول ممارسة الجريمة بأبعادها (جرائم العنف، الجرائم الواقعة على الممتلكات) في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار تعزى للمتغيرات الديموغرافيّة (الجنس، المحافظة التي يعملون بها، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، طبيعة العمل في قسم المباحث، سنوات الخبرة العلميّة).
- الفروق بين متوسطات إجابات المبحوثين حول انعكاس العوامل البيئيّة على ممارسة الجريمة بالأبعاد (درجات الحرارة، هطول الأمطار، مستوى الرطوبة، مستوى الضغط الجوي، الغطاء النباتي في المحافظة) في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار تعزى للمتغيرات الديموغرافيّة (الجنس، المحافظة التي يعملون بها، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، طبيعة العمل في قسم المباحث، سنوات الخبرة العلميّة).

6.1 أسئلة الدراسة وفرضياتها:

تكمن أسئلة الدراسة في سؤال رئيس يتمثل في الإجابة عن ما واقع العوامل البيئيّة وانعكاساتها على ممارسة الجريمة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار من وجهة نظر العاملين في إدارة المباحث العامة الفلسطينيّة؟، ينبثق عنه أسئلة أُخرى فرعية تتمثل في الإجابة عن:

- ما واقع العوامل البيئيّة بأبعادها (المناخ، الغطاء النباتي) في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار؟
- ما واقع ممارسة الجريمة بأبعادها (جرائم العنف، الجرائم الواقعة على الممتلكات) في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار؟
- ما واقع انعكاس العوامل البيئيّة على ممارسة الجريمة بالأبعاد (درجات الحرارة، هطول الأمطار، مستوى الرطوبة، مستوى الضغط الجوي، الغطاء النباتي في المحافظة) في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار؟
- هل هنالك فروق بين متوسطات إجابات المبحوثين حول العوامل البيئيّة بأبعادها (المناخ، الغطاء النباتي) في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار تعزى للمتغيرات الديموغرافيّة (الجنس، المحافظة التي يعملون بها، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، طبيعة العمل في قسم المباحث، سنوات الخبرة العلميّة)؟

- هل هنالك فروق بين متوسطات إجابات المبحوثين حول ممارسة الجريمة بأبعادها (جرائم العنف، الجرائم الواقعة على الممتلكات) في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار تعزى للمتغيرات الديموغرافيّة (الجنس، المحافظة التي يعملون بها، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، طبيعة العمل في قسم المباحث، سنوات الخبرة العلميّة)؟
- هل هنالك فروق بين متوسطات إجابات المبحوثين حول انعكاس العوامل البيئيّة على ممارسة الجريمة بالأبعاد (درجات الحرارة، هطول الأمطار، مستوى الرطوبة، مستوى الضغط الجوي، الغطاء النباتي في المحافظة) في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار تعزى للمتغيرات الديموغرافيّة (الجنس، المحافظة التي يعملون بها، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، طبيعة العمل في قسم المباحث، سنوات الخبرة العلميّة)؟

وللإجابة على أسئلة الفروقات أعلاه لا بد من الإجابة عن الفرضيات الآتية:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعوامل البيئيّة بأبعادها (المناخ، الغطاء النباتي) في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار تعزى للمتغيرات الديموغرافيّة (الجنس، المحافظة التي يعملون بها، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، طبيعة العمل في قسم المباحث، سنوات الخبرة العلميّة).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لممارسة الجريمة بأبعادها (جرائم العنف، جرائم ضد الممتلكات) في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار تعزى للمتغيرات الديموغرافيّة (الجنس، المحافظة التي يعملون بها، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، طبيعة العمل في قسم المباحث، سنوات الخبرة العلميّة).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لانعكاس العوامل البيئيّة على ممارسة الجريمة بالأبعاد (درجات الحرارة، هطول الأمطار، مستوى الرطوبة، مستوى الضغط الجوي، الغطاء النباتي في المحافظة) في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار تعزى للمتغيرات الديموغرافيّة (الجنس، المحافظة التي يعملون بها، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، طبيعة العمل في قسم المباحث، سنوات الخبرة العلميّة).

7.1 متغيرات الدراسة:

تكمن متغيرات الدراسة كما في الشكل رقم (1.1):

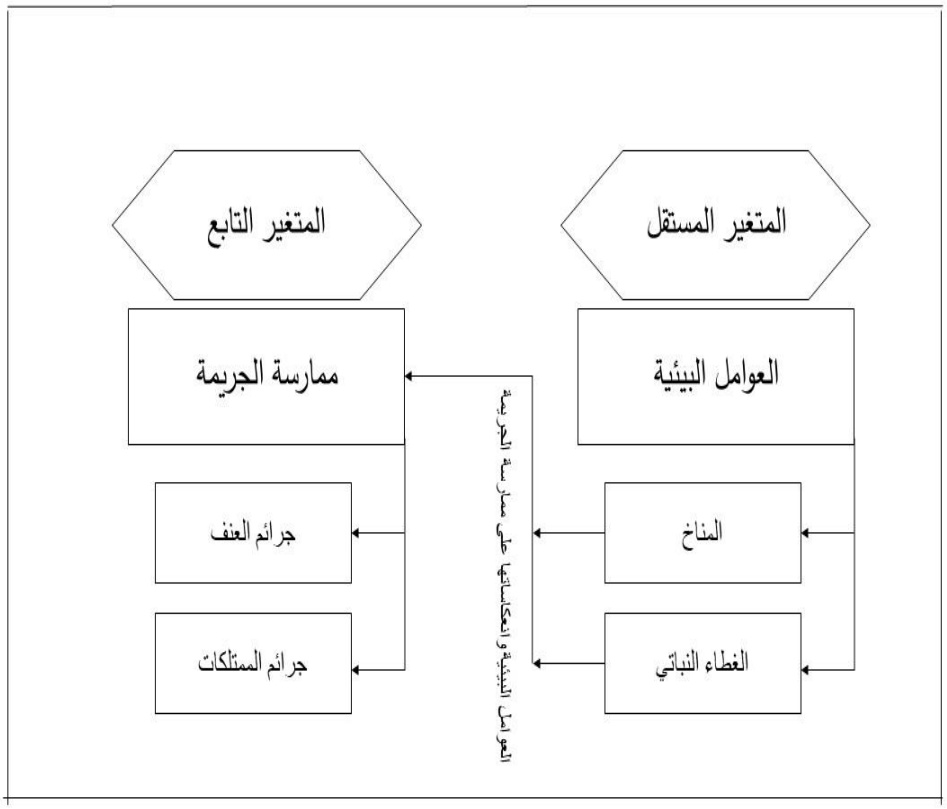

شكل رقم (1.1): متغيرات الدراسة.

8.1 هيكليّة الدراسة:

في البداية تم التمهيد لموضوع الدراسة ومن ثم كتابة الملخص، يليه بنائها وترتيبها على عدة فصول كما هو موضح في الجدول رقم (1.1):

جدول رقم (1.1): هيكليّة الدراسة.

الفصل	المحتوى
الأول	يحتوي على كل من مقدمة الدراسة وإطارها العام الذي تكون من مقدمة عن الموضوع، مشكلة الدراسة، أهميّة الدراسة إضافة إلى مبرراتها، أهداف الدراسة، الأسئلة، الفرضيات، متغيرات الدراسة وأخيرا هيكلية الدراسة.
الثاني	يتناول متغيرات البحث بشكل مفصل، حيث تم تحليل كل متغير على حدة من جوانبه المختلفة، بالإضافة إلى دراسة العلاقة بين هذه المتغيرات، كما يستعرض هذا الفصل النظريات التي تشكل الإطار النظري للدراسة، ويسلط الضوء على الدراسات السابقة وذات العلاقة سواء العربيّة أو الأجنبيّة وتعقيبًا علميًا على هذه الدراسات لتحديد الفجوات البحثية والفرص المستقبلية، كما ويتطرق إلى المنهجيات والنتائج التي توصلت إليها الدراسة.
الثالث	يتناول منهجية الدراسة بشكل تفصيلي، حيث يستعرض الأدوات المستخدمة في البحث، المنهج المتبع، المجتمع والعينة، كما يشتمل على المقاييس التي اعتمدت في جمع البيانات، وتصنيف المتوسطات الحسابيّة لإجابات المبحوثين، بالإضافة إلى ذلك يتم عرض الاختبارات الإحصائيّة المستخدمة في تحليل البيانات وتفسير النتائج.
الرابع	يعرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة بعد الإجابة على أسئلة البحث والتحقق من الفرضيات باستخدام أدوات الدراسة، يتم في هذا الفصل تحليل وتفسير النتائج بشكل يوضح مدى تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها واختبار فرضياتها.
الخامس	يتضمن مناقشة النتائج في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة وذات العلاقة، حيث يتم مقارنة وتحليل النتائج التي تم التوصل إليها مع ما جاء في الأدبيات السابقة وذات العلاقة، كما يشتمل الفصل ملخصاً للنتائج الأساسيّة، بالإضافة إلى تقديم التوصيات بناءً على هذه النتائج، وأخيراً يتم تضمين الملاحق الخاصة بالدراسة، التي قد تشتمل على البيانات الإضافية، الأدوات المستخدمة، و أي مواد داعمة أخرى.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة وذات العلاقة

1.2 مقدمة:

يتناول الفصل الثاني استعراضاً للإطار النظري الذي يشكل الأساس العلمي لدراسة العوامل البيئيّة وانعكاساتها على ممارسة الجريمة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار، كما يمثل مرجعًا ضروريًا لفهم العوامل البيئيّة المختلفة، كالمناخ والغطاء النباتي وانعكاساتها على ممارسة جرائم العنف والجرائم الواقعة على الممتلكات في هذه المناطق؛ وذلك من خلال تحليل المفاهيم والنظريّات والدراسات السابقة وذات العلاقة، كما سيساهم الإطار النظري في بناء خلفيّة علميّة تدعم فرضيّات الدراسة وتوجه البحث نحو فهم أعمق لهذه العلاقة، وذلك بالرجوع إلى المصادر والمراجع العلميّة المختلفة المتصلة بموضوع الدراسة.

2.2 الإطار النظري:

يحتوي هذا الإطار على المفاهيم والمواضيع الخاصة في العوامل البيئيّة وانعكاساتها على ممارسة الجريمة.

1.2.2 مفهوم البيئة: اختلف العلماء في تحديد تعريف موحد لمفهوم البيئة، حيث يتناول كل باحث هذا المفهوم من زاوية تخصصه وفقاً للاهتمامات العلميّة المتنوعة والمتعلقة به، وعليه يمكن أن نبين عدداً من مفاهيم البيئة كما على النحو الآتي:

- **المفهوم القانوني للبيئة:**

استنادًا إلى (الوقائع الفلسطينيّة، 1999: 11) المادة (1) من (القانون الفلسطيني بشأن البيئة رقم (7)، 1999) "هي المحيط الحيّوي الذي يشمل الكائنات الحية وما يحتويه من هواء وماء وتربة، وما عليها من منشاة، والتفاعلات القائمة فيما بينهم".

واستنادًا إلى (بوسالم، 2014: 249) **تُعرف البيئة اجتماعيا** "بأنها البيئة التي تتمثل في مجموعة من النظم والقوانين التي تتحكم في تنظيم العلاقات بين الأفراد داخل النظم الاجتماعيّة المختلفة (الاقتصاديّة، السياسية، الثقافية، والدينية) وغيرها الكثير من النظم، كما يقصد بها كل ما أضافه الإنسان من عناصر بيئية نتيجة تفاعله مع الموارد البيئيّة الطبيعية واستغلالها".

في حين عرفها كل من (قنام وبيطار، 2015: 5) "بأنّها الوسط أو المجال المكاني الذي يحيط بالإنسان ويتأثر به ويؤثر فيه، بكل ما فيه من عوامل حية (إنسان، حيوان، نبات) وغير حية (هواء، تربة، ماء، شمس) بما بينها من التفاعلات ونواتجها الطبيعيّة والصناعية، ويصل اليها اهتمامه".

إنّ ما سبق يُظهر لنا أن تأثير الإنسان على البيئة قد يكون إيجابياً عبر اتباع ممارسات تحافظ على الموارد وتحمي التنوع البيولوجي، أو سلبياً من خلال تصرفات تخل بالتوازن الطبيعي، وفي المقابل تتأثر حياة الإنسان ومستقبله الاقتصادي والاجتماعي بما توفره له البيئة من موارد وإمكانيات، لذلك يعتبر الحفاظ على التوازن الحيّوي بين الإنسان وبيئته أمراً ضرورياً لضمان استمرار الحياة بشكل مستدام وصحي.

2.2.2 مكونات وعناصر النظام البيئي:

هناك العديد من المكونات التي يتكون منها النظام البيئي لعل من أهمها:

- **المكونات والعناصر الحية:** تتألف المكونات الحية من جميع الكائنات التي تعيش داخل النظام البيئي، وتلعب دورًا حيويًا في الحفاظ على التوازن البيئي من خلال سلسلة من التفاعلات الحيّوية والبيئيّة، تشتمل هذه المكونات استنادًا إلى (حامد، 2013) و (صالح، 2014) و (الغامدي والودعاني، 2022) على:
  - **الكائنات المنتجة:** وهي الكائنات التي تصنع غذائها بنفسها، مثل النباتات التي تقوم بعملية التمثيل الضوئي لتحويل الطاقة الشمسية إلى مواد عضوية تُستخدم كمصدر غذائي للكائنات الأخرى.
  - **الكائنات المستهلكة:** وهي الكائنات التي تعتمد على غيرها للحصول على الغذاء، تشتمل هذه الكائنات على الحيوانات العاشبة التي تتغذى على النباتات، والحيوانات اللاحمة التي تتغذى على اللحوم، والحيوانات التي تأكل النباتات واللحوم معًا، والإنسان يُعتبر جزءًا مهمًا من هذه المجموعة.
  - **الكائنات المحللة:** تشمل البكتيريا والفطريات التي تقوم بتحليل بقايا الكائنات الحية وتحويلها إلى مواد بسيطة تُعاد إلى التربة، تلعب هذه الكائنات دورًا مهمًا في إعادة تدوير العناصر الغذائيّة الضرورية لاستمرارية الحياة النباتية.
- **المكونات والعناصر غير الحية:** تشمل هذه المكونات على جميع العناصر غير الحية التي تُشكل البيئة التي تعيش فيها الكائنات الحية وتؤثر بشكل مباشر على حياتها وتفاعلها مع بعضها البعض، وهي تتكون إستنادًا إلى (نعيمة، 2023) من:
  - **العوامل المناخية:** مثل درجة الحرارة، الرطوبة، الرياح، ضوء الشمس، هذه العوامل تؤثر على نمو النباتات ووجود الحيوانات، وتحدد طبيعة البيئة التي تعيش فيها الكائنات الحية.
  - **المياه:** تُعد المياه عنصرًا حيويًا لكل أشكال الحياة، وتؤثر خصائصها الفيزيائية والكيميائية على الكائنات الحية التي تعيش فيها أو تعتمد عليها.
  - **التربة:** تلعب التربة دورًا مهمًا في توفير العناصر الغذائيّة للنباتات، كما تشكل موطنًا للعديد من الكائنات الدقيقة التي تساعد في تفكيك المواد العضويّة.

- **العناصر الكيميائية والفيزيائية:** مثل الأكسجين، الكربون، الهيدروجين، الجاذبية، هذه العناصر تُعد أساسية لبقاء الكائنات الحية، حيث تدخل في تفاعلات حيوية ضرورية مثل التنفس والتمثيل الضوئي.
- **التضاريس والطبوغرافيا:** إن اختلاف التضاريس مثل الجبال والوديان يؤثر على تدفق المياه وتوزيع الضوء والحرارة، ويؤثر على توزيع الكائنات الحية والمناخ المحلي.

3.2.2 مجالات الايكولوجيا:

تم تصنيف مجالات الايكولوجيا البشريّة إستنادًا إلى (بلقصير، 2021) و (الوافي، 2015) إلى:

- **الإيكولوجيا البشريّة الطبيعيّة:** يهتم هذا المجال بدراسة العلاقة البيولوجيّة بين الإنسان والبيئة الطبيعيّة، ذلك عن طريق دراسة التطورات العضويّة التي مر بها الانسان منذ العصور التاريخيّة، وهذا يتم من خلال دراسة المستوى الإقليمي حتى يصل إلى وصف كامل لتكيف الجماعات في بيئاتهم المحلية والخصائص العضويّة لدى الكائن البشري وعلاقته بالبيئة الطبيعيّة، حيث ان هذا الحقل يهتم بموضوعات التأقلم والتعود والأوبئة والأساس البيئي للأراضي.
- **الإيكولوجيا البشريّة الاجتماعيّة:** ينصب اهتمام هذا المجال في تحليل العلاقات الاجتماعيّة من خلال دراسة العلاقات المتداخلة ما بين البيئة الطبيعيّة من ناحية، والسكان والمجتمع من ناحية أخرى، حيث تهتم تلك المجالات بفهم تأثير البيئة الطبيعيّة على الأفراد والمجتمعات، وكيفية تفاعل البشر مع عناصر البيئة المحيطة بهم مثل (المناخ، التضاريس، النظم البيئيّة المختلفة)، كما تسعى إلى تحليل كيفية تأثير تلك العوامل البيئيّة على (أنماط التفاعل الاجتماعي، الثقافات، التوزيع السكاني، الاقتصاد)، كما ويركز هذا المجال أيضًا على دراسة الآثار المترتبة على البيئة الطبيعية نتيجة للنشاط البشري بما في ذلك (التوسع العمراني، استغلال الموارد الطبيعيّة، والتغيرات البيئيّة).

4.2.2 واقع وإحصاءات المناخ والغطاء النباتي:

يحتوي هذا العنوان على واقع واحصائيّات كل من المناخ والغطاء النباتي كما على النحو الآتي:

1.4.2.2 المناخ والطقس: كثيراً ما يحدث خلط في المفاهيم بين "الطقس" و"المناخ"، لكن ورغم الاختلاف الجوهري بينهما إلا أنه يمكن تعريفهما إستنادًا إلى (مركز الإحصاء الفلسطيني، 2022: 14-18) كما يلي:

- **الطقس:**" التغيرات اليومية بل "الفورية أحيانا" لأحوال الجو فوق مكان أو منطقة ما، وعلى النقيض من ذلك يشمل المناخ الإجمالي الإحصائي أحوال الطقس خلال فترة طويلة فوق مكان ما أو منطقة معينة، وتقاس الأحوال الجويّة بمعالم الأرصاد الجويّة المُتمثلة في درجة الحرارة والضغط الجوي وسرعة الرياح والرطوبة والسحب والتهاطل"، والتي تُقاس من خلال علم الأرصاد الجويّة الذي يدرس الغلاف الجوي وما يحدث فيه.
- **المناخ:** "ظروف الجو في موقع معين (مناخ منطقة صغيرة) على مدى فترة طويلة، أو أن المحصلة طويلة المدى للعناصر الجويّة مثل (الحرارة، الإشعاع الشمسي، الرطوبة، الضغط الجوي، نوع الهطول المطري،"تواتره وكمياته"، الرياح)".

2.4.2.2 عناصر المناخ: يعتبر المناخ من العوامل الأساسيّة التي تؤثر على حياة الانسان والبيئة والنظام الحيّوي بشكل عام، حيث يمكن إجمال أهم عناصر المناخ إستنادًا إلى كل من (السلطان ومرعي، 2022) و(الشواورة، 2014) و(المبارك والحاجي، 2019) و(الأسدي والوائلي، 2021) و(شحادة، 2009) و(الرحيلي، 2018) و (حسون، 2023) بالأتي:

- **الإشعاع الشمسي:** تعتبر الشمس كتلة ضخمة من الغازات الملتهبة التي يزيد قطرها على (1.300.000) كيلو متر، بمعنى أنها تزيد عن قطر الأرض بمائة ضعف، ويمكن القول أن الشمس هي المصدر الرئيسي للإشعاع الذي يصل إلى الأرض، ومسأهمة النجوم وغيرها قليلة جدا مقارنة بالشمس، ويتعرض الإشعاع الشمسي خلال عبوره للغلاف الجوي لعدة عمليات تضعف منه وتضيع جزءاً منه، لذلك كلما كان مسار الاشعاع الشمسي أقصر وصل إلى سطح الأرض قوياً ومركزاً كما هو الحال في المناطق المدارية، أما إذا كان يسلك مسار طويل، فإن جزءاً كبيراً منه يضيع قبل أن يصل سطح الأرض، مثل المناطق الباردة والقطبية.

- **الرطوبة:** وهي كمية بخار الماء المتواجدة في الهواء، والتي تُعد عنصراً مهماً في تحديد المناخ وليس رئيسياً بسبب كون الطاقة الشمسية هي المحرك الرئيسي للطقس على الأرض، فالرطوبة تقلل من التغيرات والتقلبات في درجة الحرارة.
- **درجة الحرارة:** تعد الحرارة شكلاً من أشكال الطاقة، كما وتعتبر وأحدة من عناصر المناخ المهمة، حيث أنها تؤثر بشكل مباشر على نشاط الإنسان ولباسه ومسكنه وغذائه، إضافة إلى ذلك تأثيرها على العناصر الأخرى للنظام الحيّوي، وتأثيرها على معظم عناصر المناخ مثل الضغط الجوي والرياح والتبخر والتكاثف والرطوبة النسبية.
- **الضغط الجوي:** هو وزن عامود الهواء على وحدة مساحية في أية منطقة من سطح الأرض، وهو مجموعة ضغوط الغازات الذي يتكون منها الهواء، ومنها الاكسجين المهم لحياة الانسان، حيث يختلف الضغط الجوي من منطقة إلى أخرى ومن وقت إلى آخر، فهناك مناطق ضغط جوي مرتفع مثل المناطق القطبية، ومناطق ضغط جوي منخفض مثل المناطق الاستوائية.
- **الرياح:** يشهد الغلاف الجوي حركات مستمرة حيث أن من يراقب الجهاز الخاص بقياس سرعة الرياح يلاحظ أن الرياح تغير اتجاهها وسرعتها في كل لحظة، ويمكن القول أن الرياح هي الحركة الافقية للهواء والتيارات الرأسية، وهي حركة التيارات الصاعدة والهابطة، لها العديد من المهام منها نقل الطاقة حيث تنقل الرياح كميات هائلة من الطاقة الفضائية المتواجدة في المناطق المدارية إلى المناطق القطبية، ونقل بخار الماء من المسطحات المائية إلى اليابسة والتي تسقط على شكل أمطار وثلوج.
- **التساقط:** يقصد بالتساقط عملية سقوط المواد الناتجة عن تكثف بخار الماء في الجو على سطح الأرض أو البحر، ويمكن أن يحدث التساقط بأشكال متعددة، أهمها التساقط السائل الذي يتمثل في المطر، والتساقط الصلب الذي يظهر على شكل ثلج أو برد يتكون من بلورات ثلجية خفيفة بأشكال هندسية غالبًا ما تتطاير في الهواء عند سقوطها، بينما يتخذ البرد شكل كرات صغيرة من الثلج تتكون عادة في السحب الركامية أثناء العواصف الرعدية، ففي علم المناخ يتم التمييز بين أنواع مختلفة من الأمطار، منها الأمطار الحملية التي تنشأ نتيجة الحمل الحراري، والأمطار التضاريسية التي تتكون بسبب تأثير التضاريس، والأمطار الإعصارية التي تحدث بفعلّ الجويّة الدوامية، حيث يعود الفرق بين هذه الأنواع إلى اختلاف

العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع الهواء إلى أعلى، مما يؤدي إلى تكون السحب وهطول الأمطار.

3.4.2.2 الغطاء النباتي:

1.3.4.2.2 مفهوم الغطاء النباتي:

يُعرف الغطاء النباتي بأنه جميع المساحات الخضراء والنباتات التي تُغطي الأرض، كما الغابات دائمة الخضرة والمروج العشبية وأراضي المحاصيل وجميع أنواع النباتات. (محمد وحسون، 2023: 138) ويمكن تعريفه على أنّه : "مجمل النباتات التي تنمو بشكل طبيعي أو صناعي فوق سطح الأرض، ويشمل على (الأشجار، الشجيرات، الحشائش، النباتات العشبية)، ويُعد مؤشراً مهماً على صحة النظام البيئي وتأثير العوامل المناخية والجغرافيّة في منطقة ما"، فالغطاء النباتي قد يُعد هدفاً لجرائم تتعلق بالبيئة أو وسيطاً لها. (الخطار، عارف، 2017: 45)

2.3.4.2.2 أهميّة الغطاء النباتي:

إن أهميّة الغطاء النباتي تتنوع بشكلٍ أو بآخر، حيث يمكن ايجاز هذه الأهميّة إستنادًا إلى (جرعتلي، 2011) و(أبو ناجي والنقناق، 2019) بالآتي:

- **دعم السلسلة الغذائيّة:** يمثل الغطاء النباتي الأساس الحيّوي في الهرم الغذائي لجميع الكائنات الحية، مما يدعم توازن النظام البيئي.
- **تقليل الاحتباس الحراري:** يقوم الغطاء النباتي بعملية التمثيل الضوئي التي تمتص ثاني أكسيد الكربون وتنتج الأوكسجين الضروري للتنفس، مما يقلل من تأثير الاحتباس الحراري.
- **تحسين جودة الهواء:** يساهم الغطاء النباتي في فلترة الهواء من الغازات السامة، وتنقية الجو من الغبار والملوثات الضارة، مما يعزز نقاء الهواء وصحة البيئة.
- **تنظيم الحرارة:** يساعد الغطاء النباتي في الحفاظ على درجات حرارة مناسبة ويقلل من الفوارق الحرارية بين النهار والليل، مما يخلق بيئة أكثر استقرارًا.

- **دعم التربة ودورة المياه:** يعمل الغطاء النباتي على استدامة دورات العناصر المعدنية والعضويّة في التربة ويحافظ على الرطوبة، مما يعزز دورة المياه ويساهم في تجديد موارد المياه العذبة.
- **حماية التضاريس:** يمنع الغطاء النباتي ظاهرتي الانجراف والتعرية، مما يحافظ على بنية التضاريس والتربة.
- **تنظيم المناخ المحلي:**يساعد الغطاء النباتي في تنظيم حركة الرياح وتوزيع السحب والأمطار، مما يؤثر إيجابيًا على المناخ المحلي.
- **توفير الموارد الطبيعية:** مثل الغذاء والكساء والدواء والصناعات المختلفة الاخرى كالورق وغيرها.

4.4.2.2 العلاقة بين الغطاء النباتي والمناخ:

تعتبر العلاقة بين الغطاء النباتي والمناخ علاقة متبادلة، حيث يؤثر كل منهما على الآخر بطرق متنوعة كما على النحو التالي:

- يعمل الغطاء النباتي على إطلاق بخار الماء في الغلاف الجوي أثناء عملية التمثيل الضوئي، مما يؤدي إلى تغيير في تدفقات الطاقة السطحية وتكوين السحب، والتي بدورها تؤثر في كمية أشعة الشمس التي تصل للأرض، وهو ما يؤثر على توازن الطاقة ويعزز من فرص هطول الأمطار، الأمر الذي يحفز نمو النباتات مجددًا.
- يساهم نمو النباتات في رفع درجة حرارة الغلاف الجوي المحيط من خلال انتقال الحرارة، كما يرفع من مستوى الطبقة الحدودية للأرض، وهي جزء من الغلاف الجوي الذي يتأثر مباشرة بالإشعاع السطحي، مما يعزز تكوين السحب ويؤثر في التوازن الحراري للمنطقة.
- يتحكم الغطاء النباتي في الرطوبة ودرجة الحرارة المحيطة به بشكل مباشر من خلال عملية النتح (وهي عملية تبخر المياه السائلة الموجودة في الانسجة النباتية وانتقال البخار إلى الجو)، كما يمتلك قدرة منخفضة على عكس أشعة الشمس، وهذا يساهم بامتصاص كمية كبيرة من الطاقة، مما يساعد في الحفاظ على درجات حرارة طبيعية ومستقرة.
- لا يساهم الغطاء النباتي في الاحتباس الحراري، حيث يقوم بعملية تبريد من خلال النتح، كما يعمل على امتصاص ثاني أكسيد الكربون أثناء البناء الضوئي، مما يقلل من غازات

الاحتباس الحراري ويحد من تأثيراتها الناتجة عن الأنشطة البشريّة. (شلبي، 2023) و(Evarts, 2017).

6.4.2.2 الموقع الجغرافي للضفة الغربية ومحافظتي نابلس وأريحا والأغوار:

تقع الضفة الغربية وسط شرقي فلسطين التاريخيّة، إلى الغرب من نهر الأردن والبحر الميت، سميت بالضفة الغربية لأنها تقع غرب نهر الأردن بينما يقع الأردن على الجانب الشرقي للنهر، والضفة الغربية لها شكل محصور بين نهر الأردن والبحر الميت شرقاً، والسهل الساحلي الفلسطيني غرباً، ووادي نهر جالوت وسهل مرج ابن عامر في الشمال، وحوض وادي بئر السبع الأعلى والأوسط في الجنوب وتشكل مساحة الضفة الغربية نحو (21%) من مساحة فلسطين التاريخيّة من نهر الاردن إلى البحر الأبيض المتوسط وتمتد إلى حوالي (5660) كيلو متر مربع وتشمل حسب التقسيم الادراي للسلطة الوطنية الفلسطينيّة (11) محافظة هي (الخليل، رام الله والبيرة، بيت لحم، نابلس، أريحا والأغوار، جنين، طوباس، القدس، طولكرم، سلفيت، قلقيلية) (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2023)، ولمزيد من التوضيح أكثر حول موقع الضفة الغربية انظر/ي الشكل رقم (1.2).

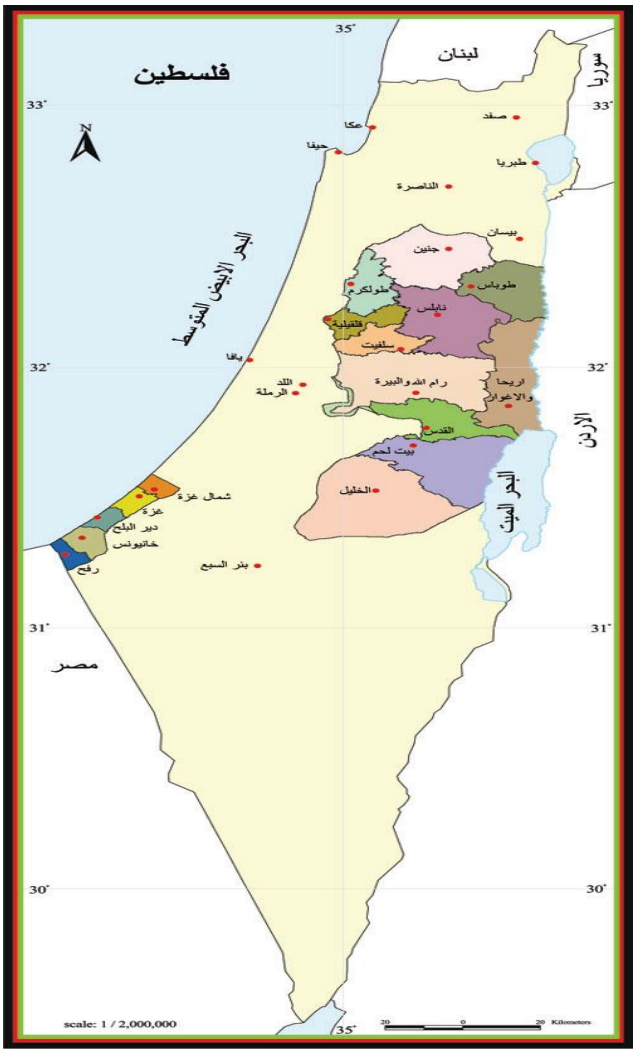

شكل رقم (1.2): موقع الضفة الغربية إستنادًا إلى (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2024).

وأما فيما يخص محافظة نابلس فهي تقع في شمال الضفة الغربية، وتتوسط إقليم المرتفعات الجبلية الفلسطينيّة، تقع على خط طول (35.16) وخط عرض (32.13)، وتبعد عن محافظة القدس (69) كيلو متر وعن البحر المتوسط (42) كيلو متر، وتضم المحافظة (64) تجمعاً منها ثلاث مخيمات للاجئين. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010).

في حين أن محافظة أريحا والأغوار تقع في الطرف الغربي لغور الأردن أو ما يعرف بغور أريحا، وهي أقرب للحافة الجبلية لوادي الأردن منها إلى نهر الأردن، تقع عند خط الانقطاع بين المنطقة الجبلية إلى الغرب والمنطقة الغورية في الشرق، وتنخفض عن سطح البحر نحو (276) متر وتقع على خط طول (28–35) ودائرة عرض (31–51) وتضم المحافظة (14) تجمعاً منها مخيمان

للاجئين. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011)، ولمزيد من التوضيح حول موقع المحافظتين انظر/ي الشكل رقم (2.2).

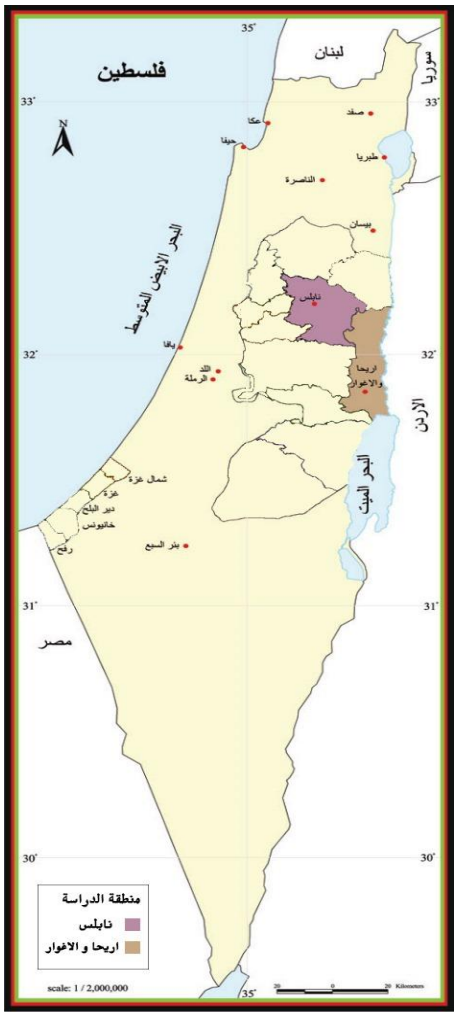

شكل رقم (2.2): موقع محافظتي نابلس وأريحا والأغوار إستنادًا إلى (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2024)

7.4.2.2 مناخ الضفة الغربية:

ان موقع الضفة الغربية في الجزء الشرقي من البحر الأبيض المتوسط، يمنحها مناخًا متوسطا يتميز بصيف حار وجاف وشتاء معتدل ورطب، يبلغ متوسط درجات الحرارة السنوية حوالي (19) درجة مئوية، حيث تصل إلى ذروتها عند (40) درجة مئوية خلال الصيف، وتنخفض إلى ما يقارب درجة التجمد شتاءً، مع هطول أمطار سنوي يبلغ نحو (400) ملم، تتميز الضفة الغربية بتنوع مناخها الإقليمي؛ فالجنوب أكثر برودة من الشمال، إذ قد تنخفض درجات الحرارة في الجنوب إلى (−4) درجات مئوية شتاءً، بينما نادرًا ما تصل إلى نقطة التجمد في الشمال. (ثابت، 2011)

1.7.4.2.2 واقع المناخ في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار:

تمت معالجة البيانات باستخدام المتوسطات الحسابيّة الشهرية والسنوية لتقديم صورة أكثر وضوحاً وشمولية حول الأنماط المناخية وبعد مراجعة وتدقيق المعلومات، تبين أن معلومات عام (2022) غير متوفرة نتيجة هجوم سيبراني تعرض له موقع دائرة الأرصاد الجويّة الفلسطينيّة، مما أثر على إمكانية الحصول على سجلات هذا العام، وعليه وسبب هذا الهجوم ولعدم توفر بيانات (2022) سوف يتم العرض لأهم النتائج المتعلقة بـ (درجة الحرارة، هطول الأمطار، الرطوبة النسبية، الضغط الجوي) بناءً على المعلومات المتوفرة من (دائرة الأرصاد الجويّة الفلسطينيّة، 2024):

- **درجة الحرارة:** تم تحليل بيانات درجات الحرارة اليومية المقدمة من دائرة الأرصاد الجويّة الفلسطينيّة لكل من محافظتي نابلس وأريحا والأغوار خلال الفترة الممتدة من عام (2013 – 2023)، مع حساب المتوسطات الشهرية والسنوية لتوفير رؤية شاملة حول التغيرات المناخية في المحافظتين، أظهرت البيانات أن محافظة نابلس تتميز بمناخ معتدل مقارنةً بمحافظة أريحا والأغوار التي تتسم بدرجات حرارة أعلى نتيجة لموقعها الجغرافي وانخفاضها عن مستوى سطح البحر، وفيما يلي سيتم استعراض درجات الحرارة الشهرية والسنوية للمحافظتين بناءً على هذا التحليل مع التركيز على أهم الأنماط التي تميز المناخ في كل محافظة من المحافظتين، وذلك كما في الجدول رقم (1.2).

جدول رقم (1.2): المعدلات الشهرية والسنوية لدرجات الحرارة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار من عام (2013 –عام 2023) استنادا إلى (دائرة الأرصاد الجويّة الفلسطينيّة، 2024)

محافظة نابلس											
الشهر	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
يناير	10.2	11.5	9.5	9.1	9.5	10.4	9.9	22.1	12.4		12.3
فبراير	12.5	12.1	10.9	13.2	10.3	13.5	10.9	18.5	12.7		10.5
مارس	15.8	14.9	14.8	15.2	14.0	17.0	12.1	12.6	13.3		15.1
إبريل	17.2	18.8	16.5	20.2	18.1	18.7	16.1	9.5	19.2		17.8
مايو	22.4	20.9	21.5	21.0	21.8	23.2	23.6	11.0	23.1		21.4
يونيو	23.5	23.6	22.2	25.6	24.0	24.1	25.2	13.5	23.3		23.2
يوليو	24.3	25.0	25.1	25.0	27.5	25.8	26.1	26.7	26.5		27.1
أغسطس	25.1	25.5	27.1	25.2	25.8	25.3	26.2	23.0	27.3		26.1
سبتمبر	23.3	23.5	26.2	23.8	24.7	24.8	24.4	26.4	24.1		25.4
أكتوبر	20.3	20.10	21.9	22.5	20.6	21.7	22.1	25.7	21.7		22.6
نوفمبر	18.0	15.16	16.7	16.4	16.1	16.4	18.5	26.9	18.9		18.4
ديسمبر	9.9	13.2	10.6	9.8	14.0	12.1	12.6	23.9	14.6		14.5
المعدل	**18.5**	**18.7**	**18.6**	**18.9**	**18.9**	**19.4**	**19.0**	**19.1**	**20.4**		**19.6**
محافظة أريحا والأغوار											
الشهر	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**	**2023**
يناير	13.2	15.5	13.9	14.3	14.6	15.6	15.1	14.3	17.0		17.0
فبراير	14.6	16.7	15.9	18.2	15.1	18.0	16.9	16.2	17.5		16.0
مارس	17.4	20.1	20.8	21.2	19.9	22.1	17.9	19.4	19.7		20.4
إبريل	21.7	24.7	22.5	26.3	24.7	24.4	22.1	23.2	25.0		23.7
مايو	25.6	27.2	28.4	27.6	28.4	30.2	29.5	29.0	29.7		28.0
يونيو	28.5	30.3	29.0	32.5	31.0	30.9	32.0	29.7	30.4		30.8
يوليو	29.9	32.0	32.3	32.9	34.1	32.7	32.5	33.2	33.8		34.3
أغسطس	30.0	32.8	34.1	32.9	32.7	32.6	32.8	33.0	34.3		33.8
سبتمبر	28.6	30.4	32.9	30.7	31.5	31.6	30.9	33.7	31.1		32.3
أكتوبر	25.1	26.1	27.9	28.2	26.6	28.1	28.5	30.0	27.7		29.2
نوفمبر	19.6	19.6	22.5	21.9	21.6	21.4	23.2	22.7	23.2		24.1
ديسمبر	14.7	17.6	15.4	15.2	17.8	17.5	16.4	18.3	19.5		19.4
المعدل	**22.4**	**24.5**	**24.7**	**25.2**	**24.8**	**25.5**	**24.9**	**25.2**	**26.2**		**25.8**

يتضح لنا من الجدول أعلاه ان محافظة نابلس تتميز بمناخ معتدل، حيث تراوحت درجات الحرارة الشهرية بين أدنى متوسط قدره (9.1°) في يناير (2016) وأعلى متوسط قدره (27.3°) في أغسطس (2021)، بينما تتراوح المعدلات الشهرية في فصل الشتاء بأن شهر يناير دائماً الأكثر برودة، حيث ترأوح متوسط درجات الحرارة بين (9.1°) في (2016) و (12.4°) في (2021)، وفي فصل الصيف سجل شهر يوليو واغسطس أعلى معدلات الحرارة، حيث بلغ المتوسط (27.5°) في يوليو (2017) و(27.3°) في أغسطس (2021)، ويتراوح المعدل السنوي بين (18.5°) في (2013) و (20.4°) في (2021)، ما يعكس ارتفاعاً طفيفاً خلال السنوات الأخيرة.

بينما تتميز محافظة أريحا والأغوار بمناخ أكثر حرارة مقارنة بمحافظة نابلس، حيث تراوحت درجات الحرارة الشهرية بين أدنى متوسط قدره (13.2°) في يناير (2013) وأعلى متوسط قدره (34.3°) في يوليو وأغسطس (2023)، ففي فصل الشتاء يكون شهر يناير أكثر الأشهر برودة، حيث سجلت درجات الحرارة أدنى متوسط قدره (13.2°) في (2013) وأعلى متوسط (17.0°) في (2023)، اما في فصل الصيف بلغت الحرارة ذروتها في كل من شهر يوليو وأغسطس، حيث سجلت أعلى معدلات بـ(34.3°) في عام (2023)، و يتراوح المعدل السنوي بين (22.4°) في (2013) و (26.2°) في (2021)، ما يشير إلى ارتفاع تدريجي في درجات الحرارة.

- **هطول الأمطار**: تُعد بيانات هطول الأمطار من أهم المؤشرات المناخية التي تعكس طبيعة الأنماط الجويّة في المناطق المختلفة، حيث تلعب دوراً رئيسياً في تحديد مستوى الموارد المائية ومدى تأثيرها على الأنشطة الزراعية والبيئيّة، ففي هذه الدراسة تم تحليل كميات هطول الأمطار في كل من محافظة نابلس ومحافظة أريحا والأغوار خلال الفترة من عام (2013) إلى (2023)، مع حساب المعدلات الشهرية والسنوية لتحديد الفروقات في توزيع الأمطار بين المنطقتين، حيث أظهرت البيانات تبايناً ملحوظاً في كميات الهطول بين المحافظتين، فعلى سبيل المثال تُعتبر نابلس من المناطق التي تشهد كميات أمطار أعلى مقارنةً بأريحا والأغوار ذات الطبيعة الجافة كما هو واضح في الجدول رقم (2.2)، حيث سيتم فيه استعراض أهم

الاتجاهات المتعلقة بهطول الأمطار في كلتا المحافظتين بناءً على التحليل الإحصائي للبيانات المتوفرة في (دائرة الأرصاد الجويّة الفلسطينيّة، 2024).

جدول رقم (2.2): معدلات هطول الأمطار السنوية في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار من عام (2013 – 2023) إستنادًا إلى (دائرة الأرصاد الجويّة الفلسطينيّة، 2024)

محافظة نابلس											
السنة	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**	**2023**
كميات الأمطار التراكمية	326.0	806	667.1	539.4	129.5	791.8	791.8	898.0	653.2	642.8	560.6
المعدل العام	660.1	660.1	660.1	660.1	660.1	660.1	660.1	660.1	660.1	660.1	660.1
النسبة المئوية	49	122	101	82	78	120	120	136	99	97	85
محافظة أريحا											
السنة	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**	**2023**
كميات الأمطار التراكمية	54.0	148	228.5	129.5	129.5	149.0	149.0	152.0	110.7	132.2	154.9
المعدل العام	166.0	166.0	166.0	166.0	166.0	166.0	166.0	166.0	166.0	166.0	166.0
النسبة المئوية	33	89	138	78	78	90	90	92	67	80	93

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن محافظة نابلس شهدت تبايناً ملحوظاً في كميات هطول الأمطار السنوية خلال الفترة المدروسة، حيث تراوحت كميات الأمطار التراكمية بين (326.0 ملم) في عام (2013) كأدنى كمية و(898.0 ملم) في عام (2021) كأعلى كمية، حيث يشير هذا التفاوت إلى تغيرات واضحة في الأنماط المناخية التي تؤثر على المحافظة، في حين بلغ المعدل العام لكميات الأمطار السنوية (660.1 ملم)، مع تسجيل نسب مئوية متباينة مقارنة بهذا المعدل، ففي عام (2013) كانت نسبة الهطول حوالي (49%) فقط من المعدل العام، بينما ارتفعت في عام (2021) لتصل إلى (136%)، تميز عامي (2018) و(2019) بتسجيل

كميات أمطار تعادل (120%) من المعدل العام، مما يعكس فصول شتاء غنية بالأمطار خلال تلك الفترة، أما في عام (2022) فقد سجل كمية أمطار بلغت (642.8 ملم)، وهو ما يعادل (97%) من المعدل العام، مما يُظهر انخفاضاً طفيفاً عن المعدل، بشكلٍ عام تُعتبر نابلس منطقة ذات معدلات أمطار جيدة، ما يُسهم في دعم الأنشطة الزراعية والبيئيّة رغم التفاوت السنوي الذي يُظهر تأثير التغيرات المناخية.

في حين أظهرت البيانات أن في محافظة أريحا والأغوار معدلات هطول أمطار أقل بكثير مقارنة في محافظة نابلس، وهو ما يتماشى مع طبيعة المناخ الجاف للمنطقة، حيث تراوحت كميات الأمطار التراكمية بين (54.0 ملم) في عام (2013) كأدنى كمية و(228.5 ملم) في عام (2015) كأعلى كمية، في حين بلغ المعدل العام لكميات الأمطار السنوية في أريحا (166.0 ملم)، مع تسجيل نسب مئوية منخفضة مقارنة بهذا المعدل، ففي عام (2013) كانت نسبة الهطول حوالي (33%) فقط من المعدل العام، بينما تجاوزت النسبة (138%) في عام (2015)، وفي السنوات (2018) و(2019) شهدت المحافظة كميات أمطار مماثلة، حيث بلغت كل منهما (149.0 ملم)، وهو ما يعادل (90%) من المعدل العام، بشكلٍ عام تعكس هذه الأرقام الطبيعية الجافة لمحافظة أريحا والأغوار مقارنةً بنابلس.

- **الرطوبة النسبية:** تُعتبر الرطوبة النسبية من العناصر المناخية المهمة التي تؤثر بشكل مباشر على طبيعة الحياة والأنشطة اليومية في المناطق المختلفة، فهي تلعب دوراً أساسياً في تحديد مدى راحة الأجواء وتأثيرها على الزراعة والبيئة بشكل عام، وعليه كان لا بد من تحليل معدلات الرطوبة النسبية في كل من محافظة نابلس ومحافظة أريحا والأغوار خلال الفترة الممتدة من عام (2013 إلى 2023)، وذلك لتحديد الفروقات المناخية بين المنطقتين وأثرها على الظروف البيئيّة والأنشطة الزراعية كما في الجدول رقم (3.2) الذي يستعرض أهم ملامح معدلات الرطوبة النسبية في كلتا المحافظتين

جدول رقم (3.2): المعدلات الشهرية والسنوية للرطوبة النسبية بالنسب المئوية في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار من عام (2013 – 2023) إستنادًا إلى (دائرة الأرصاد الجويّة الفلسطينيّة، 2024)

محافظة نابلس.											
الشهر	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**	**2023**
يناير	64.9	72.8	75.9	80.3	80.5	84.9	79.0	89.7	80.3		75.3
فبراير	63.0	72.8	81.4	72.7	71.5	80.4	82.9	88.3	80.2		73.4
مارس	57.4	72.7	75.9	72.8	77.0	69.2	83.0	91.3	75.3		77.7
إبريل	62.8	62.0	72.1	60.1	65.3	69.4	71.8	79.0	64.7		69.2
مايو	82.9	67.8	65.3	67.8	66.7	65.1	59.4	59.5	73.5		57.8
يونيو	78.2	65.0	76.7	67.3	73.1	72.6	75.5	79.8	72.9		68.2
يوليو	66.9	73.7	69.4	76.8	70.4	75.4	76.2	78.0	73.9		53.4
أغسطس	54.5	70.7	72.4	79.1	76.5	80.5	78.2	81.2	77.2		69.8
سبتمبر	65.3	74.6	71.0	73.8	77.3	79.8	81.1	81.3	77.3		68.5
أكتوبر	64.2	76.9	79.6	70.9	72.8	72.9	77.6	80.6	77.2		62.4
نوفمبر	67.3	82.7	74.7	62.5	74.0	84.0	64.7	85.2	72.0		69.6
ديسمبر	64.3	81.8	81.2	84.5	68.6	89.1	72.8	89.7	68.7		70.2
المعدل	**64.7**	**72.8**	**74.6**	**72.5**	**72.8**	**76.9**	**75.2**	**81.3**	**74.7**		**67.9**
محافظة أريحا والأغوار											
الشهر	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**	**2023**
يناير	53.8	60.3	57.4	51.5	50.8	54.7	50.3	56.8	51.6		46.6
فبراير	52.4	55.9	54.9	46.5	45.7	52.0	49.0	52.9	49.1		45.0
مارس	52.7	55.3	44.5	41.5	44.2	41.0	50.0	50.4	43.7		49.3
إبريل	48.0	45.8	40.1	34.5	35.7	41.9	39.4	42.0	36.6		40.3
مايو	55.9	47.7	35.9	35.5	34.0	37.0	32.2	33.8	38.7		36.4
يونيو	60.3	44.9	41.0	36.3	37.7	41.8	40.4	42.4	38.1		41.1
يوليو	59.6	49.6	38.3	40.0	38.3	42.4	40.2	46.0	38.0		35.6
أغسطس	49.4	48.6	40.6	43.2	40.5	47.0	41.4	43.0	39.5		44.8
سبتمبر	50.7	52.2	40.3	41.0	41.7	43.8	44.7	46.2	40.5		42.3
أكتوبر	42.5	55.6	50.0	41.8	40.1	42.3	46.4	46.6	42.1		41.6
نوفمبر	57.2	64.9	43.2	36.4	43.7	55.1	38.4	52.0	45.6		48.5
ديسمبر	62.0	60.0	50.5	56.8	44.8	59.6	47.6	55.2	38.2		50.2
المعدل	**53.8**	**53.4**	**44.7**	**42.1**	**41.4**	**46.5**	**43.3**	**47.3**	**42.0**		**43.51**

حيث يتضح لنا من الجدول أعلاه أن محافظة نابلس أظهرت معدلات رطوبة نسبية مرتفعة على مدار العام، حيث يتراوح المعدل السنوي بين (64.7%) كأدنى قيمة في عام (2013) و(81.3%) كأعلى قيمة في عام (2020)، ففي فصل الشتاء سجل شهري يناير وفبراير معدلات شتاء مرتفعة، حيث تجاوزت الرطوبة النسبية في بعض السنوات (80%)، كما في عام (2018) تحديدا في يناير الذي بلغ فيه معدل الرطوبة (84.9%)، بينما فصل الصيف فبالرغم من ارتفاع درجات الحرارة، إلا أن المحافظة احتفظت بمعدلات رطوبة معتدلة، حيث تراوحت بين (50–70%) خلال أشهر الصيف مثل يوليو وأغسطس، مما يعكس تأثير الموقع الجغرافي والغطاء النباتي، وبشكل عام تُظهر نابلس استقراراً في معدلات الرطوبة المرتفعة، وهو ما يساهم في توفير ظروف بيئية مناسبة لدعم الأنشطة الزراعية.

وأما محافظة أريحا والأغوار تميزت بمعدلات رطوبة نسبية أقل بكثير من محافظة نابلس، حيث يتراوح المعدل السنوي بين (41.4%) في عام (2017) و(53.8%) في عام (2013)، حيث أنه وفي فصل الشتاء سجلت أشهر الشتاء معدلات رطوبة نسبية معتدلة نسبياً مقارنةً بالصيف، حيث بلغت في يناير (53.8%) عام (2013) و(56.8%) عام (2020)، بينما فصل الصيف انخفضت الرطوبة النسبية بشكل كبير في أشهر يوليو وأغسطس، حيث تراوحت بين (35%) و(45%) في معظم السنوات، مما يُبرز طبيعة المناخ الجاف للمنطقة، إن هذه المعدلات تعكس الطبيعة شبه الصحراوية لأريحا والأغوار، حيث تتسم بجفاف أعلى مقارنة بنابلس.

- **الضغط الجوي:** يُعتبر الضغط الجوي أحد العناصر المناخية الأساسيّة التي تؤثر على الأحوال الجويّة اليومية، حيث تختلف معدلات الضغط الجوي بناءً على الموقع الجغرافي والارتفاع عن مستوى سطح البحر والظروف المناخية السائدة، حيث تم تحليل معدلات الضغط الجوي الشهرية والسنوية في كل من محافظتي نابلس وأريحا والأغوار خلال الفترة الممتدة من عام (2013) إلى عام (2023)، والتي من خلالها اتضح أن البيانات تعكس الفروقات بين معدلات الضغط الجوي في كلا المحافظتين كما يوضحها الجدول رقم (4.2)، حيث تلعب الارتفاعات الجغرافيّة في نابلس والانخفاض الكبير في أريحا والأغوار

جدول رقم (4.2): المعدلات الشهرية والسنوية للضغط الجوي بوحدة قياس المليبار في كل من محافظة نابلس وأريحا والأغوار من عام (2013 – 2023) إستنادًا إلى (دائرة الأرصاد الجويّة الفلسطينيّة، 2024)

محافظة نابلس											
الشهر	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**	**2023**
يناير	953.0	953.1	954.7	955.2	954.7	952.9	951.8	954.0	954.0		954.1
فبراير	952.0	952.6	950.9	955.5	955.6	951.1	952.8	953.4	953.5		954.1
مارس	951.0	949.7	952.9	951.3	950.5	950.5	951.0	949.8	952.7		949.5
إبريل	949.0	949.2	951.8	950.1	951.7	949.1	950.7	950.6	951.9		949.1
مايو	948.0	948.7	949.8	950.5	950.4	947.5	949.8	947.9	949.3		948.9
يونيو	946.0	947.8	948.8	948.3	948.7	947.2	947.9	944.7	949.2		947.5
يوليو	944.0	945.7	946.9	945.9	945.7	945.2	945.8	945.0	945.2		945.6
أغسطس	945.0	945.1	948.2	947.6	946.7	946.4	946.5	948.8	946.5		947.2
سبتمبر	948.0	948.2	950.1	950.4	949.8	949.2	949.2	952.2	949.3		948.6
أكتوبر	951.0	950.7	951.6	952.2	951.5	951.7	951.6	952.5	952.3		952.0
نوفمبر	953.0	952.8	953.5	954.9	953.1	952.9	952.7	954.6	953.3		952.1
ديسمبر	953.0	954.7	957.5	955.4	955.0	954.3	952.8	954.0	953.8		953.8
المعدل	**949.4**	**949.8**	**951.4**	**951.4**	**951.1**	**949.8**	**950.2**	**950.7**	**950.6**		**950.2**
محافظة أريحا والأغوار											
الشهر	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**	**2023**
يناير	1048.0	1047.8	1051.6	1052.0	1051.2	1050.1	1048.3	1051.3	1053.4		1053.9
فبراير	1046.0	1046.5	1046.9	1050.5	1051.8	1046.4	1048.9	1049.9	1052.7		1054.5
مارس	1044.0	1042.2	1047.2	1045.4	1044.9	1044.5	1046.5	1044.1	1050.6		1047.7
إبريل	1041.0	1040.8	1045.5	1041.9	1044.4	1042.0	1044.7	1043.2	1048.4		1046.1
مايو	1040.0	1039.7	1041.0	1041.9	1041.5	1038.2	1040.6	1041.4	1043.6		1044.2
يونيو	1037.0	1037.3	1039.8	1037.7	1038.7	1038.0	1038.0	1038.6	1043.5		1041.8
يوليو	1034.0	1035.0	1036.4	1035.0	1034.2	1035.1	1035.3	1034.0	1037.7		1038.2
أغسطس	1035.0	1034.1	1037.0	1036.9	1036.4	1036.1	1036.1	1034.3	1038.8		1040.0
سبتمبر	1039.0	1038.4	1039.5	1040.7	1040.0	1038.8	1039.5	1039.2	1043.2		1042.2
أكتوبر	1042.0	1042.1	1042.8	1043.3	1044.0	1043.8	1042.6	1046.5	1047.5		1047.1
نوفمبر	1046.0	1045.5	1046.9	1048.7	1047.3	1046.3	1045.9	1049.8	1050.0		1048.8
ديسمبر	1048.0	1050.3	1053.7	1051.8	1050.7	1048.9	1048.8	1052.1	1052.3		1052.4
المعدل	**1041.7**	**1041.6**	**1044.0**	**1043.8**	**1043.7**	**1042.3**	**1042.9**	**1043.7**	**1046.4**		**1046.4**

يوضح لنا الجدول أعلاه ان محافظة نابلس شهدت معدلات ضغط جوي متقاربة نسبياً على مدار السنوات، حيث يتراوح المعدل السنوي بين (949.4 مليبار) في عام (2013) و (951.4 مليبار) في عامي (2015) و(2016)، ففي فصل الشتاء سجلت الأشهر الشتوية مثل يناير وفبراير معدلات ضغط جوي مرتفعة نسبياً، حيث بلغ الضغط في يناير عام (2023) (954.1 مليبار)، مما يعكس تأثير الأنظمة الجويّة المستقرة خلال هذه الفترة، بينما في فصل الصيف انخفض الضغط الجوي تدريجياً خلال الأشهر الصيفية، حيث سجل شهر يوليو عام (2013) أقل المعدلات في معظم السنوات (944.0 مليبار)، مما يعكس تأثير الحرارة المرتفعة وانخفاض الكثافة الجويّة، بشكلٍ عام تُظهر محافظة نابلس معدلات ضغط جوي تتماشى مع طبيعتها الجغرافيّة المرتفعة، حيث تقل عن القيم المسجلة في المناطق المنخفضة مثل الأغوار.

وأما محافظة أريحا والأغوار تميزت بمعدلات ضغط جوي أعلى بكثير مقارنة بمحافظة نابلس، حيث يتراوح المعدل السنوي بين (1041.6 مليبار) في عام (2014) و(1046.4 مليبار) في عامي (2021) و(2023)، حيث أنه في فصل الشتاء بلغت معدلات الضغط الجوي ذروتها خلال الأشهر الباردة مثل يناير وديسمبر، حيث سجل الضغط في ديسمبر عام (2015) (1053.7 مليبار) كأعلى قيمة على مدار الفترة، بينما شهدت الأشهر الصيفية في فصل الصيف مثل يوليو وأغسطس معدلات ضغط منخفضة نسبياً مقارنة بالأشهر الشتوية، لكنها بقيت أعلى من معدلات محافظة نابلس، حيث سجل شهر يوليو عام (2013) أقل قيمة بمعدل (1034.0 مليبار)، بشكلٍ عام ومما سبق تعكس معدلات الضغط المرتفعة في محافظة أريحا والأغوار طبيعتها الجغرافيّة المنخفضة، مما يؤدي إلى كثافة جوية أعلى مقارنة بالمناطق المرتفعة.

8.4.2.2 واقع الغطاء النباتي في الضفة الغربية:

يتميز الغطاء النباتي في الضفة الغربية بتنوعه وتفاوت كثافته، حيث تتوزع الأراضي بين المناطق الزراعية والمراعي والمناطق المبنية، وهنا تشير الإحصاءات لعام (2021) إلى أن المراعي والأراضي المكشوفة التي تفتقر إلى غطاء نباتي كثيف أو تحتوي على غطاء قليل تشكل الحصة الأكبر من المساحة الكليّة بنسبة (48.9%) أي حوالي (2,767.8 كم²)، ان هذه النسبة العاليّة تعكس الطبيعة القاحلة أو شبه القاحلة لبعض أجزاء المنطقة، بينما الأراضي الزراعية تمثل حوالي (19.7%) من مساحة الضفة الغربية والبالغة (1,115.2 كم²)، بالمقابل تغطي المناطق السكنيّة بما في ذلك المدن

نسبة (8.1%) من المساحة الكليّة، أما المناطق المخصصة للصناعات مثل مقالع الحجر والكسارات، فتشغل نسبة ضئيلة لا تتجاوز (3%)، اضافة لما سبق يتضح من الإحصاءات ان هناك مساحة كبيرة تقدر بـ (22.6%) تحت تصنيف "غير ذلك"، تشمل هذه المساحات أراضي متنوعة الاستخدامات، ان ما سبق من توزيعات يوضح لنا أن الضفة الغربية تتميز بتباين واضح في الغطاء النباتي واستغلال الأراضي، حيث يتواجد مزيج من المناطق الزراعية والمبنية وذلك إستنادًا إلى (تقرير حالة البيئة في دولة فلسطين، 2023)، ولمزيد من التوضيح انظر/ي إلى الشكل رقم (3.2).

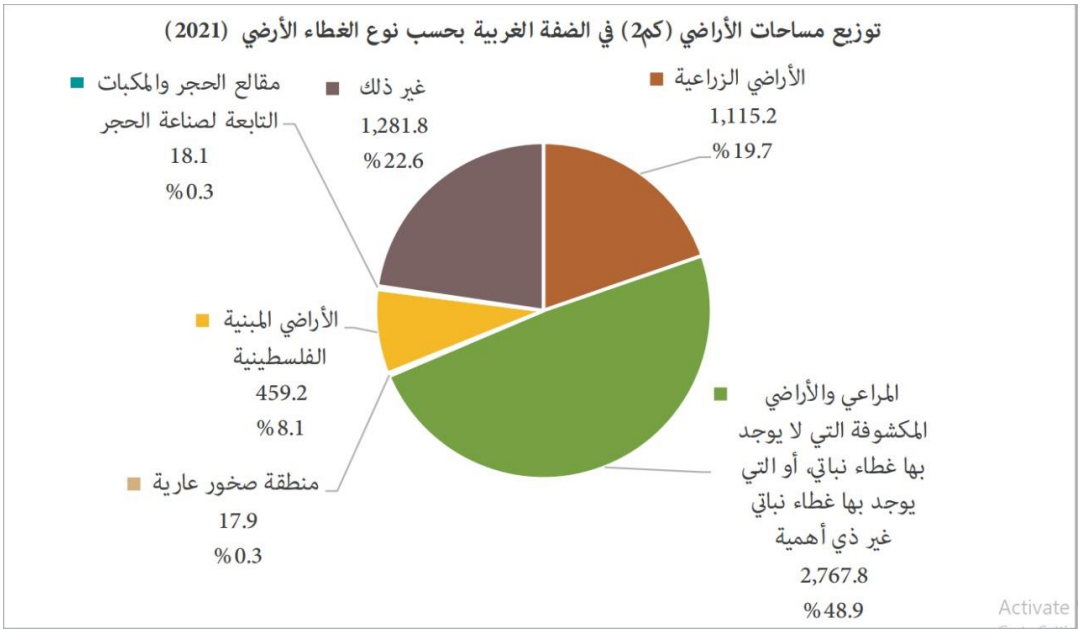

شكل رقم (3.2): توزيع مساحات الأراضي (كم²) في الضفة الغربية إستنادًا إلى نوع الغطاء الأرضي لعام (2021) كما جاء في (تقرير حالة البيئة في دولة فلسطين، 2023)

ومن خلال المعلومات المتوفرة يمكن تعريف الغطاء النباتي الذي سوف اتناوله في الدراسة بأنه مجموعة النباتات التي تغطي سطح الأرض في منطقة معينة، ويشمل جميع الأنواع النباتية التي تنمو طبيعيًا أو التي يتم زراعتها في الأرض. ويتنوع هذا الغطاء بين الأشجار، والشجيرات، والمحاصيل الزراعية، والنباتات البرية، كما يتضمن أنواعًا من النباتات المتكيفة مع البيئة المحلية مثل النباتات الملحية في المناطق القاحلة أو الجافة. في هذا السياق، يشمل الغطاء النباتي الأراضي الزراعية بأنواعها المختلفة (مثل بساتين الزيتون، الحمضيات، النخيل، والمحاصيل الحقلية)، وكذلك الغابات والأعشاب الطبيعية التي تساهم في تحديد بيئة المنطقة وتفاعلها مع العوامل المناخية والزراعية.

ومن ناحية أُخرى لم يتم العثور على أي خرائط متوفرة للغطاء النباتي في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار سواء لدى المؤسسات الحكومية أو الخاصة، وبناءً على ذلك تم التواصل مع مختصين في مجال نظم المعلومات الجغرافيّة (GIS) هما (حمامدة والصفدي، 2024)، حيث قام بإعداد النسب والخرائط اللازمة لتلبية احتياجات البحث كما على النحو التالي:

- **واقع الغطاء النباتي في محافظة نابلس:** تبلغ مساحة محافظة نابلس استنادًا إلى مقياس الـ (GIS) (563.827.650) م²، وتبلغ مساحة الغطاء النباتي (302.284.700) م²، وهذا يشكل (53.61%) من مساحة المحافظة، ولمزيد من التوضيح انظر/ي إلى الشكل رقم (4.2).

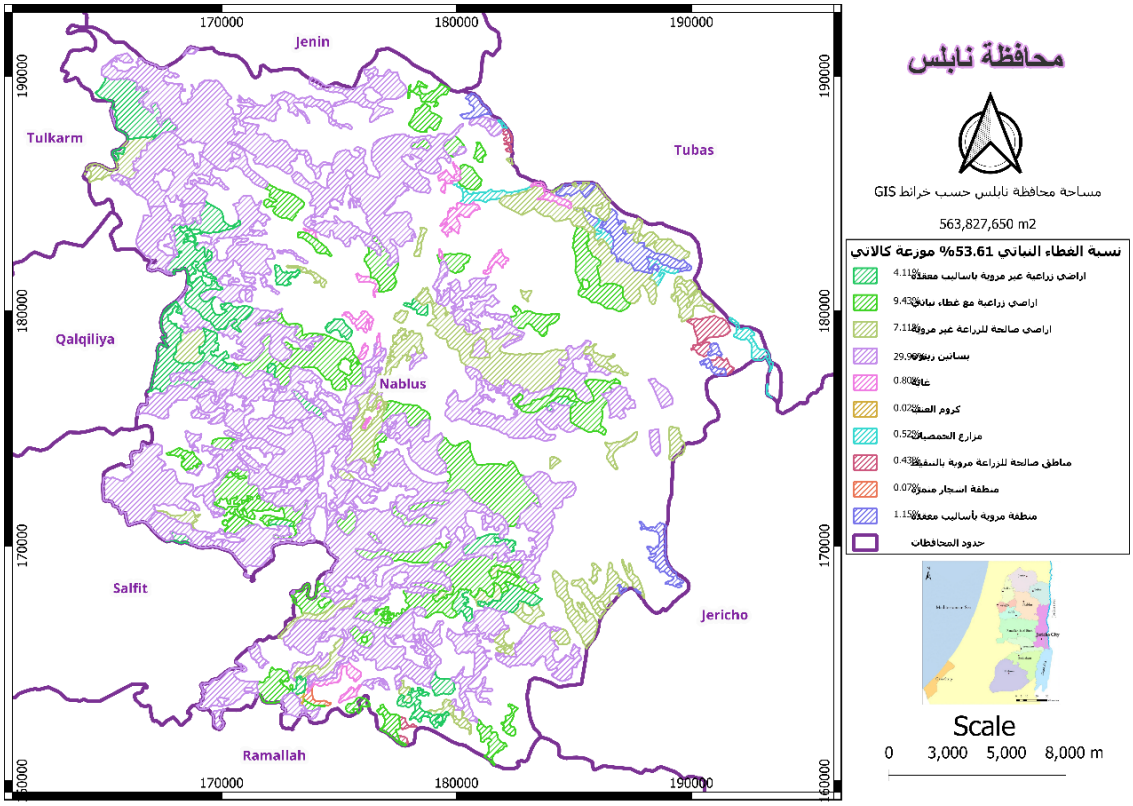

شكل رقم (4.2): خارطة توزيع الغطاء النباتي في محافظة نابلس كما جاء في (حمامدة والصفدي، 2024)

يُوضح لنا الشكل أعلاه توزيع الغطاء النباتي في محافظة نابلس والتنوع البيئي الغني في المنطقة، حيث تبرز الأنواع النباتية السائدة مثل أشجار الزيتون، والحمضيات، والمحاصيل الحقلية، إلى جانب الغابات والأعشاب الطبيعية، حيث يساهم هذا التنوع في تسليط الضوء على العلاقة بين الغطاء النباتي والظروف المناخية والزراعية في المحافظة، مما يعكس أهميّة

فهم هذه العلاقة لدراسة التأثيرات البيئيّة المختلف، ولمزيد من التوضيح انظر/ي الجدول رقم (5.2).

جدول رقم (5.2): توزيع الغطاء النباتي في محافظة نابلس إستنادًا إلى (حمامدة والصفدي، 2024)

محافظة نابلس		
نوع الغطاء	**المساحة بالمتر**	**النسبة المئوية**
أراضي زراعية غير مروية بأساليب معقدة	23169187.92	4.11%
أراضي زراعية مع غطاء نباتي	53154086.21	9.43%
أراضي صالحة للزراعة غير مروية	40112056.61	7.11%
بساتين زيتون	169009301.7	29.98%
غابة	4498358.679	0.80%
كروم العنب	103399.5126	0.02%
مزارع الحمضيات	2959103.792	0.52%
مناطق صالحة للزراعة مروية بالتنقيط	2415462.742	0.43%
منطقة أشجار مثمرة	375993.5597	0.07%
منطقة مروية بأساليب معقدة	6487749.131	1.15%
المجموع	**302284699.9**	**53.61%**

يُوضح لنا الجدول أعلاه توزيع الغطاء النباتي في محافظة نابلس، ويحتوي على أنواع النباتات والمساحات التي تغطيها، حيث تُعد بساتين الزيتون النوع الأكثر انتشاراً وتشكل ما نسبته (29.98%) من إجمالي المساحات الزراعية، مما يعكس أهميتها الاقتصاديّة والزراعية في المنطقة، يليها الأراضي الزراعية مع غطاء نباتي بنسبة (9.43%)، والأراضي الصالحة للزراعة غير المروية بنسبة (7.11%)، كما يتضمن الغطاء النباتي أنواعاً أخرى مثل الغابات بنسبة (0.80%)، ومزارع الحمضيات بنسبة (0.52%)، وكروم العنب التي تُغطي نسبة صغيرة تبلغ (0.02%)، إن هذا التنوع البيئي يعكس تفاعل الظروف المناخية مع النشاط الزراعي، ويوفر قاعدة لفهم العلاقة بين الغطاء النباتي واستخدام الأراضي في المحافظة.

- **واقع الغطاء النباتي في محافظة أريحا والأغوار**:تبلغ مساحة محافظة أريحا والأغوار إستنادًا إلى مقياس (GIS) (619.103.981) م²، منها (145.372.533) م² غطاء نباتي وهو ما يُشكل (23.48%) من مساحتها، ولمزيد من التوضيح انظر/ي إلى الشكل رقم (5.2).

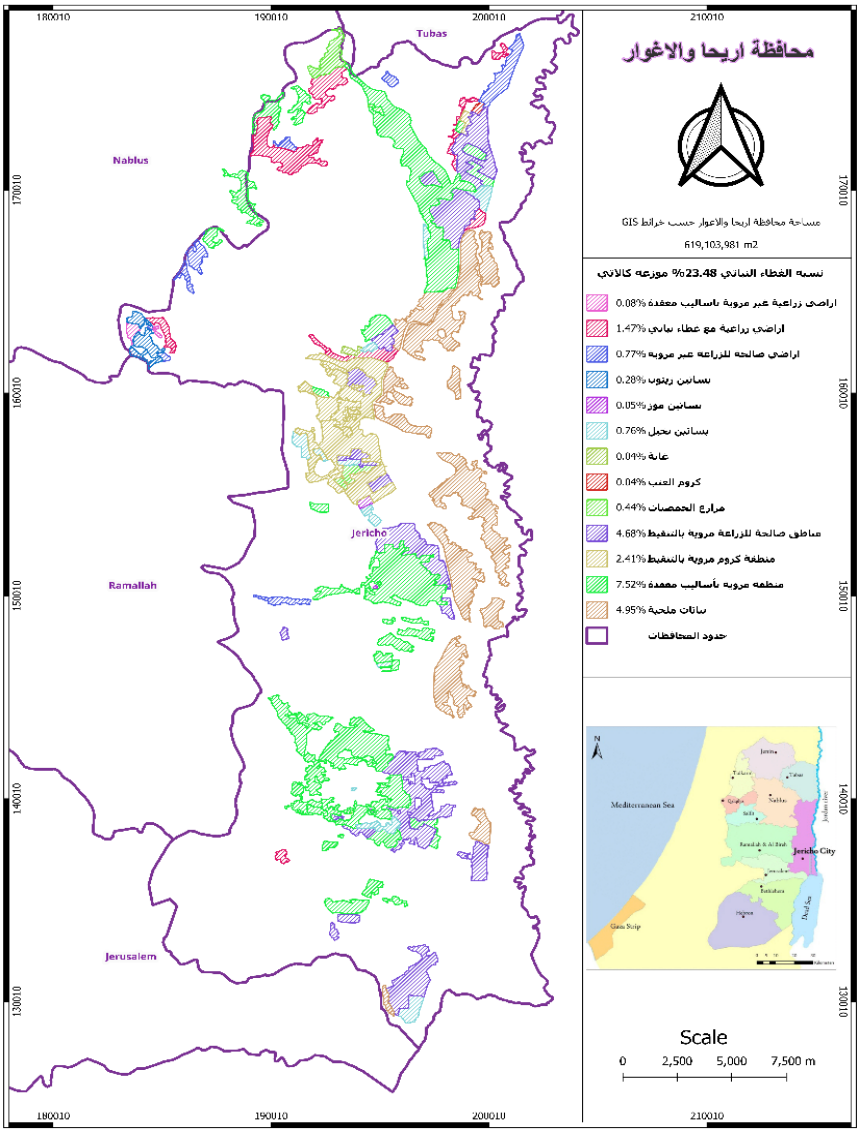

شكل رقم (5.2): خارطة توزيع الغطاء النباتي في محافظة أريحا والأغوار

كما جاء في (حمامدة والصفدي، 2024)

نلاحظ من الشكل أعلاه أن محافظة أريحا والأغوار من المناطق الزراعية المهمة في فلسطين، حيث يتميز الغطاء النباتي فيها بتنوع كبير بفضل توفر الأراضي الزراعية واستخدام تقنيات ري متطورة مثل التنقيط والأساليب المروية الحديثة، حيث يبرز الغطاء النباتي في المنطقة من خلال

الأنواع الأكثر انتشاراً، مثل النخيل والحمضيات والبساتين المروية، إلى جانب النباتات الملحية التي تتكيف مع الظروف المناخية الخاصة بالمنطقة، إن هذا التنوع يعكس أهميّة الغطاء النباتي في أريحا والأغوار ودوره الحيّوي في دعم الإنتاج الزراعي المحلي، ولمزيد من التوضيح انظر/ي إلى الجدول رقم (6.2).

جدول رقم (6.2): توزيع الغطاء النباتي في محافظة أريحا والأغوار كما جاء (حمامدة والصفدي، 2024)

محافظة أريحا والأغوار		
نوع الغطاء	**المساحة بالمتر**	**النسبة المئوية**
أراضي زراعية غير مروية بأساليب معقدة	471193.2678	0.08%
أراضي زراعية مع غطاء نباتي	9086237.593	1.47%
أراضي صالحة للزراعة غير مروية	4739313.351	0.77%
بساتين زيتون	1753599.392	0.28%
بساتين موز	338468.2613	%(0.05)
بساتين نخيل	4696510.113	0.76%
غابة	258920.6973	0.04%
كروم العنب	224764.5456	0.04%
مزارع الحمضيات	2726213.73	0.44%
مناطق صالحة للزراعة مروية بالتنقيط	29002723.45	4.68%
منطقة كروم مروية بالتنقيط	14897844.21	2.41%
منطقة مروية بأساليب معقدة	46555273.12	7.52%
نباتات ملحية	30621471.4	4.95%
المجموع	145372533.1	23.48%

يعكس الجدول أعلاه تنوع الغطاء النباتي في محافظة أريحا والأغوار، حيث تُظهر البيانات أن الأراضي المروية بأساليب معقدة تحتل الحصة الأكبر بنسبة (7.52%) من إجمالي المساحة، تليها المناطق الصالحة للزراعة المروية بالتنقيط بنسبة (4.68%)، الأمر الذي يعكس أهميّة استخدام تقنيات الري الحديثة في المنطقة، كما تُبرز النباتات الملحية نسبة (4.95%)، وهذا مؤشر على تأقلم الأنواع النباتية مع الظروف المناخية القاسية، كما وتُظهر البيانات أيضاً انتشار بساتين النخيل بنسبة (0.76%)، ومزارع الحمضيات بنسبة (0.44%)، مما يُبرز الأهميّة الاقتصاديّة

لهذه المزروعات في المنطقة، وعلى الرغم من المساحات المحدودة المخصصة لبساتين الزيتون وكروم العنب، إلا أنها تضيف تنوعاً إلى الغطاء النباتي المحلي، من هنا وبناء على ما سبق يتضح لنا أن البيئة تلعب دوراً محورياً في تشكيل نمط الحياة وتوجيه الأنشطة البشريّة بما في ذلك الزراعة وممارسة الجريمة، حيث إن تباين المناخ وكمية الهطول المطري ودرجات الحرارة بين المناطق المختلفة يعكس تفاوتا في الظروف البيئيّة التي تؤثر على نواحي الحياة المختلفة، ففي محافظة نابلس يظهر تنوع زراعي واستقرار نسبي في الظروف البيئيّة، بينما تعاني محافظة أريحا والأغوار من ظروف مناخية أكثر تحدياً بسبب قلة الأمطار وارتفاع درجات الحرارة، مما يتطلب استراتيجيات متخصصة للتكيف مع هذه الظروف.

3.2 الجريمة:

1.3.2 مقدمة:

تُعد الجريمة ظاهرة اجتماعيّة واسعة الانتشار تؤثر سلبًا على استقرار المجتمعات وأمنها، حيث تتنوع أسبابها بين العوامل الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وقد ترتبط أحيانًا بظروف بيئية محددة، ففي فلسطين يبرز الاهتمام بدراسة العوامل التي قد تؤثر على معدلات الجريمة لفهم العلاقة بين البيئة وممارسة الجريمة في مناطق مثل نابلس وأريحا والأغوار، من هنا وبناءً على ذلك تسعى الدراسة الحاليّة إلى تحليل تأثير العوامل البيئيّة على انتشار الجريمة، مما يساهم في تطوير سياسات فعالة للحد من هذه الظاهرة وتعزيز الأمن المجتمعي.

2.3.2 مفهوم الجريمة:

تتباين المفاهيم المرتبطة بالجريمة وفقاً لاختلاف تخصصات الباحثين والعلماء، فعلى سبيل المثال يقدم كل من علماء النفس والاجتماع مفاهيم مختلفة عن المفاهيم الخاصة بعلم القانون، قد يعود السبب في هذا الاختلاف إلى الزوايا المختلفة التي يتم من خلالها تحليل الجريمة، بما في ذلك العوامل المرتبطة بالزمان والمكان، وعليه وعلى الرغم من هذا الاختلاف إلا أن من أهم مفاهيم الجريمة ما يلي:

- **الجريمة لغوياً:** "أصل كلمة جريمة من جرم بمعنى كسب وقطع، والجرم بمعنى الحر، والجرم: مصدر الجارم الذي يجرم نفسه، وقومه شرًا، كما تعني التعدي والذنب". (ياقوت، 2022: 288)
- **وأما الجريمة قانونياً:** " فعل أو امتناع عن فعل يصدر عن شخص مسؤول وينص عليه القانون، ويحدد له عقوبة جزائية تطبيقاً لمبدأ الشرعية، حيث لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني". (عبد الرازق، 2022: 286)
- **في حين أن الجريمة اجتماعياً:** "هي كل فعل يتعارض مع المعايير الجمعية ولا يقبله غالبية أفراد المجتمع كونه يتعارض مع العادات والتقاليد والأعراف، ويشمل ذلك الجرائم القانونية وغير القانونية". (عزيز وعيسأوي، 2021: 84)
- **ومن ناحية جغرافية:** تُعرف الجريمة بأنها "تحديد النظام المكاني للجريمة ودراسة العوامل المكانية المؤثرة في حصول الجريمة مع اختلاف الأماكن التي وقعت فيها الجريمة نفسها". (الخطيب وآخرون، 2019: 97).
- **وأما الجريمة إجرائياً:** تُعرف بأنها كل سلوك مخالف للقانون الرسمي والعادات والتقاليد والأعراف المجتمعية يرتكبها الأفراد ويترتب عليها عقوبة قانونية تتمثل في العقوبات الجزائية أو التدابير الاحترازية أو عقوبة مجتمعية، وذلك لما تتسبب به من أضرار على المجتمع والأفراد على حد سواء.

3.3.2 العوامل المؤدية إلى ممارسة الجريمة:

تختلف العوامل التي تؤدي وتدفع الفرد إلى ممارسة الجريمة، ولعل من أهم تلك العوامل ما يلي :

- **العوامل الوراثية:** وهنا يذهب بعض العلماء إلى الحديث عن تأثير الوراثة في تشكيل سلوك وطباع وأخلاق الفرد، حيث بين "لومبروزو" أن المجرم مطبوع بالولادة عندما يكون نتاج لعائلة معظم أفرادها مجرمين، فمن وجهة نظره أن الجانب الوراثي يعد سبباً في ممارسة بعض من أفراد الأسرة للسلوك الجرمي، وهو سلوك متوارث عبر الأجيال من أجداد وآباء يتمتعون بشخصية جرمية في الغالب، فالعلماء والمتخصصين في الطب يعتقدون أن هناك ارتباطاً بين السلوك الإجرامي والعوامل البيولوجيّة، فعلى سبيل المثال قد تؤدي اضطرابات الجهاز العصبي أو الدورة الدموية، أو وجود خلل في الدماغ أو الغدد، إلى تأثيرات نفسية وجسدية تدفع الأفراد

إلى سلوكيّات غير سوية، وهنا كثيراً ما يُلاحظ أن بعض المنحرفين يرتكبون أفعالهم انطلاقاً من تركيبتهم الجسدية وتأثيرها على سلوكهم،. (دردیش وبوصبيعات، 2021)

- **ضعف الوازع الديني:** يُلاحظ أن ضعف الوازع الديني قد يكون عاملاً مرتبطاً بارتفاع معدلات السلوكيّات المخالفة للقانون في بعض المجتمعات، يُعزى ذلك إلى أن القيم الدينية غالباً ما توفر إرشادات تساعد الأفراد على التمييز بين السلوك المقبول والمرفوض، مما يشكل نوعاً من الضبط الداخلي، ومع انخفاض مستوى التمسك بالتعاليم الدينية قد يجد البعض أنفسهم بدون ذلك الإرشاد أو الضبط، مما قد يُسهل انخراطهم في سلوكيّات قد تُصنف على أنها مخالفة للقانون أو معايير المجتمع، علاوةً على ذلك تبرز بعض الدراسات أن التحضر وتغيير أنماط الحياة يمكن أن يؤثر على مدى التزام الأفراد بالعادات والتقاليد التي قد تكون متصلة بالقيم الدينية، مما يفتح المجال أحياناً أمام خيارات سلوكية جديدة قد لا تتماشى دائماً مع المعايير السائدة، وقد تتطور أحياناً نحو أنماط سلوكية ذات طابع مخالف للقانون. (قمقاني، 2022)
- **العوامل الاجتماعيّة:** يعد تصارع المعايير والقواعد والقوانين مع بعضها البعض من أهم العوامل المؤدية إلى ممارسة الجريمة، فبسببها يقع الفرد العديد من المشاكل وذلك بسبب عدم قدرته على فهم تلك الاختلافات والتناقضات، بالتالي يفشل في التوافق مع ما يدور حوله في البيئة التي يعيش فيها، وهذا بدوره يؤدي إلى الانحراف والفوضى الاجتماعيّة التي من الممكن أن تصل إلى حد الجريمة، ولعل من أهم تلك العوامل إستنادًا إلى (كعابنة، 2023) ما يلي:
  - **التنشئة الاجتماعيّة والأسرية:** تُعد التنشئة الاجتماعيّة والأسرية من أهم العوامل التي تساعد في تشكيل سلوك الفرد وتوجيهه، حيث تلعب التنشئة الاجتماعيّة دوراً رئيسياً في تلبية حاجاته الأساسيّة اجتماعياً وتربوياً، مما يُمكنه من مواجهة التحديات المحيطة به، فالنظم الاجتماعيّة تقوم بضبط هذه الحاجات بما يضمن توافقها وتجنب التعارض بينها، إلا أن التغيرات الاجتماعيّة المستمرة خاصة الناتجة عن التواصل مع ثقافات مختلفة، قد تؤدي إلى عجز العادات والتقاليد عن تلبية حاجات الأفراد، مما يُسبب اضطراباً اجتماعياً، هنا تأتي مسؤولية الأسرة بوصفها النواة الأولى في غرس القيم وتحديد الحقوق والواجبات، فهي تُسهم في تطوير شخصية الأبناء وصقل صفاتهم الأساسيّة، حيث أن أي خلل في أداء الأسرة لهذه الوظيفة، مثل التفكك الأسري أو التقصير في التربية السليمة، يُعَد عاملاً قد يؤدي إلى تبني الأبناء سلوكيّات منحرفة

تعرضهم للجريمة والانحراف، حيث يمكن تدعيم ذلك من خلال نظرية الضبط الاجتماعي (السلايمة، 2018).

- **الأصدقاء والأقران:** تلعب مجموعة الأصدقاء دوراً مهماً في حياة الإنسان، خصوصاً في مرحلتي الطفولة والشباب، حيث يسعى الطفل إلى التأقلم مع أصدقائه ومحاكاة سلوكهم في مختلف المجالات من أجل كسب رضاهم وإعجابهم، وبالتالي تُعتبر مجموعة الأصدقاء أحد المصادر الرئيسية للضبط الاجتماعي، إذ تدفع الأفراد إلى اتباع القيم والمعايير الاجتماعيّة لتلبية توقعات أصدقائهم، إلا أنه ومع ذلك قد تصبح هذه المجموعة مصدرًا للانحراف إذا أساء الشخص اختيار أصدقائه، حيث قد تؤدي الضغوط الجماعية إلى تبني سلوكيّات منحرفة، وهنا يمكننا الاستعانة بنظرية الاختلاط التفاضلي من اجل تفسير دور الأصدقاء وتأثيرهم على الفرد. (عزيز وعيسأوي، 2021)
    - **أوقات الفراغ:** تشير العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الانحراف إلى وجود علاقة وثيقة بين كيفية قضاء الأفراد لأوقات فراغهم، والمكان الذي يقضون فيه هذا الوقت، والأشخاص الذين يشاركونهم فيه، وبين احتمالية وقوعهم في سلوكيّات منحرفة، فاليوم تبرز مشكلة أوقات الفراغ بشكل ملحوظ لدى الشباب، خاصة في ظل انتشار البطالة وافتقار الكثير منهم إلى أنشطة بناءة تملأ أوقاتهم، مما يدفع البعض إلى استغلالها بطرق غير مفيدة، قد تهيئ بيئة مناسبة للانحراف. (حمادي، 2016).
    - **ضعف الضبط الاجتماعي:** يعتمد استقرار الضبط الاجتماعي على القيم الأخلاقية والسلوكية المشتركة بين أفراد المجتمع، مما يعزز التناغم الاجتماعي، لكن مظاهر التصدع الاجتماعي تقلل من تأثير هذه القيم، حيث يؤدي ضعف الضوابط والضمير والأخلاق إلى تراجع الالتزام بالقيم المجتمعية، مما يزيد من التركيز على الاعتبارات المادية، هذا التحول لا يضعف فقط الشعور بالانتماء، بل قد يدفع الأفراد إلى الانحراف نتيجة غياب التوجيه والرقابة الأخلاقية، ومع تفشي هذه الظواهر يصبح من الصعب تحقيق الاستقرار الاجتماعي، مما يؤدي إلى تفكك الروابط بين الأفراد وانتشار السلوكيّات المنحرفة، إن ما يؤكد هذا الكلام كل من النظريّة اللامعيارية ونظرية التفكك الاجتماعي. (جلابي وحصحوص، 2024)

- **المدرسة والتعليم:** يمكن أن يكون للمدرسة دورٌ مزدوجٌ في علاقتها بالجريمة، إذ يمكنها أن تكون عاملاً وقائياً ضد الانحراف أو على العكس من ذلك، فهي قد تسهم بشكل غير مباشر في تعزيز السلوكيّات الإجراميّة، فمن الناحية الإيجابية عندما تؤدي المدرسة دورها التعليمي والتربوي بفعالية، فأنها توفر بيئة آمنة تشجع السلوك الإيجابي وتغرس في الطلاب القيم والمعايير السليمة، مما يعزز من قدرتهم على مواجهة التحديات ويُبعدهم عن السلوكيّات الجرمية، أما من الناحية السلبية فإن فشل المدرسة في تلبية حاجات الطلاب النفسية والاجتماعيّة أو ضعف الإشراف والمتابعة قد يدفع بعض الطلاب إلى البحث عن تحقيق ذواتهم بطرق غير قانونية، مثل اللجوء إلى العنف أو الانضمام لجماعات منحرفة، بالتالي فإن نجاح المدرسة في أداء دورها يحد من احتمالات انخراط الطلاب في الجريمة، بينما قصورها قد يزيد من مخاطر الانحراف ويؤدي إلى نشوء بيئة مواتية للسلوك الإجرامي، وهنا يمكننا تفسير الكلام أعلاه في ضوء منطلقات النظريّة البنائية. (الشديفات والرشيدي، 2016)

- **وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي:** تُسهمُ وسائلُ الإعلامِ المتنوعة، سواءً التقليدية أو الحديثة، إلى جانب مواقع التواصل الاجتماعي وشبكة الإنترنت، في تعزيزِ مظاهر العنف والانحرافات السلوكية وأعمالِ البلطجة بين الأفراد في المجتمع، فالدراما التلفزيونية والأفلام السينمائية، وكذلك المحتوى المنشور على شبكات التواصل الاجتماعي، يُعلي من قيم العنف والقوة ويُمجدها، مما يجعلها من العوامل المُحفزة على اتباع سلوك العنف بين الأفراد، والدليل على ذلك أظهرت بعض الأبحاث أن الدراما التلفزيونية خاصةً في بعض المواسم، لها تأثيرٌ كبيرٌ على انتشارِ سلوكيّات العنف بين الأفراد، كما أن الصحف وأخبار الجرائم التي تنشرُها بتفاصيلٍ مُختلفة على الإنترنت قد تُحرض البعض من ذوي النفوس الضعيفة على تقليد هذه الجرائم وارتكابها ضمن محيطهم الاجتماعي، سواءً في نطاق العائلة أو الجيران أو غيرهم (السيد، 2021)، ومن ناحية أخرى نجحت الصناعات الإلكترونية الحديثة في جذب أكبر عدد من الشباب إليها، وذلك لأنها أصبحت أسهل من أي وقت مضى، كما أن محتوى ألعاب الفيديو الموجودة الآن تروج إلى العنف بشكل اكبر مما كانت عليه سابقا، كونها كانت تقتصر على ألعاب بسيطة نوعا ما، وهنا يمكننا أن نُفسر هذا الكلام في ضوء نظرية التقليد والمحاكاة. (عامر، 2023)

- **العوامل الاقتصاديّة:** تتعدد العوامل التي تدفع إلى ممارسة الجريمة، وتتنوع بتنوع الظروف المحيطة، فالجريمة ذات الأثر الاقتصادي ليست مرتبطة بنظام اقتصادي معين، إذ أن أي نظام يفتقر إلى العدالة والقدرة على مواجهة التغيرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة قد يسهم في انتشار الجريمة، فعلى سبيل المثال التحولات الاقتصاديّة والاجتماعيّة تؤدي إلى تغييرات في العلاقات والقيم وأشكال الإنتاج والتوزيع، مما يخلق تفاوتا اقتصادياً وطبقات اجتماعيّة جديدة، ويسهم في نشوء أنماط حديثة من الجرائم، كما أن البطالة والفقر يُعتبران من أبرز العوامل الاقتصاديّة المؤثرة في ارتفاع معدلات الجريمة، فالبطالة تُعتبر مشكلة واسعة الانتشار تنجم عن الفساد الاقتصادي، وغياب التخطيط السليم، والأزمات الاقتصاديّة والحروب، مما يزيد من آثارها السلبية على المجتمع، أما الفقر فيلعب دوراً كبيراً في دفع الأفراد نحو الجريمة، ويُصنف كمدخل أساسي لتفسير السلوك الإجرامي، فقد أشار الفلاسفة والمصلحون الاجتماعيون منذ القدم إلى أن الفقر قد يدفع الأفراد إلى الجريمة، حيث قال سقراط "الفقر هو أبو الثورة وأبو الجريمة"، مؤكداً أن الفقراء قد يلجؤون إلى ممارسة الجريمة بسبب السخط تجاه الأغنياء، وسعياً لتغيير واقعهم الاقتصادي. (السلايمة، 2018)
- **العوامل النفسية:** يربط علماء النفس بين الأمراض النفسية والسلوك الإجرامي، حيث يرون أن وجود أي خلل في الجهاز النفسي أو العصبي يمكن أن يؤدي إلى انحراف الفرد، ويُقسمون العوامل النفسية المؤدية إلى ممارسة الجريمة إلى عدة أنواع، لعل من أهمها ما يلي:
  - **الاكتئاب:** حالة نفسية فيها يشعر الفرد برغبة متزايدة في الموت، ويعاني من الأرق وفقدان الأمل والعجز عن إقامة علاقات اجتماعيّة، إضافة إلى شعور بالدونية، في هذه الحالة قد يلجأ الفرد إلى السلوك الإجرامي كوسيلة للتنفيس عن مشاعر الحزن واليأس.
  - **الوسواس القهري:** يتميز هذا المرض بأفكار قهرية تسيطر على الفرد بشكل لا إرادي، سواء كانت تتعلق بالدين أو الذنب، حقيقية كانت أم وهمية، هذه الأفكار قد تدفع المصاب إلى القيام بسلوكيّات منحرفة قد تؤذيه وتؤذي الآخرين.
  - **الإحباط:** ينشأ الإحباط عندما يدرك الفرد وجود عقبات تحول دون تحقيق رغباته أو إشباع احتياجاته، ويتنوع الإحباط في شدته ومصدره، مما قد يؤدي إلى ظهور

سلوكيّات غير سوية بناءً على مستوى التهديد الذي يشعر به الفرد. (دردیش وبوصبيعات، 2021).

- **العوامل البيئيّة الخارجية:** يتأثرُ الفردُ ببيئتهِ المحيطة ونظرتهِ العامة للحياة، سواءً كان يعيشُ في المدينةِ أو نشأ في الريف، إذ تلعبُ هذه البيئةُ دوراً مهماً في تشكيلِ سلوكه وقيمه الاجتماعيّة، وهنا تُشيرُ الدراساتُ إلى أن العواملَ الجغرافيّة، كطبيعة التضاريس، والمناخ كما درجات الحرارة والرطوبة تؤثرُ في تكوين شخصية الفرد وتوجهاته، فالمناطقُ الحضريّة قد تُعرض الأفراد لضغوطٍ مختلفةٍ عن تلك الموجودةِ في الريف، كالتوترات الناتجة عن الازدحام وفرصِ العملِ والبطالة، والتي قد تزيدُ من احتمالية السلوكيّات الانحرافيَة، بالمقابل قد يكون تأثير الطبيعة الريفيّة أقل حدةً فيما يتعلق بالضغوط، لكنه قد يخلقُ بيئةً أقل تنوعاً في الفرص والإمكانيات، مما قد يُشجع بعض الأفراد على التوجه نحو أنماطٍ سلوكية مختلفة، أو حتى التطلع إلى الانخراطِ في أنشطةٍ غير مشروعة خارج بيئتهم. (عودة، 2014)
- **العوامل القانونية والتشريعية:** تلعب العوامل القانونية والتشريعية دورًا أساسيًا في مكافحة الجريمة وتحقيق العدالة، حيث تسهم في تحديد آليات التعامل مع السلوكيّات المخالفة للقانون، كما تؤثر درجة مرونة القوانين أو صرامتها على فعالية النظام القانوني في الردع والوقاية من الجريمة، حيث يتمتع القاضي في بعض الأنظمة القانونية بسلطة تقديرية واسعة لتحديد العقوبات بناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة، فهو يُلزم باتخاذ القرارات التي تحمي مصالح الناس وتدفع عنهم الأذى، إلا أنه ومع ذلك فإن بعض القوانين الوضعية تُدرج الدوافع كظروف قضائية، مما يمنح القاضي صلاحية تقدير العقوبة ضمن الحدين الأعلى والأدنى المحددين لها، وقد أظهر هذا التوجه محدودية في تحقيق الردع، حيث ترك تقدير العقوبات مرتبطاً بالدوافع والأسباب، مما قد يقلل من الحزم المطلوب في مواجهة المجرمين. (الدوسري والهاجري، 2023).

4.3.2 تصنيفات الجرائم:

اختلفت تصنيفات الجرائم وفقا للهدف من التصنيف، حيث تُصنف استنادا إلى (القريشي، 2015) و(قبها، 2017) إلى:

- **الجرائم وفق جسامتها:** اتجهت معظم التشريعات إلى تصنيف الجرائم وفق جسامتها إلى ثلاثة أنواع هي:
  - جنايات.
  - جُنح.
  - مخالفات، وهذا حسب العقوبة المقررة لكل جريمة منها، مع العلم أن هذه التقسيمات تكون مختلفة باختلاف المكان والزمان فما يعد جنحة في زمان ومكان ما قد يكون جناية في زمان ومكان آخر، وذلك وفقا للاختلافات الناتجة عن السلطة التي تمتلك التشريع والقيم الاجتماعيّة.
- **الجرائم وفق ايجابيتها:** حيث تقسم الجرائم إلى:
  - جرائم إيجابية مثل جرائم (القتل، السرقة، الاحتيال).
  - جرائم سلبية مثل جرائم (الامتناع عن القيام بشيء يسنه القانون ويفرضه مثل التقصير في إنقاذ غريق، الامتناع عن التبليغ عن بعض الجرائم).
- **الجرائم حسب درجة استمرارها:** تقسم هذه الجرائم إلى:
  - جرائم وقتية تنتهي بانتهاء الجريمة مثل جرائم (القتل، الاختلاس).
  - جرائم مستمرة ومتجددة مثل جرائم (الخطف، التزوير).
- **الجرائم حسب القصد الجنائي:** وتقسم إلى:
  - جرائم غير عمدية: بمعنى لا يتوفر فيها القصد الجنائي.
  - جرائم عمدية يوجد فيها قصد جنائي.
- **الجرائم وفق موضوع ضررها:** حيث تقسم إلى:
  - جرائم ضد الأفراد.
  - جرائم ضد المصلحة العامة.
- **التصنيف الاجتماعي للجريمة:** وتقسم إلى سبعة أنواع كالآتي:

- جرائم ضد الممتلكات مثل جرائم السرقة.
- جرائم ضد الأفراد مثل جرائم القتل والضرب.
- جرائم ضد النظام العام مثل جرائم أمن الدولة.
- جرائم ضد الأسرة مثل جرائم الخيانة الزوجية.
- جرائم ضد الدين مثل جرائم الاعتداء على أماكن العبادة.
- جرائم ضد الأخلاق مثل جرائم الفعل الفاضح للحياء.
- جرائم ضد المصادر الحيّوية للمجتمع مثل جرائم الصيد في غير موسمه.

- **الجرائم حسب أركانها:** هذه الجرائم تعتمد على الأركان التي يتطلبها كل نوع من الجريمة لتكتمل وتُعد مخالفة قانونية، والتي تتمثل في:
  - **الركن القانوني:** هو النص القانوني الذي يُجرم الفعل ويحدد العقوبة المترتبة عليه، فلكي تُعتبر الجريمة بأنها جريمة فعلية، يجب أن يكون هناك نص قانوني واضح يُجرم هذا الفعل (وفقاً لمبدأ "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني").
  - **الركن المادي:** يشير إلى الفعل أو الامتناع عن الفعل الذي يشكل الجريمة ذاتها، ويشمل السلوك الإجرامي مثل الاعتداء، السرقة، أو حتى الامتناع عن القيام بفعل معين يعد من الناحية القانونية واجباً، ويتضمن أيضًا النتيجة التي تترتب على الفعل والوسيلة المستخدمة لارتكابه.
  - **الركن المعنوي** (النية الإجراميّة): يمثل هذا الركن الجانب الذهني للجريمة، ويتعلق بالقصد أو النية التي تُحرك الفاعل لارتكاب الجريمة، قد يكون القصد عاماً مثل النية في السرقة، أو خاصاً كما في جرائم الاحتيال التي تتطلب نية خداع واضحة.

5.3.2 واقع جرائم العنف والجرائم ضد الممتلكات في الضفة الغربية ومحافظتي نابلس وأريحا والأغوار:

يركز هذا الجزء من الدراسة على تحليل الجرائم المسجلة في الضفة الغربية خلال الفترة من عام (2013) حتى عام (2023)، حيث تجدر الإشارة هنا إلى أن هناك تقسيمات متعددة للجرائم تختلف بحسب طبيعة كل جهة أو مؤسسة مختصة، كـ (القانونيين، الأجهزة الأمنيّة، الباحثين الاجتماعيين)

وغيرهم، إلا أنه وفي هذه الدراسة تم اعتماد التقسيم النظري المعتمد في إحصائيات الشرطة الفلسطينيّة نظرًا لما توفره من بيانات رسمية موثوقة ومحدثة تتناسب مع أهداف التحليل الكمي للواقع الإجرامي في المنطقة.

واستنادًا إلى تصنيفات جهاز الشرطة الفلسطينيّة، تم تصنيف الجرائم المرتكبة ضد حياة الأشخاص أو ما يتعلق بالنفس، إضافة إلى بعض الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة ضمن فئة جرائم العنف، بينما تم تصنيف الجرائم المرتبطة بالأموال ضمن فئة جرائم ضد الممتلكات، كما توضحها بيانات الشكل رقم (6.2) الخاصة بالجرائم المرتكبة من عام (2013 حتى عام 2023)، وهنا يجب التنويه الى انه تمّ التركيز على هذه الجرائم دون غيرها بسبب ان تناول جرائم اخرى يحتاج الى وقت وجهد اكبر، لذا تمّ التركيز على هذه الجرائم دون غيرها، على الرغم من ان هنالك العديد من الجرائم يجب تناولها بالدراسة، وهنا اتوجه للباحثين بدراسة هذه الجرائم، فعلى سبيل المثال جرائم التخريب لها ارتباط وثيق مع البيئة المحيطة وتُعد من الجرائم الاكثر انتشاراً بين فئة الاعتداءات على الممتلكات، وهي تشمل المال العام والخاص، لذا لا بد من تناولها بالدراسة والتحليل.

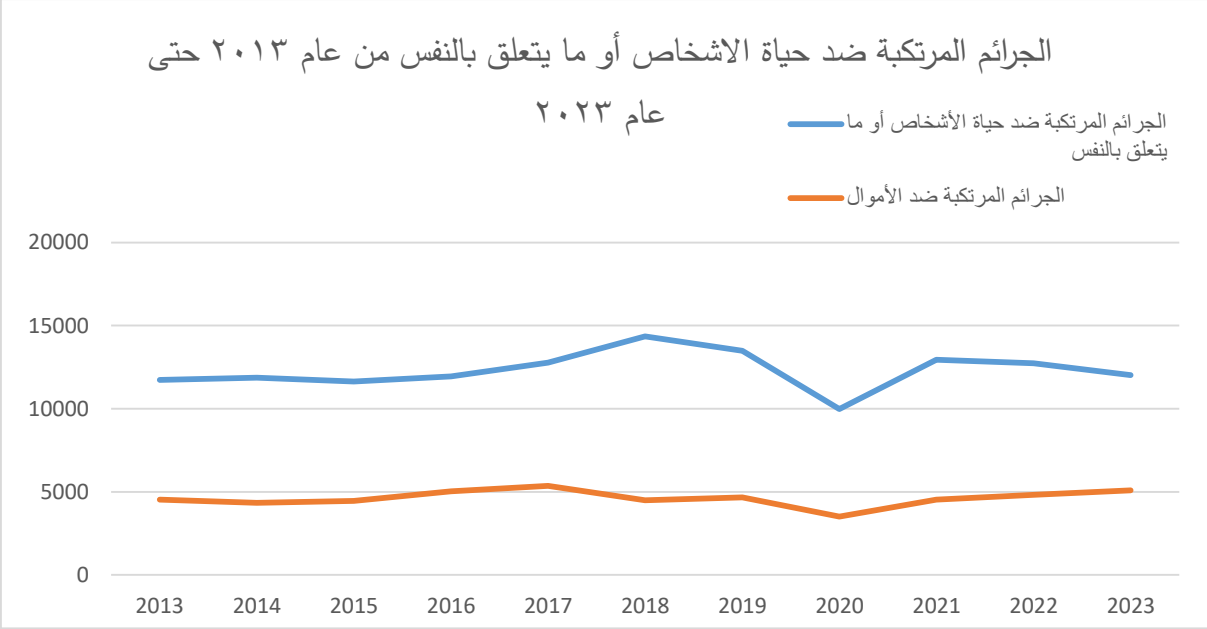

شكل رقم (6.2): الجرائم المرتكبة ضد حياة الأشخاص أو ما يتعلق بالنفس من عام (2013) حتى عام (2023) كما جاء في الإحصائيات السنوية لـ (جهاز الشرطة الفلسطينيّة، من عام 2013 حتى عام 2023)

يتضح لنا من إحصائيات جهاز الشرطة الفلسطينيّة أعلاه أن كل من محافظتي نابلس وأريحا والأغوار تواجه العديد من الجرائم لعل من أهم تلك الجرائم ما يلي:

- **جرائم العنف:** تُعد جرائم العنف من الظواهر التي تشكل تحديًا كبيرًا للمجتمعات، ويمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين هما:
  - **القسم الأول:** يشتمل على الجرائم المرتكبة ضد حياة الأشخاص أو ما يتعلق بالنفس، وهي الجرائم التي تستهدف الكيان الجسدي والنفسي للفرد، مثل جرائم القتل، ومحاولات القتل، والاعتداء الجسدي الذي يؤدي إلى إصابات خطيرة.
  - **القسم الثاني:** يشتمل على الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة، وهي الجرائم التي تمس القيم الأخلاقية والسلوكيّات الاجتماعيّة، مثل التحرش الجنسي والاغتصاب والأفعال المنافية للآداب العامة، وهنا تم الإشارة إلى هذه الجرائم في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار خلال الفترة من (2016) إلى (2023) لان البيانات المتوفرة منذ عام (2016) أصبحت تتسم بدقة أكبر في تصنيف الجرائم وفقاً لهذه الفئات، أما بالنسبة للفترة الممتدة من (2013 – 2015)، لم تكن التصنيفات دقيقة بالقدر الكافي لإجراء تحليل متعمق أو شامل مما جعل التركيز ينصب على السنوات التي توفرت فيها بيانات واضحة ومنظمة، وللتوضيح اكثر انظر/ي إلى جدول رقم (7.2) وجدول رقم (8.2)، فهما يوضحان تطور هذه الجرائم في المحافظتين خلال السنوات المدروسة إستنادًا إلى إحصائيات (جهاز الشرطة الفلسطينيّة، 2024)، الأمر الذي يُسهم في تقديم صورة واضحة ودقيقة عن أنماط هذه الجرائم وأحجامها.

الجدول رقم (7.2) الجرائم المرتكبة ضد حياة الأشخاص أو ما يتعلق بالنفس في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار من عام (2016 – 2023) كما في إحصائيات (جهاز الشرطة الفلسطينية، 2016–2023)

الجرائم المرتكبة ضد حياة الأشخاص أو ما يتعلق بالنفس لعام 2016										
المحافظة	القتل العمد	القتل القصد	القتل عن غير قصد	الشروع بالقتل	التسبب بالوفاة	التهديد	مشاجرات	الإيذاء البليغ	الإيذاء البسيط	جرائم أُخرى	المجموع
نابلس	6	6	1	50	9	697	47	250	808	10	1884
أريحا والأغوار	0	0	0	1	2	101	14	8	269	4	3993
الجرائم المرتكبة ضد حياة الأشخاص أو ما يتعلق بالنفس لعام 2017											
المحافظة	القتل العمد	القتل القصد	القتل عن غير قصد	الشروع بالقتل	التسبب بالوفاة	التهديد	مشاجرات	الإيذاء البليغ	الإيذاء البسيط	جرائم أُخرى	المجموع
نابلس	3	4	1	51	19	785	70	183	801	93	2010
أريحا والأغوار	1	0	0	5	9	167	18	7	240	19	475
الجرائم المرتكبة ضد حياة الأشخاص أو ما يتعلق بالنفس لعام 2018											
المحافظة	القتل العمد	القتل القصد	القتل عن غير قصد	الشروع بالقتل	التسبب بالوفاة	التهديد	مشاجرات	الإيذاء البليغ	الإيذاء البسيط	جرائم أُخرى	المجموع
نابلس	1	1	1	27	15	797	47	195	905	128	2117
أريحا والأغوار	0	0	0	4	4	130	17	13	229	41	438
الجرائم المرتكبة ضد حياة الأشخاص أو ما يتعلق بالنفس لعام 2019											
المحافظة	القتل العمد	القتل القصد	القتل عن غير قصد	الشروع بالقتل	التسبب بالوفاة	التهديد	مشاجرات	الإيذاء البليغ	الإيذاء البسيط	جرائم أُخرى	المجموع
نابلس	2	2	3	26	22	532	17	217	567	131	1609
أريحا والأغوار	0	0	0	0	7	131	17	5	297	27	484
الجرائم المرتكبة ضد حياة الأشخاص أو ما يتعلق بالنفس لعام 2020											
المحافظة	القتل العمد	القتل القصد	القتل عن غير قصد	الشروع بالقتل	التسبب بالوفاة	التهديد	مشاجرات	الإيذاء البليغ	الإيذاء البسيط	جرائم أُخرى	المجموع
نابلس	5	3	1	29	19	545	20	134	483	121	1360
أريحا والأغوار	0	0	0	0	5	143	11	4	242	5	410
الجرائم المرتكبة ضد حياة الأشخاص أو ما يتعلق بالنفس لعام 2021											
المحافظة	القتل العمد	القتل القصد	القتل عن غير قصد	الشروع بالقتل	التسبب بالوفاة	التهديد	مشاجرات	الإيذاء البليغ	الإيذاء البسيط	جرائم أُخرى	المجموع
نابلس	1	2	0	36	23	821	10	228	608	166	5189
أريحا والأغوار	0	0	0	2	5	294	9	11	286	39	646
الجرائم المرتكبة ضد حياة الأشخاص أو ما يتعلق بالنفس لعام 2022											
المحافظة	القتل العمد	القتل القصد	القتل عن غير قصد	الشروع بالقتل	التسبب بالوفاة	التهديد	مشاجرات	الإيذاء البليغ	الإيذاء البسيط	جرائم أُخرى	المجموع
نابلس	3	3	1	34	18	664	3	132	593	114	1565
أريحا والأغوار	1	0	0	7	9	165	7	21	240	13	463
الجرائم المرتكبة ضد حياة الأشخاص أو ما يتعلق بالنفس لعام 2023											
الجريمة المحافظة	القتل العمد	القتل القصد	القتل عن غير قصد	الشروع بالقتل	التسبب بالوفاة	التهديد	مشاجرات	الإيذاء البليغ	الإيذاء البسيط	جرائم أُخرى	المجموع
نابلس	4	3	2	25	19	728	2	129	645	144	1701
أريحا والأغوار	0	0	0	14	2	29	13	72	180	9	382

أظهرت بيانات الجدول أعلاه أن معدلات القتل العمد والقصد في محافظة نابلس أخذت طابع الاستقرار نسبياً بمتوسط (3–4) حالات سنوياً، مع زيادة طفيفة في القتل العمد خلال عامي (2020) و(2023)، أما القتل عن غير قصد فقد بقيت معدلاته منخفضة جداً، بحالة أو حالتين فقط سنوياً، وفيما يتعلق بالشروع بالقتل، فقد شهد ارتفاعا ملحوظاً في عام (2021) بـ(36) حالة مقارنة بـ(26) حالة في عام (2019)، وبالنسبة للتسبب بالوفاة ارتفعت تدريجياً من (9) حالات عام (2016) إلى (23) حالة في (2021)، قبل أن تشهد انخفاضاً لاحقاً، أما التهديد فقد سجل ذروة واضحة في عام (2021) بـ(821) حالة، تلتها معدلات أقل في الأعوام اللاحقة، والمشاجرات سجلت أعلى عدد في عام (2016) بـ(47) حالة، لكنها انخفضت تدريجياً، وفيما يخص الإيذاء البسيط فقد تصدر المشهد بأرقام تجاوزت (800) حالة في عدة سنوات، بينما تراوحت معدلات الإيذاء البليغ بين (120–250) حالة سنوياً، وأظهرت الجرائم الأخرى زيادة ملحوظة عام (2021) بـ(166) حالة مقارنة بمعدلات أقل في السنوات الأخرى، مما انعكس على المجموع الكلي الذي بلغ ذروته في عام (2021) بـ(5189) حالة.

فيما أظهرت البيانات أن محافظة أريحا والأغوار كانت معدلات القتل العمد والقصد فيها متدنية للغاية، حيث لم تتجاوز حالة وأحدة سنوياً، والقتل عن غير قصد كان نادراً طوال الفترة، في حين شهد الشروع بالقتل معدلات منخفضة عموماً، لكنها ارتفعت بشكل لافت في عام (2023) بـ(14) حالة، وبالنسبة للتسبب بالوفاة فقد سجل أعلى عدد عام (2017) بـ(9) حالات، وفيما يتعلق بالتهديد فقد بلغ ذروته عام (2021) بـ(294) حالة، بينما انخفضت معدلاته بشكل كبير في السنوات الأخرى، والمشاجرات بقيت معدلاتها منخفضة، مع تسجيل أعلى رقم عام (2017) بـ(18) حالة، وبالنسبة للإيذاء البسيط فقد سجل أعلى رقم في عام (2016) بـ(269) حالة، بينما بقيت معدلات الإيذاء البليغ محدودة ومحصورة بين (5–21) حالة سنوياً، أما الجرائم الأخرى والتي من الممكن أن تكون تعذيب أو تعنيف أسري أو ابتزاز وغيرها من الجرائم التي لم تدخل بمسماها الصريح في هذه الإحصائيات فقد تراوحت بين (4–39) حالة، مع ذروة واضحة في عام (2021)، في حين بلغ أعلى رقم في المجموع الكلي عام (2016) بـ(3993) حالة، ثم تراجعت المعدلات بشكل ملحوظ لاحقاً.

وتعقيبا على الإحصاءات السابقة للجرائم المرتكبة ضد النفس في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار خلال الفترة (2016–2023) نجد تفاوتا ملحوظاً بين المحافظتين، حيث سجلت نابلس معدلات أعلى في معظم الجرائم، لا سيما التهديد والإيذاء البسيط والشروع بالقتل، في حين بقيت معدلات القتل بنوعيه مستقرة نسبياً عند (3–4) حالات سنوياً، وأما عام (2021)

برز كأعلى الأعوام من حيث إجمالي الجرائم في نابلس بـ(5189) حالة مدفوعاً بارتفاع التهديد والإيذاء، أما في أريحا والأغوار فقد كانت الجرائم أقل بشكل عام باستثناء ارتفاع لافت في الشروع بالقتل عام (2023) بـ(14) حالة، وذروة في التهديد عام (2021) بـ(294) حالة، في حين يُلاحظ أن "الجرائم الأخرى" بقيت مبهمة إلى حد ما، ما يبرز الحاجة إلى تصنيف أوضح، لأن هذه الفروقات تعكس تأثير الكثافة السكانية، والطبيعة الجغرافيّة والاجتماعيّة، وربما أيضاً الظروف الأمنيّة المتغيرة، مما يستدعي دمج المؤشرات البيئيّة والاجتماعيّة في التحليل الجنائي المستقبلي.

الجدول رقم (8.2-أ): الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار من عام (2016-2023) كما جاء في إحصائيات (جهاز الشرطة الفلسطينيّة، 2016-2023)

الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة لعام 2016						
المحافظة	الزنا	الاغتصاب	التحرش الجنسي	هتك العرض	إفساد الرابطة الزوجية	المجموع
نابلس	1	4	4	15	5	29
أريحا والأغوار	0	0	5	4	2	11
الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة لعام 2017						
المحافظة	الزنا	الاغتصاب	التحرش الجنسي	هتك العرض	إفساد الرابطة الزوجية	المجموع
نابلس	5	3	5	4	10	23
أريحا والأغوار	0	1	1	1	6	9
الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة لعام 2018						
المحافظة	الزنا	الاغتصاب	التحرش الجنسي	هتك العرض	إفساد الرابطة الزوجية	المجموع
نابلس	0	2	5	19	10	36
أريحا والأغوار	0	1	2	4	3	10
الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة لعام 2019						
المحافظة	الزنا	الاغتصاب	التحرش الجنسي	هتك العرض	إفساد الرابطة الزوجية	المجموع
نابلس	1	1	0	5	3	10
أريحا والأغوار	2	1	0	5	4	12
الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة لعام 2020						
المحافظة	الزنا	الاغتصاب	التحرش الجنسي	هتك العرض	إفساد الرابطة الزوجية	المجموع
نابلس	0	0	3	5	8	16
أريحا والأغوار	1	0	0	7	4	12
الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة لعام 2021						
المحافظة	الزنا	الاغتصاب	التحرش الجنسي	هتك العرض	إفساد الرابطة الزوجية	المجموع
نابلس	0	0	0	9	3	12
أريحا والأغوار	2	1	1	5	3	12

الجدول رقم (8.2–ب): الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار من عام (2016–2023) كما جاء في إحصائيات (جهاز الشرطة الفلسطينيّة، 2016–2023)

الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة لعام 2022						
المحافظة	الزنا	الاغتصاب	التحرش الجنسي	هتك العرض	إفساد الرابطة الزوجية	المجموع
نابلس	0	2	0	14	2	18
أريحا والأغوار	1	1	0	4	2	8
الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة لعام 2023						
المحافظة	الزنا	الاغتصاب	التحرش الجنسي	هتك العرض	إفساد الرابطة الزوجية	المجموع
نابلس	0	0	0	0	1	1
أريحا والأغوار	0	1	2	2	1	6

تشير البيانات أعلاه إلى أن محافظة نابلس سجلت معدلات أعلى من الجرائم المُخلة بالأخلاق والآداب العامة مقارنة بمحافظة أريحا والأغوار خلال معظم السنوات، مع تفاوت واضح في نوع الجرائم من عام لآخر، حيث برزت جريمة هتك العرض كأكثر الجرائم تكراراً في نابلس، لا سيما في عام (2018) بـ(19) حالة و(2022) بـ(14) حالة، أما جرائم الزنا والاغتصاب فقد كانت محدودة في المحافظتين، فهي لم تتجاوز غالباً (2–5) حالات سنويًا.

في المقابل، تميزت أريحا والأغوار بمعدلات أقل نسبيًا، مع استثناءات محدودة مثل عام (2019) الذي شهد تساويًا في عدد الحالات مع نابلس تقريبًا، وعام (2023) الذي سجل فيه ارتفاع طفيف في حالات التحرش وهتك العرض. في حين يُلاحظ أن جرائم "إفساد الرابطة الزوجية" كانت حاضرة بشكل مستمر في كلا المحافظتين، لكنها أكثر تكرارًا في نابلس، مما قد يشير إلى عوامل اجتماعيّة خاصة بالعلاقات الأسرية والسلوك المجتمعي، كما يُظهر عام (2023) انخفاضًا ملحوظًا في عدد الجرائم المُسجلة في نابلس حيث سجلت (حالة وأحدة فقط)، ما قد يعكس تحسنًا في الوضع الأمني أو تغيرًا في آليات التبليغ أو التصنيف، كما ويعكس أهميّة تضمين البعد الأخلاقي والسلوكي ضمن خطط التوعية المجتمعية، إلى جانب تعزيز الإجراءات الوقائية والرصدية في الفضاءات العامة والمناطق السكنية، مع مراعاة الخصوصية الثقافية والاجتماعيّة لكل محافظة.

- **جرائم ضد الممتلكات:** تعتبر الجرائم ضد الممتلكات أو ما تسمى بالجرائم الواقعة على الأموال، من أبرز الجرائم التي تؤثر بشكل مباشر على الشعور بالأمان لدى الأفراد والمجتمعات، وتشمل هذه الجرائم مجموعة متنوعة من الأفعال الإجراميّة مثل السرقات، الشروع بالسرقة،

حيازة وشراء الأموال المسروقة، النصب والاحتيال، السطو المسلح، السلب والنشل، إضافة إلى جرائم أخرى ذات طبيعة مشابهة، تتميز هذه الجرائم بارتباطها الوثيق بالأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة والأمنيّة، فضلاً عن تأثرها بالعوامل البيئيّة المختلفة، وهنا تم تحليل البيانات الإحصائيّة المتعلقة بهذه الجرائم في كل من محافظتي نابلس وأريحا والأغوار، والتي تتباين من محافظة لأُخرى والتسبب في ذلك أن لكل محافظة خصائص بيئية متباينة قد تؤثر على أنماط الجرائم وطبيعتها، وللتأكيد أكثر على ذلك ما يحتويه جدول رقم (9.2) من بيانات تغطي التحليل في الفترة من عام (2016) إلى عام (2023) وذلك إستنادًا إلى إحصائيات (جهاز الشرطة الفلسطينيّة، 2016_2023)، حيث أُتيحت بيانات دقيقة ومفصلة وفقاً لتصنيف الشرطة للأفعال الإجراميّة ومواقع وقوعها، مثل المنازل، المحال التجارية، المدارس، السيارات، وتم استبعاد البيانات المتعلقة بالسنوات السابقة (2013–2015) لعدم دقة التصنيف الإحصائي خلال تلك الفترة.

جدول رقم (9.2–أ): الجرائم المرتكبة ضد الأموال في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار من عام (2016 – 2023) كما جاء في إحصائيات (جهاز الشرطة الفلسطينيّة، 2016–2023)

الجرائم المرتكبة ضد الأموال لعام 2016												
المحافظة	السرقات					الشروع بالسرقة	شراء أموال مسروقة وحيازتها	النصب والاحتيال	السطو المسلح	السلب والنشل	جرائم أُخرى	المجموع
	منزل	محل تجاري	مدرسة	سيارة	أُخرى							
نابلس	110	90	0	60	271	23	46	44	7	3	20	674
أريحا	37	25	0	12	201	15	10	12	0	8	178	498
الجرائم المرتكبة ضد الأموال لعام 2017												
المحافظة	السرقات					الشروع بالسرقة	شراء أموال مسروقة وحيازتها	النصب والاحتيال	السطو المسلح	السلب والنشل	جرائم أُخرى	المجموع
	منزل	محل تجاري	مدرسة	سيارة	أُخرى							
نابلس	91	93	5	49	193	26	19	49	4	28	67	624
أريحا	66	8	1	5	140	6	3	41	0	5	167	442
الجرائم المرتكبة ضد الأموال لعام 2018												
المحافظة	السرقات					الشروع بالسرقة	شراء أموال مسروقة وحيازتها	النصب والاحتيال	السطو المسلح	السلب والنشل	جرائم أُخرى	المجموع
	منزل	محل تجاري	مدرسة	سيارة	أُخرى							
نابلس	89	68	7	49	134	11	18	74	1	40	63	554
أريحا	19	6	0	3	151	9	3	72	1	0	270	534

جدول رقم (9.2-ب): الجرائم المرتكبة ضد الأموال في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار من عام (2016 -2023) كما جاء في إحصائيات (جهاز الشرطة الفلسطينيّة، 2016-2023)

الجرائم المرتكبة ضد الأموال لعام 2019												
المحافظة	السرقات					الشروع بالسرقة	شراء أموال مسروقة وحيازتها	النصب والاحتيال	السطو المسلح	السلب والنشل	جرائم أُخرى	المجموع
	منزل	محل تجاري	مدرسة	سيارة	أُخرى							
نابلس	117	103	0	149	259	21	13	126	33	5	16	842
أريحا	51	13	1	11	100	4	3	70	0	1	269	523
الجرائم المرتكبة ضد الأموال لعام 2020												
المحافظة	السرقات					الشروع بالسرقة	شراء أموال مسروقة وحيازتها	النصب والاحتيال	السطو المسلح	السلب والنشل	جرائم أُخرى	المجموع
	منزل	محل تجاري	مدرسة	سيارة	أُخرى							
نابلس	32	36	0	8	144	2	5	58	2	7	8	302
أريحا	55	11	0	5	79	00	1	68	0	0	345	578
الجرائم المرتكبة ضد الأموال لعام 2021												
المحافظة	السرقات					الشروع بالسرقة	شراء أموال مسروقة وحيازتها	النصب والاحتيال	السطو المسلح	السلب والنشل	جرائم أُخرى	المجموع
	منزل	محل تجاري	مدرسة	سيارة	أُخرى							
نابلس	23	36	0	8	144	2	5	58	2	7	8	302
أريحا	55	11	0	5	79	11	4	68	0	0	345	578
الجرائم المرتكبة ضد الأموال لعام 2022												
المحافظة	السرقات					الشروع بالسرقة	شراء أموال مسروقة وحيازتها	النصب والاحتيال	السطو المسلح	السلب والنشل	جرائم أُخرى	المجموع
	منزل	محل تجاري	مدرسة	سيارة	أُخرى							
نابلس	29	22	0	9	153	7	47	85	1	0	18	371
أريحا	62	5	0	13	164	3	7	59	0	2	245	560
الجرائم المرتكبة ضد الأموال لعام 2023												
المحافظة	السرقات					الشروع بالسرقة	شراء أموال مسروقة وحيازتها	النصب والاحتيال	السطو المسلح	السلب والنشل	جرائم أُخرى	المجموع
	منزل	محل تجاري	مدرسة	سيارة	أُخرى							
نابلس	15	22	0	4	401	2	34	74	1	10	3	566
أريحا	20	4	0	59	133	5	1	37	1	1	185	446

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن محافظة نابلس شهدت تقلباً في معدلات الجرائم ضد الممتلكات خلال فترة الدراسة، مع بروز بعض الأنماط المميزة فيها كما على النحو الآتي:

- السرقات كانت الجريمة الأكثر شيوعاً، حيث سجلت أعلى معدلاتها في عام (2019) (117) حالة، بينما شهدت انخفاضاً ملحوظاً في عام (2020) بـ(32) حالة فقط.

- النصب والاحتيال برزت بشكل ملحوظ خاصة في عام (2023) حيث وصلت إلى (401) حالة، مما يعكس تغيراً في طبيعة الجرائم لتصبح أكثر ارتباطاً بالعلاقات المالية.
- أماكن وقوع الجرائم كانت في السيارات والمحلات التجارية، فهذه الأماكن كانت الأكثر استهدافاً، مع تسجيل أرقام مرتفعة خاصة في عام (2019).
- المدارس ظلت الأقل استهدافاً، مما يشير إلى انخفاض جاذبيتها كهدف للجريمة.
- أهم الأعوام اللافتة عام (2018) مثل ذروة ارتفاع الجرائم (36) حالة، وعام (2019) شهد أعلى معدل إجمالي للجرائم (842)، مما قد يكون مرتبطاً بعوامل اقتصاديّة أو أمنية محددة.
- تقلب المعدلات عبر السنوات: شهدت محافظة نابلس تذبذباً واضحاً في معدلات الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة، فبينما سجلت أرقاماً مرتفعة في الأعوام الأولى مثل عام (2018) الذي بلغ مجموع الجرائم فيه (36) حالة، تراجعت بشكل ملحوظ في الأعوام اللاحقة لتصل إلى أدنى مستوى عام (2023) (حالة وأحدة فقط).
- نوعية الجرائم السائدة: تميزت بعض الأعوام بارتفاع واضح في جرائم هتك العرض (19) حالة في (2018)، ما سأهم في رفع إجمالي الجرائم في ذلك العام، هذا التركز يشير إلى أن عوامل بيئية واجتماعيّة محددة قد أسهمت في زيادة هذا النوع من الجرائم.
- اتجاهات ملحوظة: بدءاً من عام (2019) وحتى (2023)، ساد منحى تنازلي في إجمالي الجرائم، مما قد يعكس تحسناً في الرقابة الاجتماعيّة أو فعالية التدخلات الأمنيّة.

وأما فيما يخص محافظة أريحا والأغوار لقد سجلت أرقاماً مستقرة نسبياً مع بعض الزيادات في أنواع محددة من الجرائم كما على النحو الآتي:

- النصب والاحتيال كانت الأكثر بروزاً، حيث سجلت أعلى معدلاتها في عام (2022) بـ(164) حالة.
- السرقات أظهرت انخفاضاً واضحاً مقارنة بمحافظة نابلس، مع تسجيل (62) حالة فقط في عام (2022).
- أماكن وقوع الجرائم: السيارات شكلت هدفاً مستمراً ولكن بمعدلات أقل من محافظة نابلس.

- أهم الأعوام اللافتة: عامي (2019) و(2021) فهما يمثلان نقطتي ارتفاع طفيف، ما قد يشير إلى أحداث أو ظروف محلية محددة أثرت على تلك الفترة، وعام (2022) فيه سجلت المحافظة إجمالي (560) حالة، وهو الرقم الأعلى خلال فترة الدراسة.
- استقرار نسبي: خلافاً لما شهدته نابلس، أظهرت محافظة أريحا والأغوار معدلات أكثر استقراراً للجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة، حيث تراوحت غالباً بين (8) و(12) حالة سنوياً.
- تنوع الجرائم دون بروز نمط وأحد أو فئة إجرامية محددة بشكل متكرر ومتزايد، إذ توزعت الحالات على أنواع مختلفة مثل الاغتصاب والتحرش وإفساد الرابطة الزوجية، دون تسجيل ارتفاع كبير في نوع وأحد محدد.
- استثناءات بسيطة: عام (2019) وعام (2021) سجلا أعداداً أعلى نسبياً (12) حالة لكل منهما، إلا أن هذه الزيادة تبقى محدودة مقارنةً بالتقلبات الكبرى التي شهدتها محافظة نابلس.

إن البيانات أعلاه تشير إلى تفاوت واضح في أنماط الجرائم بين محافظتي نابلس وأريحا والأغوار خلال فترة الدراسة (2016–2023)، حيث تميزت نابلس بتقلبات حادة وارتفاع ملحوظ في بعض السنوات، لا سيما في جرائم السرقة والنصب والاحتيال مع تسجيل ذروة في عام (2019) بـ(842) حالة، كما شهدت جرائم الأخلاق والآداب العامة تراجعًا تدريجيًا، من أعلى مستوى عام (2018) بـ(36) حالة إلى أدنى مستوى في (2023) بـ(حالة وأحدة فقط)، الأمر الذي يعكس تطورًا في الوعي المجتمعي أو فاعلية الضبط الأمني، في المقابل، اتسمت أريحا والأغوار باستقرار نسبي في أغلب المؤشرات، مع بروز محدود في جرائم النصب والاحتيال عام (2022) بـ(164 حالة)، دون نمط متكرر لجرائم الأخلاق، حيث بقيت موزعة بين أنواع متعددة دون طغيان نوع على الآخر، ما يدل على طبيعة سكانية أكثر هدوء أو بيئة اجتماعيّة أقل تعقيدًا من محافظة نابلس.

6.3.2 العوامل البيئيّة وانعكاساتها على ممارسة الجريمة:

اتفقت مفاهيم البيئة التي تم ذكرها على وجود علاقة قوية بين الإنسان والبيئة، حيث أن البيئة هي كل ما يدور ويحيط بالإنسان، وهي المحور الذي يتأثر به ويؤثر فيه، وهنا يمكن القول أن الفرد لا يمكنه العيش خارج النطاق البيئي، ولكن الوسط البيئي يمكنه العيش بدون الإنسان، على الرغم من أن أفعال وأنشطة الإنسان تكون نافعة لهذا الوسط. (كعابنة، 2023).

ففي أوائل القرن التاسع عشر تحديدًا عام (1842) صاغ أدولف كويتيليت قانون الحرارة للانحراف، الذي أشار فيه إلى أن الجرائم ضد الأشخاص تحدث بشكل متكرر في الصيف حيث تُعتبر الحرارة المفرطة عاملاً يحفز المشاعر السلبية والتهيج، بينما تُسجل جرائم الملكية بشكل أكبر في الشتاء، وقد دعم هذا القانون عدد من علماء الجريمة مثل لومبروزو وأنريكو فيري، وهذا يؤكد على أن المناخ يُعتبر من العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى ممارسة الجرائم الجنائيّة، ففي عام (1904) أجرى الباحث في علم النفس الجنائي ديكستر دراسة بارزة على العقلية الإجراميّة على المستوى الفردي، مع عينة مكونة من (600) مجرم قاتل، وهنا كان هدفه معرفة كيف تؤثر الرطوبة ودرجة الحرارة على تهيج عقلهم، مما يدفعهم إلى ممارسة أعمالهم القاسية. (Karmakar, 2022)

إضافة لما سبق وفيما يخص دور المناخ في ممارسة الجريمة، يُعتبر إميل دوركهايم (1897) أول عالم يتوصل إلى استنتاج سليم حول العلاقة بين الظروف الجويّة والميل إلى الانتحار الذي يُعتبر جريمة ضد النفس، وعليه يرى العالم الأمريكي ديفيد ابرأهمسين أن نوع الجريمة التي يرتكبها الفرد المجرم تعتمد على اثنين من العناصر هما:

- **الأول:** الشخصية المركبة للمجرم.
- **الثاني:** عدد من العوامل الظرفية التي تتفاعل بالبيئة التي يعيش بها، حيث أن ارتكاب السلوك الجرمي يتم عن طريق تفاعل حالة الفرد الانفعالية أو الوجدانية من ناحية والضغوط اللحظية التي يعاني منها من ناحية أُخرى، فهي تُعد إلى حد كبير المهرب أو المتنفس الذي يحدده المجرم للتخفيف من واقع الضغط الذي يعانيه، وهذا التفسير يناسب الأفراد غير المجرمين أيضا باعتبارهم أفراد يتعرضون إلى أزمات نفسية وضغوطات بيئية شاقة، يمكن تفسيرها في ضوء نظرية الضغوط العامة. (عودة، 2014).

وعليه ومن أجل التخفيف من الضغوطات التي يتعرض لها الأفراد لا بد من الاهتمام بالمساحات الخضراء في البيئات الحضريّة والحفاظ على قيمتها الجمالية، فهي تسهم بشكل كبير في الاستدامة البيئيّة ورفاهية الإنسان، حيث أظهرت الأبحاث أن المساحات الخضراء مثل المتنزهات والحدائق والغابات تلعب دورًا حيويًا في التخفيف من المخاطر البيئيّة، بما في ذلك تقليل تلوث الهواء وتأثير الجزر الحرارية، بالإضافة إلى ذلك فإن لهذه المناطق تأثيرًا نفسيًا كبيرًا على سكان المناطق الحضريّة، حيث تساعد في تقليل التوتر وتحسين الحالة المزاجية، فغالبًا ما تعمل المساحات الخضراء كمناطق مشتركة تعزز التماسك الاجتماعي والتفاعل المجتمعي، مما يسهم في تقليل السلوكيّات المعادية للمجتمع، بالإضافة إلى ذلك تتمتع هذه المساحات بفوائد بيئية مهمة من بينها تعزيز التنوع البيولوجي وتحسين جودة المياه، فمع استمرار التوسع الحضري تزداد أهميّة هذه الفوائد متعددة الأبعاد، مما يجعل المساحات الخضراء عنصرًا حاسمًا في تحقيق حياة مستدامة ومتوازنة في المدن الحديثة. (Sypion, 2023)

وحسب (Salleh, et al, 2012) فأنه يشير إلى أنه وخلال فصل الصيف خاصة شهري يوليو وأغسطس، يتم الإبلاغ عن الجرائم بشكل متزايد، قد يعود السبب في ذلك إلى الأنشطة المختلفة التي تكثر خلال هذا الموسم، مثل العطلات المدرسية والسفر حيث يترك الكثير من الأشخاص منازلهم شاغرة، فالمنازل تصبح أكثر عرضة للخطر عندما تكون فارغة لفترات طويلة مما يتيح فرصة أكبر للمجرمين لممارسة جريمتهم، كما أن الناس يميلون إلى قضاء وقت أطول في الهواء الطلق مما يجعلهم أهدافًا أسهل للجرائم، ومع ذلك هناك استثناءات لهذه الاتجاهات حيث لا ترتبط بعض الجرائم مثل القتل والسطو بشكل مباشر بالظروف المناخية، فعلى الرغم من أن الجرائم الأكثر شيوعًا تحدث خلال المواسم الحارة، إلا أن التركيز الأكبر يكون على العوامل السلوكية والأنشطة التي قد تؤدي إلى السلوك الإجرامي.

ومن ناحية أخرى يشير (القريشي، 2015) إلى أن الارتفاع في نسبة الرطوبة يؤدي إلى إضعاف حيوية الفرد ويسبب حالة من الخمول مما يؤدي إلى بطئ في استجابته للمثيرات الخارجية مما يؤدي إلى انخفاض احتمالية العدوان لديه، بينما عندما تنخفض نسبة الرطوبة يؤدي إلى ارتفاع حيوية الفرد والاستجابة للمؤثرات الخارجية بشكل أسرع، مما يزيد من احتمالية توجهه نحو العدوان الأمر الذي يدفعه إلى ممارسة الجرائم ذات الطابع العنيف.

وهنا أشار أدولف كويتيليت في "قانون الجريمة الحراري" إلى وجود علاقة بين المناخ تحديداً درجات الحرارة وبين نزعة الأفراد لارتكاب الجرائم، وقد لاحظ العالم كويتيليت أن معدل الجرائم العنيفة يميل إلى الارتفاع في الأجواء الدافئة، بينما يزداد معدل الجرائم غير العنيفة أو الجرائم الاقتصاديّة في الأجواء الباردة، فبناءً على بيانات إحصائيّة استنتج أن الحرارة قد تؤثر على سلوك الأفراد، مما يجعلهم أكثر ميلاً لارتكاب الجرائم العنيفة خلال الفصول أو المناطق ذات الطقس الحار، وأما المناخات الباردة تزداد فيها جرائم الملكية. (البداينة، 2024)

في الختام، وبناءً على الأدبيات السابقة يتضح لنا أن العوامل البيئيّة ترتبط بشكل وثيق بسلوكيّات الأفراد وممارستهم للجريمة، حيث تلعب الظروف المناخية مثل الحرارة والرطوبة دورًا في تحفيز بعض الجرائم، لا سيما تلك التي تتعلق بالاعتداءات على الأشخاص نتيجة التأثيرات السلبية لهذه العوامل على الحالة النفسية والعاطفية للأفراد هذا من جانب، ومن جانب آخر تساهم المساحات الخضراء في تقليل التوتر وتحسين المزاج، مما يؤدي إلى تقليل السلوكيّات العدائية والانحرافات الاجتماعيّة، وهنا يمكننا التأكيد على أن العوامل البيئيّة لها انعكاسات إيجابية وسلبية على سلوكيّات الأفراد على حد سواء.

4.2 النظريات المفسرة للدراسة:

يوجد العديد من النظريات العلميّة التي تقوم على تفسير دور العوامل البيئيّة في ممارسة السلوك الجرمي، لعل من أهم تلك النظريات ما يلي:

- **النظريّة الأيكولوجية (البيئيّة) (1930):** أول من تحدث عن وجود علاقة بين العوامل الجغرافيّة والجريمة هو العالم مونتسكيو في كتابه "روح القانون"، حيث أشار إلى أن للمناخ وطبوغرافية الأرض تأثير على الأفراد وهي من أحد الأسباب في نشوء التمايز في الخصائص العقلية والميول بين أفراد المجتمع، وذكر أن جرائم العنف ولا سيما الجنسية تزيد نسبتها في المناطق الاستوائية والقريبة منها، بينما تزداد جرائم الإدمان على الكحول في المناطق القريبة على القطبين، حيث يرى أن القوانين وعادات الفرد هي عبارة عن نتاج لمجموعة من العوامل الجغرافيّة. (عبد العاطي وعابد، 2024).

  كما ويزداد معدل جرائم العنف والاعتداءات والاغتصاب مع ارتفاع درجات الحرارة، إذ يُعتبر المناخ عاملًا مساعدًا وليس رئيسيًا في تعزيز السلوكيّات المنحرفة، يُعزى هذا جزئيًا إلى زيادة

التفاعل الاجتماعي خلال الفصول الدافئة، حيث يبدو تأثير الحرارة على العدوانية أكثر وضوحًا في فترات موجات الحر، مما يشير إلى أن ارتفاع درجات الحرارة قد يحفز السلوك العدواني، والدليل على ذلك تلك الدراسات التحليليّة التي أظهرت إلى أن درجات الحرارة المرتفعة ترتبط بزيادة معدلات النزاعات، وهذا يؤكد إلى أن الاحترار العالمي في المستقبل قد يؤدي إلى تفاقم مشكلات العنف، مما يستدعي اهتمامًا أكبر بتأثيرات المناخ على السلوكيّات المجتمعية (البداينة، 2024)، وهنا ووفقًا للنظرية الأيكولوجية، فإن العوامل البيئيّة كالمناخ وتضاريس الأرض تؤثر على السلوكيّات، بما في ذلك السلوك الإجرامي، حيث يمكن للمناخ أن يكون عاملًا مساعدًا أو محفزًا لأنماط معينة من الجرائم، وهنا تشير النظريّة إلى أن جرائم العنف قد تزداد في البيئات الحارة بسبب تأثير الحرارة على المزاج، مما قد يؤدي إلى زيادة العدوانية، بينما قد ترتبط جرائم أخرى بظروف مناخية باردة أو متطرفة، إن هذا الربط من شأنه أن يعزز من فهم أنماط الجريمة في إطار بيئي أوسع، بحيث تُؤخذ العوامل البيئيّة مثل الطقس والغطاء النباتي كعوامل محتملة التأثير على ممارسة الجرائم.

- **نظرية النشاط الرتيب (النشاط الروتيني) (1979):** طُرحت بواسطة كل من لاري كوهين وماركوس فيلسون، جاءت كتوجه علمي حديث في دراسة الجريمة، حيث قدمت انتقادًا للنظريات البنائية الوظيفية التي فشلت برأيها في تفسير السلوك الإجرامي وتنامي ظاهرة الجريمة في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك عندما شهد المجتمع الأمريكي تحسنًا اجتماعيًا واقتصاديًا دون أن يترافق ذلك بانخفاض في معدلات الجريمة، اكتسبت النظريّة شعبية كبيرة خلال فترة الثمانينيات بفضل تركيزها على المدخل البيئي للوقاية من الجريمة، وقدمت فهمًا للطبيعة البشريّة على أنها تعتمد العقلانية في اتخاذ القرارات مما أثر بشكل كبير في علم الجريمة، فهي هنا تتقاطع مع نظرية الاختيار العقلاني، بدأ هذا المدخل بمقالة عام (1979) بعنوان "التغير الاجتماعي واتجاهات معدلات الجريمة "مدخل الأنشطة الروتينية"، حيث يمكن اعتبار هذا المدخل امتدادًا لمدرسة شيكاغو التي ركزت على العوامل البيئيّة والتفاعل الاجتماعي، حيث ترى النظريّة أن الجريمة مرتبطة بالأنشطة اليومية للأفراد من خلال التفاعل الاجتماعي؛ وبالتالي تتزايد معدلات الجريمة أو تقل حسب طبيعة هذا التفاعل، فقد تسهم هذه المؤشرات في تعزيز الدوافع لزيادة الأفعال الإجراميّة، حيث يمكن ان يكون للعوامل البيئيّة دورًا مهمًا في حدوث الجرائم ضد الأفراد وتأثرها بأنماط التغيرات

الاجتماعيّة وأسلوب الحياة، وفي هذا السياق يشير كل من فيلسون وكوهين إلى أن حدوث الجريمة يعتمد على توفر مجموعة من الشروط أو المكونات هي:

- وجود دافع عدواني أو الاستعداد لارتكاب الجريمة.
- وجود هدف مناسب.
- وأخيرًا نقص الحماية أو غياب الرقابة. (نسيب وبوبيدي، 2023)

هنا ومما سبق تُعد نظرية النشاط الرتيب من الأدوات المهمة لفهم كيفية حدوث الجريمة من خلال تحليل الفرص والظروف التي تهيئ لوقوعها ضمن الحياة اليومية للأفراد، هذه النظريّة تركز على أن الجريمة لا تحدث بمعزل عن الظروف المحيطة، بل تتأثر بعوامل مثل الروتين اليومي وتوزيع الأفراد على الأماكن المختلفة، فمثلاً عندما يقضي الأفراد فترات طويلة خارج منازلهم خلال اليوم، تصبح منازلهم أكثر عرضة للسرقة بسبب قلة التواجد والمراقبة، في المقابل فإن تواجد الأفراد المستمر في منازلهم أو في الأماكن العامة يعزز من مستوى الحماية الطبيعية، مما يقلل من فرص حدوث الجرائم عبر توفير عنصر الرقابة المجتمعية، وهذا ما يؤكده نظرية الفرصة. (يونس والوريكات، 2022).

إضافة لما سبق اهتمت نظرية النشاط الرتيب بالمدخل الأيكولوجي في الوقاية من الجريمة، حيث ترتكز على مسلمات أساسية حول طبيعة البشر ككائنات عقلانية، وترى أن السلوك الإجرامي يتأثر بأنماط التفاعل الاجتماعي المتغيرة في الحياة اليومية، تُظهر هذه النظريّة أن تباين معدلات الجريمة يرتبط بالتفاعل الاجتماعي؛ فكلما توفرت العوامل الثلاثة الأساسيّة (الدافع العدواني، الهدف المناسب، وغياب الرقابة) زادت احتمالية حدوث الجريمة والعكس صحيح، وبذلك فإن العلاقة بين هذه العوامل ووقوع الجريمة هي علاقة طردية، وفيما يخص دور البيئة في ممارسة الجريمة، تبرز أهميّة العوامل البيئيّة كالمناخ والغطاء النباتي كعوامل مؤثرة في زيادة فرص الجريمة في مناطق معينة، إذ يمكن لغياب الرقابة وتوافر الدافع ووجود هدف مناسب في بيئة معينة أن يساهم في توليد سلوكيّات جرمية مخالفة للقيم والتقاليد المجتمعية والقوانين، كما تُسلط النظريّة الضوء على تأثير البيئة في تيسير فرص ارتكاب الجرائم، لا سيما في المناطق ذات المناخ الحار وفي الهواء الطلق، حيث تزداد التجمعات البشريّة والنشاطات الخارجية، مما يرفع من فرص التفاعل الاجتماعي الذي قد يؤدي إلى سلوك إجرامي، وهنا تُعزز هذه النظريّة فهم العلاقة بين العوامل البيئيّة وطبيعة الجرائم، مما

يساعد على تطوير استراتيجيات وقائية فعالة تأخذ في الاعتبار الظروف البيئيّة المتنوعة وتأثيرها على الأنماط الإجراميّة في المجتمع.

- **نظرية أسلوب الحياة (1978):** يرى رواد نظرية أسلوب الحياة مثل هندلانغ و غوتفريدسون وغارو أن تعرض الأفراد أو المجموعات للجريمة يرتبط بأسلوب حياتهم، فالأشخاص الذين يعتمدون أنماطًا حياتية معينة سواء في العمل أو الترفيه، قد يكونوا أكثر عرضة للوقوع ضحايا للجرائم، إن هذه النظريّة تُحدد ثلاثة عوامل رئيسية تؤثر في احتمالية تعرض الفرد للجريمة هي:
  - أسلوب حياته.
  - الأشخاص الذين يتفاعل معهم بانتظام.
  - الأفراد الذين يكون في محيطهم.

حيث أظهرت الدراسات أن نمط الحياة ونوعية الأشخاص الذين يحتك بهم الفرد، يساهمان في زيادة أو تقليل احتمالات الوقوع كضحية، بناءً على هذا فإن اختيار الفرد لأسلوب حياة معين يؤثر ضمنيًا على درجة تعرضه لمخاطر الجريمة؛ حيث يكون مسؤولًا بشكل غير مباشر عن احتمالات تعرضه لمخاطر محتملة نتيجة لقراراته حول نمط الحياة والمحيط الاجتماعي الذي يتفاعل معه. (عريبي وعواشرية، 2024)

وهنا يمكن القول أن الفرد الذي يختار أسلوبا معينا في الحياة يختار أيضا(بشكل ضمني) درجة احتمال وقوعه ضحية للجريمة بمعنى أخر درجة الخطر، وهذا ما يثبت أن للفرد دخلاً في احتمالية وقوعه في جناية وفق أسلوب الحياة المتبع لديه، في هذه النظريّة أضاف الباحث (غارو) ثلاث متغيرات أخرى هي:

- ردة الفعل تجاه الفعل الإجرامي.
- جاذبية الهدف.
- وأخيرا الاختلافات الفردية، لتكون تلك المحددات ما بين (عوامل دافعة أو عوامل رادعة) لممارسة الجريمة، حيث تم الوصول إلى هذا التصور بعد قيام الباحثين بدراسة معمقة لضحايا الجريمة من حيث نمط الجريمة (نوع الجريمة) والسن والأصل العرقي والخصائص الديموغرافيّة التي لها علاقة بالضحية. (الأميري والعموش، 2022)

إن نظرية أسلوب الحياة ترتبط بشكل مباشر بالعوامل البيئيّة التي تحيط بالفرد، حيث تُظهر كيفية تأثير بيئة السكن على سلوكيّات الأفراد، فالكثيرون يتبنون أنماط حياة محددة بسبب طبيعة البيئة المحيطة بهم وليس دائمًا باختيارهم الكامل، مما يعكس تأثير الظروف البيئيّة على نمط حياة الأفراد، وهنا وفي ضوء موضوع الدراسة الحاليّة حول "العوامل البيئيّة وانعكاساتها على ممارسة الجريمة"، يمكن القول إن العوامل البيئيّة مثل المناخ والغطاء النباتي تسهم في تحديد أسلوب حياة الأفراد، مما قد يؤثر بدوره على معدلات الجريمة، فالأفراد الذين يعيشون في بيئات تفرض أنماطًا معينة من التفاعل الاجتماعي قد يكونون أكثر عرضة لسلوكيّات أو ظروف تهيئ لارتكاب الجريمة أو التعرض لها، فعلى سبيل المثال قد يؤدي توفر الأنشطة البيئيّة وتنوعها إلى خلق أنماط حياتية تسهم في حماية الأفراد من ارتكابها، بينما قد تؤدي بيئات أخرى تفتقر إلى الأنشطة أو تعاني من ضغوط بيئية إلى رفع احتمالات ارتكاب الأفراد للعديد من الجرائم والسلوكيّات المُنحرفة، من هنا تتيح هذه النظريّة فهمًا أعمق لتأثير البيئة على الأفراد، وتساعد في تطوير استراتيجيات أكثر فعالية لمكافحة الجريمة من خلال تحسين الظروف البيئيّة المحيطة، مما يعزز من أسلوب حياة صحي ومستدام ويسهم في تقليل معدلات الجريمة.

- **النظريّة اللامعيارية (الأنومي) (1851–1897):** تعتبر اللامعيارية التي وجدت على يد دوركايم وميرتون ظاهرة طبيعية موجودة في جميع المجتمعات وإن كانت بنسب متفاوتة، وضرورية لتحقيق التغيير الاجتماعي، وهي تعني الحالة التي يقل فيها قدرة المجتمع على التوجيه الأخلاقي لأفراده وفقدان المعايير وغياب الاتفاق في المجتمعات الحديثة التي تتراجع فيها القيم والعادات والتقاليد بمعنى أخر اللامعيارية هي نتاج لعدم التوازن بين المكونين الأساسيين للمجتمع المتمثلين في البنية الثقافية والبنية الاجتماعيّة، في هذه النظريّة ربط دوركايم بين كثافة السكان وتقسيم العمل، مشيرًا إلى أن التحول من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي أو التعاقدي الذي يميز المجتمعات الحديثة، يصاحب عمليات تقسيم العمل ويؤدي إلى ظهور نوع من التمايز وعدم التجانس بين أفراد المجتمع نتيجة ضعف الضمير الجمعي، هذا التباين يهيئ بيئة ملائمة لانتشار مختلف أشكال الجرائم والانحرافات، حيث أسس دوركايم نظريته حول اللامعيارية على عدة مبادئ أساسية، منها:

- التغيرات الاجتماعيّة السريعة: هذه التغيرات تدفع الأفراد إلى تطوير قيم جديدة للتكيف مع المنتجات التكنولوجية الجديدة التي يستخدمونها.
- الطموحات والضغوط: يؤدي التهيج في الطموحات وصعوبة تحقيقها بسبب نقص الوسائل اللازمة، إلى رغبة بعض الأفراد في اللجوء إلى طرق غير مشروعة لتحقيق أهدافهم، وقد يقود ذلك في بعض الحالات إلى فقدان الرغبة في الحياة، وهو ما أشار إليه دوركايم بمفهوم "الانتحار اللامعياري" في دراسته عن الانتحار.
- التسلط الاجتماعي وفقدان العدالة: إن التسلط والقهر الذي يمارسه بعض الأفراد على غيرهم، إضافة إلى الفقر الذي يعكس غياب العدالة الاجتماعيّة بين أفراد من طبقات اجتماعيّة مختلفة، يخلق ضغطًا يؤدي بالبعض إلى الانحراف عن المعايير والتقاليد المجتمعية.

بهذا الطرح، تُظهر نظرية دوركايم أن اللامعيارية تنشأ نتيجةً للتباينات الاجتماعيّة والضغوط الاقتصاديّة والتغيرات السريعة، مما يؤدي إلى ضعف القيم والعادات والتقاليد المشتركة وظهور بيئة مشجعة على الانحراف والجريمة. (الأميري وبورزق، 2024)

وأما فيما يخص ميرتون عرف "اللامعيارية" كنموذج اجتماعي يشرح السلوكيّات المنحرفة، انطلاقًا من فكرة أن بعض الأفراد قد لا يتمكنون من الوصول إلى أهدافهم الاجتماعيّة بوسائل مشروعة، الأمر الذي يدفعهم إلى البحث عن بدائل غير قانونية لتحقيق هذه الأهداف، وقد طور ميرتون هذه النظريّة في سياق تحليله للأنماط الاجتماعيّة التي قد يلجأ إليها الأفراد عند عجزهم عن تحقيق الأهداف التي يقرها المجتمع، وهنا يرى ميرتون أن الثقافة السائدة تضع أهدافًا عامة يسعى المجتمع إلى تحقيقها، وتحدد معايير وقيم يجب أن يلتزم بها الأفراد للوصول إليها، لكن الفرص والإمكانات لتحقيق هذه الأهداف ليست متاحة بالتساوي للجميع، مما يؤدي إلى انحراف بعض الأفراد عن المسار السائد، كما يؤكد ميرتون على أن نقص العدالة الاجتماعيّة أو التفاوت في الفرص يجعل البعض يتبنى أساليب منحرفة للوصول إلى أهدافهم يمكن أن يؤدي إلى اختلال النظام الاجتماعي ويؤثر سلبًا على استقراره، وهنا ومما سبق ظهر لنا من منظور ميرتون أن المجتمع يتحمل مسؤولية كبيرة في توفير فرص عادلة بين أفراده، مما يسهم في الحد من السلوكيّات المنحرفة ويساعد على تعزيز بنية اجتماعيّة مستقرة ومنسجمة. (بوعروج، 2018)

مما سبق ومن خلال تكامل طرحَي دوركايم وميرتون، يتضح لنا أن البيئة بمحدداتها المختلفة تلعب دورًا محوريًا في تشجيع الانحراف أو كبحه، فالبيئات التي تتسم بضعف الفرص أو التي تمر بتغيرات اجتماعيّة سريعة غالبًا ما تفتقر إلى البنية الاجتماعيّة المستقرة والقيم الجمعية المتماسكة التي تساعد على ضبط السلوكيّات الفردية، مما يسهم في ارتفاع معدلات الجريمة والانحراف، فكما يرى دوركايم أن التغيرات السريعة والتحولات الاقتصاديّة تخلق حالة من "اللامعيارية" في المجتمع، حيث يتلاشى الضمير الجمعي وتضعف القيم المشتركة، ما يؤدي إلى فقدان الاستقرار الاجتماعي، هذه الحالة من عدم التماسك تُسهم في جعل الأفراد أكثر عرضة للانحرافات، خاصةً عندما تفتقد البيئة المحيطة إلى الروابط القوية التي تنظم العلاقات وتضبط التصرفات، أما ميرتون فيضيف بعدًا آخر لفهم تأثير البيئة على السلوك الإجرامي من خلال تحليله للعوامل الهيكلية التي تعيق الأفراد عن تحقيق أهدافهم بطرق مشروعة، إذ يرى أن نقص الفرص الاقتصاديّة والاجتماعيّة يدفع الأفراد خاصة في المجتمعات ذات الموارد المحدودة إلى تبني وسائل غير قانونية لتحقيق النجاح الذي تحدده الثقافة السائدة، فحينما تكون هناك فجوة بين الأهداف المقبولة اجتماعيًا (مثل النجاح المالي أو الاستقرار) والوسائل المتاحة لتحقيقها، تنشأ حالة من الضغوط الاجتماعيّة التي تقود بعض الأفراد إلى اللجوء لممارسة الجريمة كوسيلة لتحقيق تلك الأهداف، إن هذا التكامل بين نظريتي دوركايم وميرتون يجسد إطارًا قويًا لفهم علاقة العوامل البيئيّة بالجريمة، حيث يشير إلى أن البيئة إذا لم توفر فرصًا مشروعة ومتوازنة للأفراد، فأنها تسهم بشكل مباشر في خلق بيئة محفزة للانحراف، حيث تكون العوامل الاقتصاديّة والاجتماعيّة المُقيدة سببًا في انتشار السلوكيّات غير القانونية.

- **نظرية الاختيار العقلاني (1986):** يعد رونالد كلارك وديريك كورنيش هما المؤسسين لهذه النظريّة حيث قاما بمراجعة أفكار فيلسون وفق نظرية النشاط الرتيب ومقاربته لتصور الاختيار العقلاني حتى يصبحا مكملتين لبعضهم، ولهذا تسمى أحيانا الروتين الاختياري، حيث ترى تلك النظريّة أن المحاولة في إشباع الحاجات الأساسيّة هي التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة والدافع الرئيسي لها، والأساس الذي تعتمده هذه النظريّة هي وجود الفرصة المناسبة لممارسة السلوك الإجرامي بسبب غياب الحراسة واللامبالاة، وهنا العوامل التي تدفع لارتكاب الجريمة حسب النظريّة وجود أو عدم وجود حراسة أو رقابة، إضافة إلى كمية المنفعة المترتبة من خلال السلوك الإجرامي، وهذا ما تُدعمه نظرية الفرصة التي ترى أن غياب الحراسة أو الرقابة

سبب رئيسي من الأسباب التي تُشجع على ممارسة الجريمة والسلوك المُنحرف. (سعيد، 2022)

وهنا تُفسر نظرية الاختيار العقلاني دوافع المجرمين نحو الجريمة باعتبارها محاولة لتلبية احتياجاتهم من خلال اتخاذ قرارات عقلانية، تتضمن تقييم الفرص المتاحة والمنافع المتوقعة، بالإضافة إلى التكاليف والمخاطر المرتبطة بالسلوك الإجرامي، ومع ذلك النظريّة تشير هنا إلى أن المجرمين لا يعتمدون على عقلانية كاملة، بل على عقلانية محدودة؛ حيث قد يفتقرون إلى المعلومات الكاملة أو المناسبة عند اتخاذ قراراتهم فيما يخص سلوكيّاتهم، هذا يعني أن الجناة يمرون بعملية عقلانية جزئية يتفاعلون فيها مع المحفزات والعقبات المتاحة دون اتباع نموذج عقلاني تام، وعليه وبناءً على ما سبق تساهم النظريّة في فهم الجريمة كتفاعل معقد بين دوافع عقلانية جزئية وتأثيرات البيئة الاجتماعيّة (الكريميين والجبور والخوالدة، 2023)، حيث أنه ووفقًا لنظرية الاختيار العقلاني يتخذ الأفراد قراراتهم الإجراميّة بناءً على تقييمٍ عقلاني للفرص المتاحة والمنافع المتوقعة مع الأخذ بعين الاعتبار التكاليف والمخاطر، ويتفاعلون مع بيئاتهم الاجتماعيّة والطبيعية بشكل يعكس عملية عقلانية جزئية، حيث تلعب العوامل البيئيّة دورًا في تشكيل هذه الفرص وتحديد مدى جاذبيتها، في هذا السياق تساهم العوامل البيئيّة في توفير أو تقليل الفرص الإجراميّة، مما يؤثر على قرارات الأفراد وفقًا لمفهوم "الروتين الاختياري"، حيث يمكن القول أن توفر بيئة تقل فيها الرقابة وتزداد فيها القدرة على التخفي، قد يجعل الأفراد يرون فيها فرصة ملائمة للسلوك الإجرامي، بينما قد تردعهم بيئات أخرى عن اتخاذ هذا القرار، وبهذا تسهم العوامل البيئيّة في تشكيل المحفزات التي تؤثر في اختيار السلوك الإجرامي، حيث لا يتم هذا الاختيار بمعزل عن البيئة المحيطة، بل بتأثير مباشر منها على التكاليف والمخاطر المدركة، من هنا يمكن فهم دور العوامل البيئيّة ليس كدافع مستقل، بل كعامل مؤثر في تعزيز أو تقليص الفرص التي تُشير إليها نظرية الفرصة والتي تنسجم مع "العقلانية المحدودة" التي تشير إليها نظرية الاختيار العقلاني، هذه التداخلات تتيح للأفراد اتخاذ قرارات إجرامية جزئية وفقًا للفرص المتاحة، مما يُبرِز أهميّة تحليل البيئة عند دراسة السلوك الإجرامي من منظور الاختيار العقلاني.

- **نظرية الترابط (الاختلاط) التفاضلي (1939):** قدم إدوين سذرلاند خلال ثلاثينيات القرن الماضي نظريته حول الترابط (الاختلاط) التفاضلي، والتي تهدف إلى تفسير كيف يمكن

للأفراد أن يكتسبوا السلوك الإجرامي من خلال بيئتهم الاجتماعيّة، وهنا قد قدم سذرلاند تفسيرًا مغايرًا عن النظريات التي تفسر الجريمة بتعدد الأسباب والعوامل، مُركزاً على أن الجريمة ليست إلا سلوكاً مكتسباً نتيجة التفاعل الاجتماعي وهذا ما تشير إليها النظريّة السلوكية أو نظرية التعلم، وهنا يعتقد سذرلاند أن الأفراد قد يكونون مواقف متباينة إما لتأييد أو رفض السلوك المنحرف اعتماداً على التفاعل مع أنماط سلوكية متنوعة، وهو ما أسماه "المخالطة الفارقة"، بمعنى أن الأفراد الذين يتعرضون بصفة أكبر لأنماط سلوكية غير مقبولة اجتماعياً يميلون إلى تبني هذه الأنماط، بينما يقل احتمال انخراطهم فيها إذا كانت بيئتهم تُعزز السلوكيّات المضادة للانحراف، وعليه فإن نظرية المخالطة الفارقة لا تعني ببساطة التأثر بالصحبة غير الصالحة، بل توضح العلاقة التفاعلية التي يتعرض فيها الأفراد لنسب متفاوتة من السلوكيّات التي قد تكون إما مؤيدة أو مناهضة للانحراف. (فريجة وهياق، 2019)

والسلوك سواء كان منحرفًا أو غير منحرف يصعب توقع استمراره في بيئة معينة، حيث وضح إيكرز بنظريته التعلم الاجتماعي أن أصل تعزيز الانحراف يكمن في العقليات المشتركة واختلاف الجماعات والثقافة الفرعية في المجتمع، فالسلوك الإنساني منظم حول السعي للمتعة والابتعاد عن الألم، والمفاهيم المشتركة في تعلم السلوك تتمثل في التعزيز والعقاب، إضافةً إلى ذلك فإن السلوك الجرمي سلوك متعلم من خلال التعزيزات المادية والاجتماعيّة بنفس الطريقة التي يتم بها تعلم السلوك، حيث تعمل التعزيزات الاجتماعيّة كعوامل في اتجاهين هما السلوك المنحرف وتجهيز القيم، والتعزيزات المادية عادةً ما تقدم من خلال الجريمة نفسها (البداينة وأخرون، 2013)، نستنتج مما سبق أن السلوك والبيئة والجريمة يشكلون مثلثًا مترابطًا يؤثر بشكل كبير على تكوين وتطور الجريمة في المجتمعات، حيث أن السلوك يمثل تصرفات الأفراد وتفاعلاتهم مع العوامل المحيطة بهم وهو يتأثر بعوامل عديدة بما في ذلك (التربية، التعليم، الأقارب، الأصدقاء، والثقافة، والقيم الشخصية)، أما البيئة فتشمل البيئة المحيطة بالأفراد والتي تشمل كل الظروف الخارجية التي يتفاعلون معها، بما في ذلك الظروف الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافية والجغرافيّة والطبيعية التي تؤثر على السلوك بطرق متعددة، مثل توفير الفرص والتحفيز، أو توجيه الأفراد نحو سلوك معين، هنا تعتبر الجريمة نتيجة لتفاعل السلوك والبيئة، فالأفراد الذين يتأثرون بعوامل بيئية سلبية قد يكون لديهم ميول

للمشاركة في الأنشطة الإجراميّة، سواء كان ذلك بسبب ضغوط الفقر أو البيئة المحيطة أو حتى نقص الفرص.

- **نظرية التحليل النفسي (1900-1905):** ظهرت نظرية التحليل النفسي على يد العالم سيغموند فرويد والتي تعتبر من أهم النظريات في مجال علم النفس، حيث أنها تناقش كيفية فهم الشخصية بشكل عميق، ومن خلال نظرية التحليل النفسي تفترض النظريّة أن السلوك الإنساني يتأثر بمحركات اللاوعي المخفية في العقل، مثل الانغماس، والرغبات الجنسية، والصراعات النفسية، يقوم التحليل النفسي بمحاولة فك رموز هذه التفاعلات اللاواعية من خلال تحليل الذكريات والأحلام والتفاعلات اليومية للشخص، تقدم هذه النظريّة فهمًا عميقًا لتأثير اللاوعي على السلوك الإنساني وتوجيهاته، وهنا يشير فرويد إلى أن العديد من الأشخاص مصابون بصراعات نفسية داخلية تؤثر على سلوكهم وتوجهاتهم، وأن فهم هذه الصراعات والتعبير عنها بشكل صحيح يمكن أن يساعد في علاج الاضطرابات النفسية وتحسين الصحة العقلية، وعليه إن نظرية التحليل النفسي تركز على الاضطرابات والشذوذ في التطور العاطفي للفرد منذ الطفولة المبكرة، فالهو (ID) هو المركز أو المستقر للغرائز والدوافع اللاعقلانية واللااجتماعيّة التي يجب السيطرة عليه حتى يستطيع الفرد التأقلم مع المجتمع المحيط به، ويتم ذلك من خلال العمل على تطوير الأنا (Ego) بمعنى الجزء الواعي والعقلاني من الذات وحتى من خلال الأنا الأعلى (Superego) أو الجزء الأخلاقي والضمير الموجود في العقل. (خلفة، 2017)

إن المسلمة الأساسيّة لطريقة النظريّة التحليليّة النفسية في موضوع الجريمة هي أن السلوك المنحرف أو الإجرامي غير مهم في حد ذاته فهو مجرد عرض (Symptom) للصراع بين الهو والانا والانا الأعلى وهي ناتجة عن النضج غير السوي، وعدم المقدرة على السيطرة على الغرائز والعلاقة الضعيفة المبكرة مع الأب والأم أو حتى التوقف عن النضج العاطفي في أحد المراحل، إضافة إلى الشعور بالذنب ومن أكثر هذه العقد هي أوديب والكترا، وكون المراهق ليس واعي لهذه الصراعات لأنها جميعها تعود للطفولة المبكرة تبقى الصراعات والعقد وخبرات الطفولة المبكرة هي السبب الحقيقي للانحراف بالرغم من وجود عوامل أخرى ملموسة لها دور في هذا الانحراف بشكل أو باخر. (العقابي، 2024)

مما سبق يمكن القول إن العوامل البيئيّة تُعد من العناصر التي تؤثر في مكونات الشخصية لدى فرويد (الهو، الأنا، الأنا الأعلى)، إذ تشير "الهو" إلى الجزء غير الواعي من العقل، وهي تتأثر بالتجارب السابقة والمعتقدات الراهنة والصراعات النفسية العميقة، وهنا تلعب العوامل البيئيّة مثل المناخ والظروف الاجتماعيّة والاقتصاديّة دورًا في التأثير على "الهو" وزيادة مستويات التوتر والقلق لدى الأفراد، مما قد يؤدي إلى تعزيز "الهو" ويدفعها نحو ميول السلوك العدواني أو المنحرف، أما "الأنا" فهي مكون أساسي يرتبط بالصورة التي يسعى الشخص لتحقيقها أو رؤيتها عن نفسه، وتتشكل غالبًا عبر التجارب السابقة والتأثيرات الاجتماعيّة، فعلى سبيل المثال قد تؤدي الظروف البيئيّة القاسية التي تؤثر في "الهو" إلى تشكيل صورة سلبية لـ"الأنا"، مما يزيد من احتمال لجوء الأفراد إلى سلوكيّات إجرامية كوسيلة لتعويض أو تحقيق متطلبات لهويتهم المفقودة، ورغم أن العوامل البيئيّة قد لا تؤثر مباشرة في "الأنا" الأعلى، إلا أنها يمكن أن تؤثر في كيفية استجابة الشخص للتحديات النفسية والاجتماعيّة، مما يؤثر بدوره في طبيعة ردود أفعاله تجاه المحفزات الخارجية، ويعكس مدى قدرته على التكيف مع البيئة المحيطة.

- **نظرية النوافذ المنكسرة (المُهشمة) (1982):** قام العالمان جيمس كيو ويلسون وجورج كيلينغ بنشر مقال في مجلة الأطلنطي الشهيرة حيث كان موضوع المقال بعنوان "النوافذ المنكسرة" حيث ترتبط هذه النظريّة بين السلوك الفوضوي أو غير المنتظم وبين الخوف من الجريمة، وتوقع حدوث جريمة خطيرة، والتدهور الحضري في المدن الأمريكية. وهنا استخدم الباحثان صورة لنوافذ منكسرة مثال لتوضيح كيف يمكن للمناطق الحضريّة أن تتجه نحو مرحلة التدهور والفوضى ومن ثم الجريمة، ضرب مثالً لذلك نافذة مكسورة في مصنع معين، يهيأ للمارة أنه لا يوجد أحد يعير اهتمامه لهذا المكان، ومع مرور الزمن يتم تكسير عدد آخر من النوافذ بسبب ما يلقيه الأفراد من حجارة عليها، ثم يبدأ المارة بالتفكير في أنه لا يوجد من يهتم بهذا الحي، حيث أن حالة الإهمال التي يصبح عليه المكان تجعل الأفراد المنحرفين يعتقدون بأنه مكان مناسب لممارسة الجريمة، حيث يتم في البداية ممارسة الجرائم البسيطة كالتشرد والتسول وصولا إلى الجرائم الأخطر كالقتل. (البداينة، 2024)

ونظرية النوافذ المنكسرة تُركز على العلاقة بين البيئة المادية والاجتماعيّة وسلوك الأفراد، حيث ترى أن مظاهر الفوضى والإهمال في الأماكن العامة – مثل النوافذ المحطمة، المباني

المهجورة، الإضاءة السيئة، ووجود المتسولين والمشاغبين – تؤثر سلبًا على شعور الأفراد بالأمان، وتُضعف من التزامهم بالقواعد والضوابط الاجتماعيّة. فكلما زادت مظاهر الانفلات، كلما تعزز الإحساس بانعدام الرقابة، مما يشجع على ارتكاب مخالفات قد تتطور إلى سلوك إجرامي، كما يؤدي هذا الاضطراب إلى تآكل التماسك الاجتماعي وانخفاض فاعلية الضبط المجتمعي، الأمر الذي يُمهد الطريق لانتشار الجريمة، خاصة في البيئات التي تفتقر إلى التدخلات الوقائية المنظمة. (سواكري، 2016)، وهنا يمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء نظرية الضبط الاجتماعي والنظريّة اللامعيارية ونظرية الفرصة.

تقدم نظرية النوافذ المنكسرة تصورًا دقيقًا لكيفية ارتباط التدهور البيئي الظاهر في المجال العام بتنامي السلوك الإجرامي، حيث أن مظاهر الإهمال في البيئة المادية كالنوافذ المحطمة أو الشوارع المهجورة أو قلة الإنارة لا تُعد مجرد مؤشرات سطحية على التراجع الحضري، بل تمثل رسائل اجتماعيّة ضمنية تفيد بانعدام الرقابة وغياب الاهتمام، مما يهيئ الأفراد المنحرفين نفسيًا ومجتمعيًا للشعور بالتحرر من القيود، ويحفزهم على ارتكاب مخالفات قد تتدرج من البسيطة إلى المعقدة، وعند إسقاط هذا الطرح على الواقع البيئي في نابلس وأريحا والأغوار، نجد أن مظاهر الضعف البيئي أو العمراني سواء تمثلت في التصحر، تراجع الغطاء النباتي، الإهمال في صيانة الأماكن العامة، أو الافتقار إلى تنظيم بيئي بصري تسهم في خلق أجواء نفسية واجتماعيّة مشجعة على الانحراف، فالإهمال البيئي لا يُنظر إليه فقط على أنه خلل طبيعي، بل يُترجم اجتماعيًا على أنه غياب للرقابة والاهتمام، مما يضعف حس الانتماء والالتزام لدى الأفراد، خاصة في الأحياء الطرفية أو المهمشة.

- **نظرية الفرصة (1960):** صاغ كلوارد وأوهلن نظرية "الفرص الفارقة" في كتابهما المشترك "الجنوح والفرص"، حيث انطلقت نظريتهما من فرضية مفادها أن الأفراد المنتمين إلى ثقافة الطبقة العاملة في المجتمع الأمريكي يسعون كغيرهم إلى تحقيق النجاح من خلال الوسائل المشروعة والمعترف بها اجتماعيًا، إلا أنهم يصطدمون بعقبات بنيوية تمنعهم من الوصول إلى أهدافهم نتيجة التمييز المجتمعي في توزيع الفرص، تتمثل هذه العقبات في عوامل عدة لعل من أبرزها الفروقات الثقافية واللغوية والحرمان المادي، وصعوبة الوصول إلى الموارد التي تتيح الحراك الاجتماعي والتقدم الاقتصادي، فعندما يُحرم هؤلاء الأفراد من تحقيق طموحاتهم بالطرق المشروعة، تنشأ لديهم مشاعر إحباط وضغط نفسي كبير، مما يدفع

بعضهم إلى اللجوء إلى الوسائل غير الشرعية كبديل، وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى ظهور السلوكيّات الجانحة وارتكاب الجرائم. (شينار وبولحبال، 2017)

إن نظرية الفرصة تُشير إلى أن تنوع أنماط الجريمة يرتبط غالبًا بنقص الفرص المشروعة المتاحة أمام الأفراد لتحقيق أهدافهم، حيث إن حرمان الأفراد من الوسائل النظامية للنجاح قد يدفعهم للبحث عن بدائل غير قانونية، من هذا المنطلق تؤكد النظريّة على أهميّة اتخاذ إجراءات وسياسات داعمة لتعزيز تكافؤ الفرص مثل توفير التعليم وبرامج التدريب المهني وضمان الاستعداد لسوق العمل كوسيلة للحد من الانحراف، وفي ذات السياق تُبرز النظريّة أن بعض الجماعات قد تتوفر لها فرص لتحقيق أهدافها بطرق غير مشروعة، كما هو الحال في الجرائم الإلكترونية، حيث يستغل بعض الأفراد مهاراتهم في التعامل مع الحاسوب والإنترنت لاستخدامها بطرق منحرفة، حيث يعود ذلك إلى نقص التوجيه والتكيف الأخلاقي مع الأدوات الحديثة، مما يؤدي إلى ظهور سلوكيّات إجرامية جديدة لا تتوافق مع المتطلبات الواقعية للمجتمع، وتُجسد تحديًا في ظل العصر الرقمي والعولمة. (سعيد، 2022)

وهنا تُبرز كل من نظرية الفرص الفارقة ونظرية بناء الفرصة أن الحرمان من الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف سواء بسبب الفقر أو التمييز أو نقص الخدمات قد يدفع الأفراد خاصة في المناطق المهمشة إلى اللجوء لطرق غير قانونية، وفي سياق هذه الدراسة يظهر هذا الطرح في بعض مناطق نابلس وأريحا والأغوار، حيث قد تُسهم الظروف البيئيّة والاجتماعيّة المتردية في خلق بيئة تولد مشاعر الإحباط وتُغذي السلوك الإجرامي، كما تشير النظريتان إلى أن توفر فرص منحرفة دون ضوابط أخلاقية أو توجيه يُبرز كيف يمكن للبيئة أن تُعيد تشكيل أنماط الجنوح، وهذا يؤكد أن الجريمة ليست مجرد فعل فردي، بل انعكاس لخلل في توزيع الفرص والموارد داخل المجتمع.

- **النظريّة التكاملية في الجريمة: (1980):** قام العالم إليوت بجمع عدد من النظريات هي (نظرية الضغوط، نظرية الضبط الاجتماعي، نظرية التعلم) من أجل قياس الجنوح والانحراف، حيث تم هنا قياس الجنوح من خلال تقارير ذاتية في المسح الوطني للشباب، والتي تتأثر بعدة عوامل، وهي:
  - وجود فجوة بين التطلعات والإنجازات، إضافةً إلى مصادر التوتر المختلفة مثل المدرسة والأسرة.

- الالتزام بالأسرة والمدرسة والتعلق بهما، أو عدم وجود هذا الارتباط إطلاقًا.
- التعرف على أصدقاء وأقران ذوي السلوك المنحرف والانسجام معهم.

فالمدرسة والأسرة تُعدان من المؤسسات البارزة في عملية التنشئة الاجتماعيّة والتقليدية، ويفترض النموذج الذي أطلقه إليوت أن أي تعلق بهاتين المؤسستين يعزز تعلم السلوك السوي، في حين أن الانخراط مع الأقران المنحرفين يدفع الفرد نحو السلوكيّات الانحرافية، فعلى الرغم من أن التنشئة الاجتماعيّة تبدأ داخل الأسرة، إلا أنها قد تكون غير كافية، مما يؤدي إلى ضعف التعلق بالعائلة وزيادة التعلق بالأقران، وهو ما قد يدفع الفرد إلى السلوك الجانح والمنحرف (البداينة، 2024)

وهنا يؤكد إليوت على أن الفجوة بين التطلعات والإنجازات وضعف الروابط الأسرية والانخراط في مجموعات ذات سلوك منحرف عوامل رئيسية في تفسير الانحراف، وهو ما يمكن إسقاطه على تأثير العوامل البيئيّة، حيث يمكن للظروف البيئيّة القاسية مثل (الحرارة المرتفعة، قلة الغطاء النباتي، انتشار الفقر والتهميش في بعض المناطق) أن تؤدي إلى ضعف التماسك الاجتماعي وخلق بيئة مواتية للجريمة، إضافةً إلى ذلك فإن التفاعل بين البيئة الاجتماعيّة والطبيعية قد يؤثر على توفر الفرص الإجراميّة التي أشارت لها نظرية الفرصة، بحيث يصبح الأفراد أكثر عرضة لممارسة الجريمة إذا ترافقت العوامل البيئيّة القاسية مع تفكك الروابط الاجتماعيّة وضعف الضبط الأسري والمدرسي، وهو ما يعزز فرضية البحث حول العلاقة بين المتغيرات البيئيّة والجريمة.

5.2 الدراسات السابقة وذات العلاقة:

بعد البحث المكتبي والإلكتروني لإيجاد دراسات سابقة وذات العلاقة بموضوع الدراسة، تم التوصل إلى بعض الدراسات العربيّة والأجنبيّة التي لها علاقة بموضوع الدراسة كما على النحو الآتي:

أولاً: الدراسات العربيّة:

- دراسة (الكعابنة، 2023) بعنوان "**دور العوامل الأيكولوجية ومترتباتها في تحفيز البدو على الاتجاه نحو ممارسة الجريمة من وجهة نظر شيوخ ووجهاء العشائر البدوية والأعضاء الفاعلين في الضفة الغربية**"، والتي هدفت إلى التعرف على دور العوامل الأيكولوجية

ومترتباتها في تحفيز البدو على الاتجاه نحو ممارسة الجريمة من وجهة نظر شيوخ ووجهاء العشائر البدوية والأعضاء الفاعلين في الضفة الغربية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي بشقه الكمي من خلال استخدام أداة الاستبانة التي صممت للحصول على البيانات من شيوخ ووجهاء العشائر البدوية، تكون مجتمع الدراسة من (220) من وجهاء وشيوخ عشائر كل من (الرماضين، الكعابنه، الجهالين) والأعضاء الفاعلين استنادًا إلى إحصائيات وجهاء وشيوخ العشائر أنفسهم، فيما تكونت عينة الدراسة من عينة قصدية بلغت (130) شخصاً، توصلت الدراسة إلى أن اتجاه البدو نحو ممارسة الجريمة من وجهة نظر شيوخ ووجهاء العشائر البدوية والأعضاء الفاعلين تراوح بين متوسط (2.82) إلى متوسط (3.57)، أما دور العوامل الأيكولوجية فقد جاءت العوامل الأيكولوجية الإنسانية على مستوى الواقع الاقتصادي بمتوسط (3.57)، والعوامل الأيكولوجية الإنسانية على مستوى البنية التحتية بمتوسط (3.34)، والعوامل الأيكولوجية الطبيعيّة بمتوسط (3.21)، والعوامل الأيكولوجية الإنسانية على مستوى الواقع الاجتماعي بمتوسط (2.82)، أما أهم العوامل الأيكولوجية الطبيعيّة تأثيراً في اتجاه البدو نحو الجريمة تمثلت في مصادر المياه بمتوسط (3.52)، ثم الغطاء النباتي بمتوسط (3.51)، ثم وعورة الطرق بمتوسط (3.48)، ثم فصل الصيف بمتوسط (3.38).

- وأما دراسة (لطفي ومحمود، 2023) بعنوان "**الطقس وعلاقته بجرائم العنف في المجتمع المصري**"، والتي هدفت إلى التعرف على العلاقة بين الطقس وحجم وأنماط جرائم العنف في المجتمع المصري، حيث تم قياس الطقس عن طريق ثلاثة عناصر هي (درجة الحرارة، فصول السنة، عدد ساعات ضوء الشمس)، شملت الدراسة مجموعة من جرائم العنف منها القتل العمد والشروع فيه، والسرقة بالإكراه والشروع فيها، والاعتداء الجسيم، والاغتصاب وهتك العرض، والخطف، اقتصر المجال الجغرافي لهذه الدراسة على ست محافظات تمثل المجتمع المصري، منها ثلاث محافظات تمثل الوجه البحري وهى (محافظة القاهرة، والغربية، والإسكندرية)، وثلاث محافظات تمثل الوجه القبلي وهى (محافظة بني سويف، وأسيوط، وأسوان)، لقد تم التوصل إلى البيانات التي تتعلق بالطقس خاصة درجة الحرارة عن طريق الإدارة العامة للأرصاد الجويّة، كما تم الحصول على البيانات المتعلقة بجرائم العنف من الإحصاءات الرسمية التي تتضمنها تقارير الأمن العام التي تصدرها مصلحة الأمن العام بوزارة الداخلية، وقد تم تحليل العلاقة بين الطقس وحجم وأنماط جرائم العنف في المحافظات محل الدراسة

خلال عام كامل حتى يكون هناك قدرة للتعرف على علاقة فصول السنة الأربعة بحجم وأنماط جرائم العنف، أما عن نتائج الدراسة فقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين درجة الحرارة وحجم جرائم العنف في محافظات الوجه البحري، كما توصلت إلى قلة جرائم العنف في محافظات الوجه القبلي على الرغم من ارتفاع درجة الحرارة في هذه المحافظات، وأن هناك بعض أنماط من جرائم العنف تظهر بشكل واضح في بعض المحافظات، إضافة إلى أنها توصلت إلى أن شهور فصل الصيف من أكثر الشهور التي تحدث بها جرائم العنف، تحديدا جريمة القتل العمد، وأن غالبية جرائم العنف يتم ارتكابها نهاراً في ساعات ضوء الشمس، وأن هناك أنماطاً معينة من جرائم العنف يتم ارتكاب غالبيتها ليلاً، وذلك طبقاً لتقدير المجرم عن الوقت المناسب لارتكاب الجريمة وهذا ما تشير اليه نظرية الفرصة لممارسة الأفراد للجريمة.

- وأما دراسة (الخطيب وآخرون، 2019) بعنوان "**العوامل المؤثرة في ارتكاب الجرائم من وجهة نظر مرتكبيها في مركزي إصلاح وتأهيل مدينتي بيت لحم وأريحا- دراسة في جغرافية الجريمة**"، والتي هدفت إلى تحديد العوامل المؤثرة في ارتكاب الجريمة من وجهة نظر النزلاء المحكومين في مركزي إصلاح وتأهيل مدينتي بيت لحم وأريحا، اعتمدت الدراسة على المسح الشامل للنزلاء المحكومين البالغ عددهم (106) نزيلًا، حيث تم إصدار قرارات حكم قضائي بشأن الجرائم التي ارتكبوها، استخدمت الدراسة أداة الاستبانة لجمع البيانات من المبحوثين، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج لعل من أهمها أن ما نسبته (93.4%) من مرتكبي الجرائم هم من الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين (26–33) عامًا، كما أظهرت الدراسة أن ما نسبته (37.3%) من مرتكبي الجرائم يرون أن نوعية السكن تؤثر في ارتكاب الجريمة، في حين أفاد (5.7%) من النزلاء بأن السلوك الإجرامي موروث، بينما يعتقد (73%) من مرتكبي الجرائم أن ضعف وسائل الضبط الاجتماعي كان له أثر في ارتكابهم الفعل الإجرامي، وأظهرت الدراسة أيضًا أن ما نسبته (73.6%) من المبحوثين يرون أن توفر الخدمات الترفيهية يلعب دورًا في تقليل نسبة ارتكاب الجرائم.
- في حين أن دراسة (طوقان، 2012) بعنوان "**التوزيع المكاني للجريمة في مدينة نابلس ومخيماتها**"، والتي هدفت إلى تحديد مناطق تركز الجريمة في أحياء مدينة نابلس ومخيماتها، بالإضافة إلى توضيح أنواع الجرائم المنتشرة في هذه المناطق والمخيمات التابعة لها، والتعرف على الأسباب والأدوات المستخدمة في الجرائم، إلى جانب دراسة خصائص الأفراد المشتكين

والمشتكى عليهم في الجرائم التي وقعت في مدينة نابلس ومخيماتها خلال عامي (2010/2009)، اتبعت الدراسة منهج الإطار النظري والتحليلي والمعلوماتي من أجل تحليل البيانات، حيث أشارت الدراسة إلى أن عملية فحص المعطيات خرجت بمجموعة من النتائج أبرزها حدوث ما يقارب (30%) من الجرائم المبلغ عنها في فصل الصيف عام (2009)، وما يقارب (32%) من الجرائم المرتكبة ضد حياة الأشخاص في فصل الصيف، وحوالي (26.5%) من الجرائم المرتكبة ضد الأموال حصلت في فصل الخريف، كما وأظهرت النتائج إلى أن الشكاوى المقدمة في عام (2010) شملت أفرادا ضمن الفئة العمرية (11–15) سنة بنسبة (15.27%).

ثانياً: الدراسات الأجنبيّة:

- دراسة كل من مافتوهين وكوسومأوارداني (Maftuhin & Kusumawardani, 2024) بعنوان "**أثر استخدام الأراضي على معدل الجريمة في المناطق الحضريّة والريفيّة في إندونيسيا**"، هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير الأراضي في المناطق الحضريّة والريفيّة في إندونيسيا على ممارسة الجريمة، حيث تم استخدام منهجية قياس استخدام الأراضي الريفيّة والحضريّة باستخدام مؤشر تنوع استخدام الأراضي، وتم تحليل البيانات المتعلقة بمظاهر حضرية مثل الأطفال المشردين والمناطق العشوائية، وتطبيق نظريات مختلفة تتعلق بالجريمة مثل نظرية النشاط الروتيني ونظرية النوافذ المكسورة وتصميم البيئة لمنع الجريمة، بالإضافة إلى استخدام بيانات إحصائيّة لتحليل العلاقة بين تنوع استخدام الأراضي ومعدلات الجريمة، توصلت الدراسة إلى تأثير استخدام الأراضي المختلط، حيث سأهم استخدام الأراضي المختلط في خفض معدل الجريمة بنسبة تصل إلى (37.77%) في حالات السرقة، و(20.82%) في حالات القمار، و(13.18%) في حالات المخدرات، في حين أدى وجود المساحات العامة إلى تقليل خطر السرقة بنسبة (3.26%).
- وأما دراسة كل من تشرشل وسميث وترينه (Churchill & Smyth & Trinh, 2023) بعنوان "**الجريمة والطقس وتغير المناخ في أستراليا**"، والتي هدفت إلى فحص العلاقة بين درجات الحرارة العاليّة ومعدلات الجريمة حيث تم جمع بيانات الجرائم في أستراليا من خلال

أقسام الشرطة وتزويدهم بالإحصاءات الخاصة بالجريمة في كل ولاية، حيث تم الحصول على بيانات درجات الحرارة وهطول الأمطار من خلال الأقمار الصناعية من المركز الأوروبي للتنبؤات الجويّة، وذلك خلال الفترة الواقعة بين (2001–2009)، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية وزيادة الانحراف المعياري في متوسط درجة الحرارة ترتبط بزيادة الانحراف المعياري بمقدار (0.008–0.011) في معدل الجريمة بين درجات الحرارة المرتفعة والجريمة، حيث تشير التقديرات الخاصة في البحث إلى أنه على مدار بقية القرن وفي ظل مسار العمل كالمعتاد سيكون تغير المناخ مسؤولاً عن ما يقرب من (1.64) مليون جريمة إضافية.

- في حين أن دراسة فينتر وآخرون (Venter, et al., 2022) بعنوان "**هل المساحات الخضراء مرتبطة بانخفاض الجريمة؟ دراسة على المستوى الوطني من الجنوب العالمي**"، والتي تفترض إلى وجود علاقة بين المساحات الخضراء وتخفيف الجريمة، مستمدة هذا الافتراض من الأدبيات التي تنشأ بأغلبية ساحقة في الشمال العالمي، (حيث لا يُعرف سوى القليل عن العلاقة بين المساحات الخضراء والجريمة في (الجنوب العالمي)، وهنا تم استخدام إحصائيات على مدار عشر سنوات من إحصاءات الجريمة على مستوى المناطق المحلية في جنوب أفريقيا لاختبار الفرضية القائلة بأن المساحات الخضراء مرتبطة بانخفاض معدلات الجريمة، بعد التحكم في عدد من المتغيرات الاجتماعيّة والديموغرافيّة (البطالة، الدخل، العمر، التعليم، استخدام الأراضي، الكثافة السكانية) تبين أنه مقابل كل زيادة بنسبة (1%) في إجمالي المساحات الخضراء هناك انخفاض بنسبة (1.2%) في جرائم العنف، وانخفاض بنسبة (1.3%) في جرائم الممتلكات، مع عدم وجود تأثير على الجرائم الجنسية، في حين تزداد جرائم الممتلكات بنسبة (0.4%) مع زيادة النسبة المئوية في الغطاء الشجري، وبنسبة (0.9%) مع كل كيلومتر زيادة بالقرب من حديقة عامة.
- ودراسة أوجلترِي (Ogletree, 2019) بعنوان "**الجريمة والفضاء الأخضر: نطاق تحليلي موسع عبر المدن**"، والتي هدفت إلى فحص العلاقة بين الفضاء الأخضر والجريمة، طبقت الدراسة على (301) مدينة في الولايات المتحدة، كشفت الدراسات عن نتائج مختلطة وكانت محدودة النطاق الجغرافي، حيث أشارت إلى أنه مع وجود مساحات خضراء اكبر تقل جرائم الملكية والعنف، كما وأشارت إلى أنه كلما كان الطقس أكثر سخونة تزداد معدلات الجريمة، وإلى أن جرائم السرقة تزداد في الإمكان القريبة من المنتزهات والحدائق كونها أماكن تجذب

السياح والسكان، إضافة لما سبق توصلت الدراسة إلى تحليل واسع وشامل لكيفية ارتباط الجريمة بالمساحات الخضراء والذي يمكن أن يُطلع السكان وصناع القرار على الفوائد والعيوب المحتملة من تضمين المساحات الخضراء في تنمية المدينة والمجتمع.

- وأما دراسة كل من ماريس وموفيت (Mares & Moffett, 2019) بعنوان "**تغير المناخ والجريمة: دراسة استكشافية لتقلبات درجات الحرارة الشهرية وبيانات الجرائم**"، والتي هدفت إلى فحص العلاقة بين تغير المناخ والجريمة، تم استخدام مجموعة بيانات لجميع الجرائم المبلغ عنها حسب الشهر والسنة في الولايات المتحدة وبيانات الطقس التاريخيّة التي جمعت من خلال الشبكة العالمية لعلم المناخ التاريخي لقياس تغير المناخ، حيث أظهرت النتائج وجود ارتباط إيجابي بين تغير المناخ والجريمة، إضافة إلى وجود تباين شهري في هذا الارتباط، حيث تشير إلى أن تغير المناخ في السنوات الأخيرة يؤدي إلى ارتفاع الجريمة والدليل على ذلك حدوث حوالي (75) ألف جريمة سنوياً في الولايات المتحدة، وتظهر النتائج أيضا أن جرائم القتل أعلى ارتفاع خلال الأشهر الأكثر دفئا (يونيو ويوليو)، كما وتظهر النتائج أيضًا أن كل زيادة بمقدار درجة مئوية وأحدة في درجات الحرارة تتسبب في زيادة معدل الجرائم بنحو (1%)، حيث أن الارتفاع في درجات الحرارة يؤدي إلى زيادة ملحوظة في الجرائم العنيفة مثل الاعتداءات الشديدة بزيادة (1.42%) والاغتصاب (1.53%)، بينما تكون الزيادة أقل في الجرائم المتعلقة بالسرقات (مثل سرقة السيارات)، وأن تأثير درجات الحرارة على معدلات الجريمة لا يكون ثابتاً طوال العام، بل يظهر بوضوح أكبر في الشهور التي تكون فيها درجات الحرارة أكثر تطرفاً.
- في حين أن دراسة هيو وآخرون (Hu , et al., 2017) بعنوان "**تأثير تقلب المناخ وتغيره على معدلات الجريمة في تانغشان، الصين**"، والتي هدفت إلى التعرف على العلاقة بين المناخ والصراع البشري، وذلك باستخدام مجموعة بيانات مدتها (6) سنوات (من 2009 إلى 2014) من إحصاءات الجريمة التي تم جمعها في مدينة تانغشان متوسطة الحجم في الصين، حيث توصلت الدراسة إلى وجود ارتباطات قوية وإيجابية بين درجة الحرارة وكل من جرائم العنف وجرائم الممتلكات، إضافة إلى ذلك ترتبط الرطوبة النسبية بشكل إيجابي أيضًا بالاغتصاب والحد الأدنى من السرقة العنيفة، وتعد الدورة الموسمية عاملاً مهمًا يؤدي إلى وجود ارتباطات جيدة بين معدلات الجريمة والمتغيرات المناخية، وتوصلت أيضًا إلى أن هناك

تأثير لدرجات الحرارة والرطوبة النسبية على معدلات الجريمة، حيث تُقدر الدراسة إلى أنه في نهاية القرن الحادي والعشرين ستزداد (جرائم العنف) و (جرائم الملكية) في تانغشان بنسبة (5.3–9.5%) و (2.1–2.6%) على التوالي.

- بينما دراسة ميشيل وآخرون (Michel, et al., 2016) بعنوان "**دراسة العلاقة بين الطقس والعنف في ولاية بالتيمور، ميريلاند، الولايات المتحدة الأمريكية**"، والتي هدفت إلى فحص الروابط بين الطقس والعنف، وذلك من خلال بيانات الصدمات من مستشفى جونز هوبكنز وتقارير الجريمة المقدمة إلى إدارة شرطة بالتيمور، اعتمدت الدراسة على بيانات الجريمة من إدارة شرطة مدينة بالتيمور في الفترة من (1 يناير 2008 إلى 31 مارس 2013)، وبيانات الصدمات من مستشفى جونز هوبكنز للفترة (1 يناير 2007 إلى 31 مارس 2013)، إضافةً إلى بيانات الطقس من المركز الوطني لبيانات المناخ، تم استخدام معاملات الارتباط والانحدار الثنائي السلبي لتحليل العلاقة بين متغيرات الطقس مثل (درجة الحرارة، سرعة الرياح، هطول الأمطار، متغيرات الزمن) وتأثيرها على بيانات الصدمات والجريمة، أظهرت النتائج بعد تعديل العوامل الزمنية والجويّة ارتباطًا إيجابيًا بين درجة الحرارة القصوى اليومية من جهة وكل من (الصدمات الكليّة، الإصابات العمدية، جروح الطلقات النارية) التي عُولجت في مستشفى جونز هوبكنز من جهة أخرى، كما ارتبطت درجة الحرارة القصوى بزيادة الجرائم العنيفة وجرائم القتل في مدينة بالتيمور، في المقابل كانت الارتباطات بين متوسط سرعة الرياح، وهطول الأمطار اليومي، وتساقط الثلوج اليومي مع الصدمات والجريمة أقل قوة وغالباً ما كانت سلبية، مما يشير إلى تأثير محدود لهذه العوامل مقارنةً بدرجات الحرارة.
- وفي دراسة هايدن وآخرون (Hayden, et al., 2015) بعنوان "**العلاقة بين الغطاء الشجري وانخفاض معدلات جرائم العنف وجرائم الممتلكات في نيو هافن بولاية كونيكتيكت**"، والتي هدفت إلى إيجاد العلاقة بين الغطاء النباتي والجريمة ومعدلات العنف (القتل والاغتصاب والاعتداء)، وجرائم الممتلكات (السطو، السرقة، سرقة السيارات، الحرق العمد) في نيو هافن بولاية كونيكتيكت، اعتمدت الدراسة على المنهجيات الإحصائيّة والمكانية المتقدمة المستخدمة في دراسات بالتيمور وفيلادلفيا والتي تم قياسها من خلال صور جوية عالية الدقة، ولعل من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة وجود علاقة ارتباطية بين زيادة الغطاء النباتي وانخفاض معدلات العنف والممتلكات والجريمة الإجمالية بغض النظر عن (التحصيل العلمي على

مستوى المجموعة، متوسط دخل الأسرة، التركيبة العرقية، الكثافة السكانية، الوظائف الشاغرة، المساكن التي يشغلها المستأجرون، بالإضافة إلى الارتباط المكاني)، وأظهرت النتائج أنه مقابل كل زيادة بنسبة (10%) في الغطاء الشجري كان هناك انخفاض بنسبة (15%) في معدل جرائم العنف وانخفاض (14%) في معدل جرائم الملكية.

ثالثاً: التعقيب على الدراسات السابقة وذات العلاقة:

تأتي الدراسات السابقة وذات العلاقة كمصدر مهم للبيانات والمعلومات التي تشكل أساسًا قويًا للدراسة الحاليّة، وتمثل إشارات ضوء توجهت نحوها أثناء تصميم دراستي الحاليّة، حيث استفدت بشكل كبير من التحليلات والنتائج التي قدمتها تلك الدراسات، فهي قدمت نقاط مرجعية مهمة لمقارنة النتائج وفحص التطورات في المفاهيم والأساليب وحتى في المنهج وأدوات جمع البيانات، وعليه كانت هذه الدراسات مرشدًا قيمًا في فهم التحديات المحتملة واستكشاف فرص جديدة للبحث والدراسة هذا من جانب، ومن جانب آخر إن **ما يميز الدراسة الحاليّة عن الدراسات السابقة وذات العلاقة** ما يلي:

- **أولًا:** تُعتبر الدراسة الحاليّة من الدراسات النادرة التي بحثت في العوامل البيئيّة وانعكاساتها على ممارسة الجريمة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار من وجهة نظر العاملين في إدارة المباحث العامة الفلسطينيّة.
- **ثانياً:** اعتمدت الدراسة الحاليّة على مناهج متنوعة هي المنهج (الوصفي بشقه الكمي وذلك باستخدام أداة الاستبيان، التاريخي، المقارن) حيث تكاملت المناهج المختلفة لتوفير فهم شامل وعميق لعلاقة هذه العوامل مع بعضها البعض، وهذا لم يوجد في أي دراسة سابقة ولا ذات العلاقة.
- **ثالثاً:** قدمت الدراسة الحاليّة رؤية حول مقارنة تلك البيانات بين محافظتين مختلفتين وتطور الظروف الجغرافيّة والبيئيّة وكيف أثر ذلك على مستويات الجريمة في كل محافظة.
- **رابعاً:** على عكس أغلب الدراسات السابقة التي اعتمدت على آراء أفراد من المجتمع، أو بيانات رسمية فقط، أو معطيات مناخية وبيئية، تستند هذه الدراسة إلى وجهات نظر متخصصين يعملون في إدارة المباحث العامة، حيث يوفر هذا المنظور فهماً أعمق للعلاقة بين العوامل البيئيّة والجريمة من جهة خبراء أمنيين لديهم معرفة ميدانية وتجربة عملية في التعامل مع السلوك الإجرامي.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة وإجراءاتها

1.3 المقدمة:

يُقدم هذا الفصل وصفًا شاملًا ودقيقًا للطريقة والإجراءات التي تم اتباعها في تنفيذ الدراسة، بما في ذلك المنهجية المعتمدة وآليات تطبيقها، كما يستعرض تصميم أداة الدراسة، مع تفصيل خطوات اختبار صدقها وثباتها، بالإضافة إلى ذلك يوضح الفصل خصائص مجتمع الدراسة وعينته، ويصف الإجراءات العلميّة التي تم تنفيذها لجمع البيانات، كما يتناول الأساليب الإحصائيّة المستخدمة في تحليل البيانات، بهدف الوصول إلى النتائج التي تُسهم في تقديم التوصيات المناسبة، وفيما يلي عرض مفصل لهذه الإجراءات.

2.3 منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة وفهم واقع العوامل البيئيّة وواقع ممارسة الجريمة، بالإضافة إلى استكشاف انعكاس تلك العوامل على الجريمة، تم اعتماد المنهج الوصفي بشقه الكمي وذلك باستخدام أداة الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات، كما تم الاستعانة بالمنهج التاريخي وذلك من خلال الرجوع إلى مجموعة من الإحصائيات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والتي تم الحصول عليها من مصادر

رسمية متنوعة. حيث تم تحليل هذه البيانات والمعلومات بهدف بناء الأسس العلميّة اللازمة وتطوير الإطار النظري للدراسة، مع الاستناد إلى النظريات المفسرة المرتبطة بموضوع البحث، بالإضافة إلى ذلك تم استخدام المنهج المقارن بين محافظتي الدراسة (نابلس وأريحا والأغوار) لمقارنة انعكاس العوامل البيئيّة على ممارسة الجريمة في كل منهما.

3.3 إجراءات الدراسة:

تم إجراء الدراسة من خلال مجموعة من الخطوات المتسلسلة بدءًا بالاطلاع على الجوانب النظريّة والدراسات السابقة وذات العلاقة بالعوامل البيئيّة وانعكاساتها على الجريمة، ثم تم تصميم أداة الدراسة (الاستبيان) بعد عدة مراحل شملت صياغته وبنائه، والحصول على الموافقة من المشرفين على الدراسة، بعد ذلك تم تحكيم الاستبيان من قبل مختصين في المجال للحصول على ملاحظاتهم حول الأداة، كما تم الحصول على الموافقات اللازمة لتوزيع الاستبيان، مثل كتب تسهيل المهمة وما إلى ذلك، فيما بعد تم توزيع الاستبيان على العينة المستهدفة لمدة لا تتجاوز الأسبوعين، وتم جمع البيانات التاريخيّة والإحصائيّة من مصادر موثوقة حول المناخ والغطاء النباتي ومعدلات الجريمة في المحافظات المعنية، بعد جمع البيانات، تم تحليل البيانات الكمية باستخدام الإحصاءات الوصفية والتحليل الإحصائي(SPSS) ، كما تم مقارنة النتائج مع البيانات التاريخيّة لتحديد التشابه والاختلاف في المناطق المختلفة ومعدلات الجريمة، وأخيرا تم تفسير النتائج بناءً على البيانات الكمية والتاريخيّة، واستخلاص الاستنتاجات حول انعكاس العوامل البيئيّة على ممارسة الجريمة في محافظات نابلس وأريحا والأغوار.

4.3 أدوات جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة في جمع البيانات الأولية من المبحوثين على استبانة بحثية علميّة تم تحكيمها من قبل مجموعة من المحكمين المختصين كما هو موضح في ملحق رقم (2) أسماء محكمين الاستبيان، ومن أجل تصميم الاستبانة بصورتها الأولية، تم الاستناد إلى الأدبيات السابقة والدراسات والأبحاث ذات العلاقة، بالإضافة إلى المعلومات المستخلصة من المؤسسات المعنية بموضوع الدراسة، وبعد مراجعتها وتطويرها تم التوصل إلى النسخة النهائية للاستبانة كما هو موضح في ملحق رقم (1) حيث تكونت من عدة أقسام ومحاور رئيسية وفرعية كما في الجدول (1.3)

جدول رقم (1.3): تصميم الاستبيان

الأقسام والمحاور		عدد الفقرات
القسم الأول: بيانات ديموغرافية		7
القسم الثاني: واقع العوامل البيئيّة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار		20
1.2	المناخ (درجة الحرارة، هطول الأمطار، الرطوبة النسبية والضغط الجوي)	13
2.2	الغطاء النباتي	7
القسم الثالث: واقع الجريمة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار		23
1.3	جرائم العنف (الجرائم الواقعة على الأشخاص أو ما يتعلق بالنفس، الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة)	10
2.3	جرائم الممتلكات (الجرائم المرتكبة ضد الأموال)	13
القسم الرابع: انعكاس العوامل البيئيّة على ممارسة الجريمة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار		42
1.4	درجات الحرارة	11
2.4	هطول الأمطار	8
3.4	مستوى الرطوبة	6
4.4	مستوى الضغط الجوي	7
5.4	الغطاء النباتي	10

في القسم الأول من الاستبيان، تم تضمين أسئلة تحتوي على اختيارات محددة تتراوح بين خيارين أو أكثر وذلك وفقًا لنوع الإجابة المطلوبة، أما في القسم الثاني فقد تم استخدام مقياس يتألف من (7) مستويات للإجابة، حيث تم تقسيم الشعور إلى ثلاث فئات إيجابية (إحساس إيجابي كبير، متوسط، وضعيف) وثلاث فئات سلبية (إحساس سلبي كبير، متوسط، صغير)، إضافة إلى خيار محايد، أما بالنسبة لبقية الأقسام فقد تم تبني مقياس ليكرت الخماسي الذي يتضمن خمس درجات للإجابة هي (درجة كبيرة جدًا، كبيرة، متوسطة، صغيرة، وصغيرة جدًا).

5.3 صدق أداة الدراسة:

تم التحقق من صدق أداة الدراسة وهي الاستبانة، من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين المختصين وذوي الخبرة كما أشارت أعلاه، حيث تم تعديل الاستبيان حسب آراء وملاحظات المحكمين وتم إجراء ما يلزم من إعادة صياغة وحذف لبعض الفقرات حتى أصبحت الاستبانة بصورتها النهائية كما في ملحق رقم (1)، كما تم التحقق من صدق أداة الدراسة من خلال اختبارها إحصائيا باستخدام التحليل العاملي (Factor Analysis) لفقرات الأداة كما هو موضح في الجدول رقم (2.3).

جدول رقم (2.3-أ): نتائج التحليل العاملي (Factor Analysis) لفقرات أداة الدراسة حسب كل بعد.

الرقم	الفقرات	درجة التشبع
المحور الأول: العوامل البيئيّة		
البعد الأول: المناخ		
B1	مستوى درجات الحرارة في المتوسط العام (العليا، الدنيا)	.854
B2	الفارق بين درجات الحرارة في الليل والنهار	.917
B3	انخفاض درجات الحرارة أثناء الليل	.856
B4	الفروق بين درجات الحرارة خلال فصول السنة الأربعة	.742
B5	تركز الهطول في أشهر محددة من السنة	.821
B6	عدد الأيام الماطرة في السنة	.909
B7	شدة المنخفضات الجويّة (الهطول) في الأيام الماطرة	.915
B8	الجريان السطحي (في بعض أيام السنة) نتيجة هطول الأمطار الكثيف	.901
B9	نسبة الثلوج إلى الأمطار من مجموع هطول الأمطار	.859
B10	مستوى الضغط الجوي عموما	.901
B11	الضغط الجوي في محافظتك نسبة لغيرها من المحافظات	.869
B12	معدل الرطوبة في الهواء على مدار العام	.882
B13	معدل الرطوبة في موسم الصيف نسبة للمواسم الأخرى	.839
البعد الثاني: الغطاء النباتي		
C1	كثافة الغطاء النباتي على مدار العام	.870
C2	التوزيع المكاني للغطاء النباتي على المحافظة	.847
C3	تنوع الغطاء النباتي	.917
C4	جمال الغطاء النباتي	.823
C5	كثافة الغطاء النباتي النسبية على مدار مواسم السنة	.907
C6	توفر المساحات خضراء	.933

جدول رقم (2.3-ب): نتائج التحليل العاملي (Factor Analysis) لفقرات أداة الدراسة حسب كل بعد.

C7	انتشار الغطاء النباتي	.954
C8	زيادة المساحات الخضراء	.952
C9	جودة الغطاء النباتي	.951
المحور الثاني: واقع الجريمة		
البعد الأول: جرائم العنف		
D1	القتل	.877
D2	الشروع بالقتل	.907
D3	التهديد بالاعتداء	.841
D4	المشاجرات	.885
D5	الإيذاء	.828
D6	الاغتصاب	.902
D7	هتك العرض	.870
D8	الزنا	.852
D9	التحرش الجنسي	.868
D10	إفساد الرابطة الزوجية	.794
البعد الثاني: جرائم الممتلكات		
E1	السرقة	.746
E2	التخطيط للسرقة	.922
E3	شراء سلع مسروقة وحيازتها	.751
E4	النصب	.892
E5	الاحتيال	.909
E6	السطو المسلح	.857
E7	السلب	.858
E8	النشل	.785
E9	إساءة الائتمان	.830
E10	الاختلاس	.781
E11	التزوير	.851
E12	التهرب الضريبي	.871
E13	الرشاوي	.821

جدول رقم (2.3-ج): نتائج التحليل العاملي (Factor Analysis) لفقرات أداة الدراسة حسب كل بعد.

المحور الثالث: انعكاس العوامل البيئيّة على ممارسة الجريمة		
البعد الأول: درجات الحرارة		
F1	زيادة التوتر	.827
F2	زيادة نشوب الخلافات كنتيجة لزيادة الاحتكاك الاجتماعي	.816
F3	الشعور بالإحباط نتيجة انخفاض الدخل	.822
F4	زيادة العدوانية في اتخاذ القرارات	.807
F5	زيادة ممارسة العنف كنتيجة لزيادة النشاط الاجتماعي في الأماكن العامة	.884
F6	زيادة جرائم التحرش	.810
F7	زيادة جرائم التهريب	.794
F8	زيادة الجرائم ضد الأنفس (الآخرين)	.879
F9	زيادة الجرائم ضد الأموال	.863
F10	زيادة جرائم القتل	.917
F11	زيادة جرائم الخطف	.912
البعد الثاني: هطول الأمطار		
G1	تجنب خروج الناس للقيام بالنشاطات الخارجية مما يعطي المجرمين فرص انسب لممارسة الجرائم	.821
G2	زيادة التوتر لدى الأفراد الذين يعانون من ضغوط نفسية	.872
G3	تراجع في الحركة الاقتصاديّة مما يحفز على البحث عن فرص متمثلة في ممارسة الجرائم لجني الأموال بسرعة	.857
G4	ازدحام حركة المرور مما قد يؤدي إلى زيادة الاعتداءات المرتبطة بالتنقل	.872
G5	تدهور المزاج العام للأفراد	.831
G6	إعاقة عمل الشرطة	.857
G7	توفير بيئة مناسبة لإخفاء الجرائم مما يشجع المجرمين على زيادة وتيرة نشاطهم الإجرامي.	.915
G8	اندفاع البعض إلى ممارسة الجرائم بحثًا عن مصادر دخل لعدم وجود مصادر الدخل الثابتة	.842

جدول رقم (2.3–د): نتائج التحليل العاملي (Factor Analysis) لفقرات أداة الدراسة حسب كل بعد.

البعد الثالث: مستوى الرطوبة		
H1	تدهور الحالة النفسية يزيد من ممارسة الجرائم	.890
H2	التأثير على توتر الأفراد وبالتالي قدرتهم على التعامل مع الضغوط اليومية مما يزيد من ممارسة الجرائم	.807
H3	زيادة النشاطات الاجتماعيّة في الهواء الطلق (سهرات، حفلات) مما يزيد من التفاعل الاجتماعي ويزيد من ممارسة الجرائم	.862
H4	تغييرات في الأنشطة اليومية للأشخاص (تغييرات في الروتين الشخصي، أنماط الحركة) مما يقلل من الأمن الشخصي ويزيد من ممارسة الجرائم	.809
H5	انخفاض مستوى الرطوبة تزيد من ممارسة الجرائم	.828
H6	ارتفاع مستوى الرطوبة تقلل من ممارسة الجرائم	.876
البعد الرابع: مستوى الضغط الجوي		
I1	التغيرات المزاجية نتيجة للانخفاضات الحادة في الضغط الجوي	.791
I2	الشعور بالاختناق	.885
I3	الشعور بالتوتر الشديد	.920
I4	التأثير في بعض الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات نفسية	.881
I5	الشعور الإحباط	.875
I6	تصاعد مشاعر (الغضب، الكراهية)	.868
I7	يؤثر انخفاض الضغط الجوي على ممارسة الجريمة	.888
البعد الخامس: الغطاء النباتي		
J1	كثافة الغطاء النباتي تشكل ملاذ للجماعات الإجراميّة	.832
J2	ضعف الغطاء النباتي يتسبب في البطالة مما يزيد من ممارسة الجرائم	.855
J3	زيادة التوتر نتيجة لضعف المساحات الخضراء يزيد من ممارسة الجرائم	.887
J4	ندرة المساحات الخضراء تساهم في زيادة المشاعر الجرمية	.932
J5	ضعف الغطاء النباتي يتسبب بالإحساس بعدم الراحة مما يؤدي إلى ممارسة الجريمة	.951
J6	غياب الغطاء النباتي يؤدي إلى الإجهاد النفسي الذي بدوره يزيد من ممارسة الجرائم	.885
J7	تنوع الغطاء النباتي يقلل من ممارسة الجرائم	.893
J8	كثافة المساحات الخضراء تقلل من ممارسة الجرائم	.925
J9	جودة الغطاء النباتي تقلل من ممارسة الجرائم	.898
J10	جمال الغطاء النباتي يقلل من ممارسة الجرائم	.936

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (2.3) إلى أن التحليل العاملي لفقرات أداة الدراسة كانت أكبر من (0.60)، بالتالي فأنها تعتبر دالة إحصائياً وتتمتع بدرجة مقبولة من التشبع، وأنها تشترك معاً في قياس العوامل البيئيّة وانعكاساتها على ممارسة الجريمة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار، في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة وذات العلاقة الذي بني المقياس على أساسه، وذلك كما أشارت له دراسة (Guadagnoli & Velicer, 1988) بأنه عندما لا تقل القيمة المطلقة لكل تشبع عن (0.60) فإن هذه العوامل تعتبر عوامل ثابتة ومستقرة (دقيقة) بغض النظر عن حجم العينة، كما وتشير المعطيات ايضاً إلى أن التحليل العاملي لفقرات أداة الدراسة أظهر قيماً مستخلصة أكبر من (0.60)، مما يشير إلى أن الفقرات دالة إحصائياً وتتمتع بدرجة مقبولة من التشبع، بالتالي يمكن القول بأنها تشترك معاً في قياس العوامل البيئيّة وانعكاساتها على ممارسة الجريمة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار، حيث أكد كل من (Guadagnoli & Velicer, 1988) على أن القيم المستخلصة التي لا تقل عن (0.60) تعتبر عوامل ثابتة ومستقرة، مما يعزز موثوقية النتائج بغض النظر عن حجم العينة.

6.3 ثبات أداة الدراسة:

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة من خلال احتساب الثبات بطريقة كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي (Cronbach's Alpha) على عينة الدراسة في كل بعد من أبعاد أداة الدراسة، كما في الجدول رقم (3.3) الذي يبين قيم معاملات الثبات للمجالات بطريقة كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي.

جدول رقم (3.3): قيم معامل الثبات كرونباخ ألفا لمحاور وأبعاد أداة الدراسة.

المحور	البعد	عدد الفقرات	كرونباخ ألفا
العوامل البيئيّة	المناخ	13	0.928
	الغطاء النباتي	9	0.970
إجمالي محور العوامل البيئيّة		22	0.952
واقع الجريمة	جرائم العنف	10	0.857
	جرائم الممتلكات	13	0.895
إجمالي محور واقع الجريمة		23	0.915
انعكاس العوامل البيئيّة على ممارسة الجريمة	درجات الحرارة	11	0.930
	هطول الأمطار	8	0.925
	مستوى الرطوبة	6	0.909
	مستوى الضغط الجوي	7	0.955
	الغطاء النباتي	10	0.970
إجمالي محور انعكاس العوامل البيئيّة على ممارسة الجريمة		42	0.978

نلاحظ من الجدول رقم (3.3) بأن قيم معامل الثبات كرونباخ ألفا تشير إلى مستوى عالٍ من الاتساق الداخلي بين فقرات كل بُعد من أداة الدراسة، حيث تجاوزت جميع القيم الحد المقبول علمياً (0.7)، مما يدل على موثوقية الأداة البحثية، حيث تعكس القيم المرتفعة خاصة في بعض المحاور (>0.95) تجانساً قوياً بين الفقرات مما يعزز من دقة النتائج المستخلصة من الدراسة.

7.3 حدود الدراسة ومحدداتها:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** تمثلت الحدود المكانية في كل من محافظتي نابلس وأريحا والأغوار في الضفة الغربية–فلسطين.
- **الحدود الزمانية:** تم إجراء الدراسة خلال الفترة الممتدة من فبراير (2022) إلى إبريل (2025)، أما بالنسبة للفترة التي تغطيها الإحصاءات والأرقام فهي تمتد من عام (2013) إلى عام (2023).
- **الحدود البشريّة:** تتمثل الحدود البشريّة في العاملين في قسم المباحث العامة لدى الشرطة الفلسطينيّة في كلتا المحافظتين حيث يبلغ عدد العاملين في محافظة نابلس (55) ومحافظة أريحا والأغوار (20) وذلك إستنادًا إلى إحصائيات (جهاز الشرطة الفلسطينيّة، 2025)، ان التركيز على العاملين في قسم المباحث العامة لدى الشرطة الفلسطينيّة، كان بهدف التركيز على منظور الضبط والتحقيق دون التركيز على الجوانب (الاجتماعيّة، النفسيّة، الاقتصاديّة) وغيرها من الجوانب الاخرى.

وأما فيما يخص محددات الدراسة:

واجهت الدراسة العديد من التحديات والصعوبات التي أثرت على سير العمل البحثي، لعل من أهم هذه التحديات ما يلي:

- إغلاق الطرق والحواجز الأمنيّة، مما أثر على القدرة للوصول إلى المواقع المستهدفة لجمع البيانات في الوقت المحدد، مما دفعنا الى اختيار العينة بالطريقة القصديّة (المُتيسرة) رغم انها لا تُمثل المجتمع ولا تعمم نتائجها.
- التأخر في الحصول على الموافقات الرسميّة، حيث استغرقت الردود من المؤسسات المعنية وقتًا أطول من المتوقع.
- القيود على البيانات الرسمية المتوفرة، مما تطلب جهدًا إضافيًا للحصول عليها ومعالجتها.

- ندرة الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع ذاته، مما شكل تحديًا في بناء الإطار النظري للدراسة، خصوصًا مع تعدد الجوانب المدروسة كالعوامل البيئيّة المختلفة وتداخلها مع الجرائم.
- صعوبات وتحديات تقنية تتمثل في التعامل مع البيانات المناخية التي امتدت لعشرة سنوات ماضية، حيث أن دائرة الأرصاد الجويّة أرسلت بيانات ومعدلات يومية تخص المناخ ولم تكن شهرياً أو سنوياً، في حين أن الدراسة كانت تتطلب معدلات شهرية وسنوية، الأمر الذي أدى إلى جهد إضافي لتحليل البيانات وتجميعها بما يتناسب مع احتياجات الدراسة.
- تحددت الدراسة بتركيزها على العوامل البيئيّة الطبيعية مثل المناخ والغطاء النباتي دون التطرق إلى البيئة الاجتماعيّة أو غيرها من العوامل البيئيّة، والى تأثير الظروف المناخيّة الاخرى مثل (العواصف والفيضانات) والتغيرات الفصليّة واختلاف طول الليل والنهار على ممارسة الجريمة، وجاء هذا التحديد انسجامًا مع هدف الدراسة الأساسي المتمثل في تحليل العلاقة المباشرة بين عناصر الطبيعة وممارسة الجريمة، وقد تم اختيار هذا النهج للحد من تشابك المتغيرات، وتوجيه التحليل نحو عناصر قابلة للقياس والمقارنة، بما يُسهم في الوصول إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية، كما أن هذا التحديد جاء بناءً على مراجعة الأدبيات السابقة التي أبرزت أهميّة المناخ والغطاء النباتي في تفسير أنماط الجريمة، حيث يرتبط المناخ بسلوك الأفراد من حيث الحركة والنشاط، بينما يؤثر الغطاء النباتي في البنية المكانية للجريمة، مثل الإخفاء أو الرصد أو سهولة الهروب، ومن الاعتبارات المنهجية المهمة التي دعمت هذا التحديد أن البيانات المتعلقة بالعوامل الطبيعية كانت الأكثر توافرًا واستمرارية عبر فترة الدراسة (عشر سنوات)، في حين لم تتوفر بيانات موثوقة أو متكاملة بنفس المدى الزمني لعوامل بيئية أو اجتماعيّة أخرى، مما يجعل من العوامل المختارة الأكثر ملاءمة للتحليل الطولي والمقارنة عبر الزمن.
- محدودية الجدول الزمني للدراسة أظهر تحديًا إضافيًا بالنظر إلى المتطلبات الكبيرة لجمع البيانات وتحليلها بشكل دقيق.
- عدم توفر البيانات المنشورة لعام (2024) على الموقع الرسمي لدائرة الأرصاد الجويّة مما حال دون تضمينها في التحليل، لذا اعتمدت الدراسة على بيانات الجريمة من عام (2016) فصاعدًا، أما بيانات عام (2023)، فقد تم الحصول عليها بشكل شخصي رغم أنها لم تكن منشورة رسميًا.

- عدم تفصيل الإحصائيات قبل عام (2016) حيث أنها تفتقر البيانات الإحصائيّة الخاصة بالجريمة قبل عام (2016) إلى التصنيف الدقيق لكل نوع من الجرائم على حدة، على عكس البيانات الأحدث، مما حد من إمكانية إجراء تحليلات تفصيلية دقيقة لهذه الفترة.
- التحديات الميدانية في جمع البيانات: واجهت الدراسة صعوبة في إجراء مسح شامل لمجتمع الدراسة، حيث حالت بعض العوامل دون الوصول إلى جميع المشاركين، مثل وجود بعض العاملين في إجازات طويلة، وصعوبة متابعة البعض الآخر، بالإضافة إلى تأثير حواجز الاحتلال التي شكلت عائقًا أمام المتابعة الميدانية الفعالة وجمع البيانات بشكل أكثر تفصيلاً ودقة.

8.3 مجتمع وعينة الدراسة:

استهدفت هذه الدراسة مجتمع العاملين في إدارة المباحث العامة الفلسطينية في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار، والبالغ عددهم (75) فرداً، موزعين بواقع (55) فرداً في محافظة نابلس، و(20) فرداً في محافظة أريحا والأغوار، وذلك وفقاً لإحصائيات (جهاز الشرطة الفلسطينية، 2024)، حيث سعت الدراسة في بدايتها إلى شمول المجتمع كاملاً من خلال إجراء مسح شامل، إلا أن طبيعة الميدان وظروف العمل فرضت اللجوء إلى استخدام أسلوب العينة القصدية المتيسرة، إذ تم اختيار (62) مشاركاً يمثلون المحافظتين، بواقع (47) فرداً من محافظة نابلس، و(15) فرداً من محافظة أريحا والأغوار، وذلك بناءً على توفرهم واستعدادهم للمشاركة، ومن المهم الإشارة هنا إلى أن هذه العينة لا تمثل المجتمع الإحصائي تمثيلاً تاماً، وبالتالي لا يمكن تعميم نتائجها على المجتمع الكلي، وإنما تقتصر على من شملتهم الدراسة فقط.

9.3 خصائص عينة المبحوثين:

يوضح الجدول رقم (4.3) توزيع أفراد العينة وفق متغيرات الدراسة (الجنس، المحافظة، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، طبيعة العمل في قسم المباحث، سنوات الخبرة).

جدول رقم (4.3-أ): توزيع أفراد العينة وفق متغيرات الدراسة.

المتغيرات	البدائل	العدد	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	57	91.9
	أنثى	5	8.1
	المجموع	62	100
المحافظة التي يعمل بها أفراد العينة	محافظة نابلس	47	75.8
	محافظة أريحا والأغوار	15	24.2
	المجموع	62	100
العمر	25 سنة فأقل	14	22.6
	26-35 سنة	23	37.1
	26-45 سنة	13	21
	46-55 سنة	11	17.7
	56 سنة فأعلى	1	1.6
	المجموع	62	100
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط فأدنى	24	38.7
	بكالوريوس	33	53.2
	دبلوم عالي	2	3.2
	ماجستير فأعلى	3	4.8
	المجموع	62	100
التخصص العلمي	العلوم الطبيعيّة	1	1.6
	العلوم الاجتماعيّة	12	19.4
	العلوم التطبيقيّة	2	3.2
	العلوم الإنسانية	37	59.7
	توجيهي	10	16.1
	المجموع	62	100

جدول رقم (4.3-ب): توزيع أفراد العينة وفق متغيرات الدراسة.

طبيعة العمل في قسم المباحث العامة	التنظيم والإدارة	11	17.7
	البحث والتحري	23	37.1
	المصادر	4	6.5
	المتابعة والمعلومات	10	16.1
	الجرائم الاقتصاديّة	5	8.1
	الدائرة السياسية	5	8.1
	التخطيط والتدريب	4	6.5
	المجموع	62	100
سنوات الخبرة العلميّة	5 سنوات فأقل	14	22.6
	6-10 سنوات	14	22.6
	11-15 سنة	12	19.4
	16-20 سنة	4	6.5
	21 سنة فأكثر	18	29
	المجموع	62	100

تظهر النتائج في الجدول رقم (1.3) أن (91.9%) من أفراد العينة هم ذكور، مقابل (8.1%) منهم إناث، وهذا يشير إلى أن غالبية أفراد العينة هم من الذكور، وأما فيما يتعلق في **توزيع أفراد العينة وفقاً للمحافظة التي يعمل بها أفراد العينة** يتضح لنا من الجدول أن (75.8%) من أفراد العينة يعملون في محافظة نابلس، بينما يعمل (24.2%) منهم في محافظة أريحا والأغوار، بالتالي يمكن ملاحظة أن أغلب أفراد العينة ينتمون إلى محافظة نابلس، وفيما يخص **توزيع أفراد العينة وفقاً للعمر** تظهر النتائج أن (37.1%) من أفراد العينة تتراوح أعمارهم بين (26-35) سنة، تليهم الفئة العمرية (25) سنة فأقل بنسبة (22.6%)، أما الفئات العمرية الأخرى فتتوزع بين (21%) للفئة من (26-45) سنة، و(17.7%) للفئة من (46-55) سنة، و(1.6%) للفئة (56) سنة فأعلى، مما يدل على أن معظم أفراد العينة ينتمون إلى فئة الشباب (25-35 سنة)، بينما يُظهر الجدول فيما يتعلق في **توزيع أفراد العينة وفقاً للمؤهل العلمي** أن (53.2%) من أفراد العينة يحملون شهادة بكالوريوس، بينما (38.7%) منهم لديهم دبلوم متوسط أو أقل، كما يحمل

(3.2%) منهم دبلوم عالي و(4.8%) منهم يحملون ماجستير أو أعلى، هذا يعني أن غالبية أفراد العينة لديهم مؤهل بكالوريوس، وفيما يتعلق في **توزيع أفراد العينة وفقاً للتخصص العلمي** تظهر البيانات أن (59.7%) من أفراد العينة تخصصوا في العلوم الإنسانية، بينما تخصص (19.4%) منهم في العلوم الاجتماعيّة، و(16.1%) منهم حصلوا توجيهي فقط ولم يتخصصوا، و(1.6%) منهم في العلوم الطبيعيّة، و(3.2%) منهم في العلوم التطبيقيّة، وعليه تشير النتائج إلى أن التخصصات الأكثر شيوعاً بين أفراد العينة هي العلوم الإنسانية والاجتماعيّة، وبخصوص **توزيع أفراد العينة وفقاً لطبيعة العمل في قسم المباحث العامة:** يظهر الجدول أعلاه أن (37.1%) من أفراد العينة يعملون في قسم البحث والتحري، بينما يعمل (17.7%) منهم في قسم التنظيم والإدارة، و(16.1%) منهم يعملون في قسم المتابعة والمعلومات، و(8.1%) في كل من الجرائم الاقتصاديّة والدائرة السياسية، و(6.5%) منهم في قسم المصادر وقسم التخطيط والتدريب، وهذا يعني أن أقسام البحث والتحري والتنظيم والإدارة تمثل الحصة الأكبر من وظائف أفراد العينة في قسم المباحث العامة، وأخيرا وفيما يتعلق **في توزيع أفراد العينة وفقاً لسنوات الخبرة العلميّة** كما يظهر في الجدول، يتضح لنا أن (29%) من أفراد العينة لديهم خبرة عملية تتجاوز (21) سنة، بينما (22.6%) منهم لديهم خبرة تتراوح بين (6–10) سنوات و(22.6%) منهم بين 5 سنوات فأقل، أما الفئات الأخرى فتوزعت كما على النحو الآتي (19.4%) لديهم خبرة من (11–15) سنة، و(6.5%) لديهم خبرة من (16–20) سنة، وهذا يشير إلى أن معظم أفراد العينة يمتلكون خبرة عملية تتراوح بين (5–10) سنوات أو أكثر من (21) سنة، وفيما يتعلق في تحليل وتفسير النتائج أعلاه سوف يتم تحليلها وتفسيرها في الفصل الخامس، وذلك من خلال تحليل وتفسير النتائج المتعلقة بالفرضيات.

10.3 المعالجة الإحصائيّة:

تمت المعالجة الإحصائيّة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، وذلك بعد مراجعة وتدقيق البيانات في أداة الدراسة والتأكد مدى صلاحيتها للتحليل الإحصائي، حيث تم ترميزها وإدخالها إلى جهاز الحاسوب، وتم إجراء الاختبارات اللازمة والتي تتناسب مع موضوع الدراسة كما على النحو الآتي:

- **اختبار التوزيع الطبيعي (Skewness & Kurtosis):** تم استخدام معاملات الالتواء والتفلطح لفحص مدى انطباق التوزيع الطبيعي على البيانات.
- **التحليل العاملي الاستكشافي (Exploratory Factor Analysis – EFA):** تم استخدام التحليل العاملي للتحقق من صدق أداة الدراسة وتحديد مدى ملائمة الفقرات لقياس المتغيرات المعتمدة في الدراسة.
- **اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha):** تم حساب معامل الثبات كرونباخ ألفا لتقييم مدى اتساق الفقرات الداخلية لكل محور من محاور الدراسة.
- **بناء المؤشرات (Index Construction):** تم إنشاء المؤشرات من خلال حساب المتوسط الحسابي لكل إجابة من إجابات المبحوثين، بالإضافة إلى وصف المتغيرات باستخدام الأوساط الحسابيّة والتكرارات والتقدير اللفظي.
- **تحليل المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة:** تم حساب المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لوصف الفقرات والدرجات الكليّة للمحاور والأبعاد المختلفة.
- **اختبار ت للعينات المستقلة (Independent Samples t-test):** تم إجراء الاختبار للمقارنة بين متوسطين لمجموعتين مستقلتين بهدف التحقق من وجود فروق معنوية بينهما.
- **تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA):** تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لمقارنة متوسطات أكثر من مجموعتين، بهدف تحديد الفروق المعنوية بين هذه المتوسطات.
- **تحليل الانحدار (Regression Analysis):** تم استخدام تحليل الانحدار لفحص تأثير العوامل البيئيّة على ممارسة الجريمة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

1.4 المقدمة

يستعرض هذا الفصل تحليل وعرض نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها حول "العوامل البيئيّة وانعكاساتها على ممارسة الجريمة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار"، وذلك من خلال تحليل استجابات أفراد عينة الدراسة، كما يتناول الكشف عن العلاقات بين متغيرات البحث باستخدام الأساليب الإحصائيّة المناسبة، إلى جانب مناقشة النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة والتحقق من صحة الفرضيات المطروحة.

2.4 اختبار التوزيع الطبيعي (Normality Distribution Test):

تم استخراج قيمة الالتواء (Skewness) ومعامل التفلطح (Kurtosis) لمتغيرات الدراسة لاختبار مدى التوزيع الطبيعي للبيانات كما في الجدول رقم (1.4).

جدول رقم (1.4): اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة.

متغيرات الدراسة	المناخ	الغطاء النباتي	جرائم العنف	جرائم الممتلكات	درجات الحرارة	هطول الأمطار	مستوى الرطوبة	مستوى الضغط الجوي	الغطاء النباتي للمحافظة
N	62	62	62	62	62	62	62	62	62
Skewness	−.365	−.174	.841	1.029	.162	−.503	−.114	.262	.042
Std. Error of Skewness	.304	.304	.304	.304	.304	.304	.304	.304	.304
Kurtosis	1.148	.964	.501	1.865	−.677	−.728	.100	−.061	−.580
Std. Error of Kurtosis	.599	.599	.599	.599	.599	.599	.599	.599	.599

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن قيم الالتواء (Skewness) لمتغيرات الدراسة تتراوح بين (−0.503 و+1.029)، وبما أن هذه القيم تقع ضمن النطاق المقبول (−2 إلى +2) وفقاً لتوصيات جورج وماليري (George &Mallery, 2019)، فإن التوزيع لا يعاني من ميل كبير، مما يشير إلى قربه من التوزيع الطبيعي، أما بالنسبة لقيم التفلطح (Kurtosis) فقد تراوحت بين (−0.728 و +1.865)، وهي أيضاً ضمن الحدود المقبولة (−2 إلى +2) مما يدل على أن التوزيع لا يمتلك ذيولاً ثقيلة أو خفيفة بشكل غير طبيعي، وعليه وبناءً على هذه النتائج وبما أن جميع قيم الالتواء والتفلطح تقع ضمن النطاقات المقبولة وفقاً للدراسات السابقة (Guliyev,) (George & Mallery, 2019) (2024)، يمكن اعتبار توزيع البيانات قريباً من التوزيع الطبيعي وبالتالي لا توجد حاجة إلى تحويل البيانات، ويمكن استخدام التحليلات الإحصائيّة التي تفترض التوزيع الطبيعي بثقة.

3.4 المقياس المعتمد في الدراسة:

في تفسير النتائج تم الاعتماد على قراءة المتوسطات الحسابيّة على مستوى محاور وأبعاد الاستبانة وعلى مستوى الفقرات في كل بعد،، إضافة لذلك تم الاعتماد في تفسير النتائج على قراءة المتوسطات الحسابيّة على مستوى محاور وأبعاد الاستبانة وعلى مستوى الفقرات في كل بعد، حيث تم تحديد الدرجة إستنادًا إلى المقياس المعتمد للدراسة كما هو موضح في الجدول رقم (2.4).

جدول رقم (2.4): المقياس الوزني المعتمد في الدراسة.

التقدير اللفظي	المتوسط الحسابي	
	إلى	من
منخفضة جداً	1.80	1:00
منخفضة	2.60	1.81
متوسطة	3:40	2.61
مرتفعة	4:20	3:41
مرتفعة جداً	5:00	4:21

هنا تم احتساب نطاقات المتوسطات الحسابيّة بناءً على التوزيع العادل للمقياس الخماسي (1-5)، وذلك باستخدام المعادلة الآتية:

طول الفئة = (أعلى قيمة في المقياس – أدنى قيمة في المقياس) / عدد الفئات

$$0.8 = 5/ (1-5)$$

وعليه تم تقسيم نطاق المقياس من (1 إلى 5) فئات متساوية الطول.

4.4 عرض النتائج المتعلقة بأسئلة وفرضيات الدراسة:

للإجابة على أسئلة الدراسة، تم حساب المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لاستجابات أفراد العينة على فقرات أداة الدراسة، وذلك لمعرفة درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على مستوى المحاور والأبعاد والفقرات، كما على النحو الآتي:

1.4.4 النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة "ما واقع العوامل البيئيّة بأبعادها (المناخ، الغطاء النباتي) في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار؟":

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة ومعاملات التباين لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمحور العوامل البيئيّة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار، كما في جدول رقم (3.4).

جدول رقم (3.4): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة ومعاملات التباين لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمحور العوامل البيئيّة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار.

الرقم	أبعاد محور العوامل البيئيّة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	معامل التباين %	التقدير اللفظي
1	المناخ	3.36	0.662	%19.70	متوسطة
2	الغطاء النباتي	3.35	0.750	%22.39	متوسطة
الدرجة الكليّة لمحور العوامل البيئيّة		**3.36**	**0.618**	**%18.39**	**متوسطة**

أظهرت نتائج الجدول السابق أن واقع العوامل البيئيّة بأبعادها المناخ والغطاء النباتي في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار جاء بتقدير متوسط، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لمحور العوامل البيئيّة (3.36) بانحراف معياري قدره (0.618) ومعامل تباين بنسبة (18.39%)، وهذا يشير إلى درجة متوسطة من الاتفاق بين أفراد العينة حول تأثير العوامل البيئيّة في هذه المناطق.

وعلى مستوى كل بعد من أبعاد محور العوامل البيئيّة، فقد حصل بعد المناخ على المتوسط الحسابي (3.36) مع انحراف معياري مقداره (0.662) ومعامل تباين بنسبة (19.70%)، مما يعكس درجة متوسطة من التوافق بين المبحوثين حول تأثير المناخ على البيئة، وهذه النتيجة تشير إلى أن المناخ لا

يُنظر إليه على أنه عامل حاسم أو متغير بشكل كبير، وإنما يتم التعامل معه كعامل مؤثر بدرجة معتدلة على البيئة في المحافظتين، أما بالنسبة لبُعد الغطاء النباتي فقد حصل على متوسط حسابي بلغ (3.35) وانحراف معياري قدره (0.750) ومعامل تباين بنسبة (22.39%)، وهو ما يشير إلى وجود تباين أكبر نسبياً في استجابات أفراد العينة حول هذا البعد، وهذا التباين قد يكون ناتج عن اختلاف توزيع الغطاء النباتي بين المحافظتين، حيث تتميز أريحا والأغوار بطبيعة صحراوية مقارنة بنابلس التي تمتاز بتنوع نباتي أكبر، وتدل هذه النتائج على أن العوامل البيئيّة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار تُقيم بمستوى متوسط من قِبل المبحوثين، مما يشير إلى إدراكهم لأهميّة المناخ والغطاء النباتي وتأثيرهما على البيئة، ولكن دون أن تكون هذه التأثيرات شديدة الوضوح أو التباين بين المبحوثين.

أولاً: نتائج تحليل واقع المناخ:

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة ومعاملات التباين لاستجابات أفراد عينة الدراسة لبعد المناخ في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار، كما في جدول رقم (4.4):

جدول رقم (4.4-أ): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة ومعاملات التباين لاستجابات أفراد عينة الدراسة لبعد المناخ في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار مرتبة تنازلياً.

رقم الفقرة	فقرات بعد المناخ	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	معامل التباين	التقدير اللفظي
B2	الفارق بين درجات الحرارة في الليل والنهار	3.90	0.882	%22.62	مرتفعة
B3	انخفاض درجات الحرارة أثناء الليل	3.82	0.736	%19.27	مرتفعة
B1	مستوى درجات الحرارة في المتوسط العام (العليا، الدنيا)	3.71	0.733	%19.76	مرتفعة
B4	الفروق بين درجات الحرارة خلال فصول السنة الأربعة	3.63	0.945	%26.03	مرتفعة
B5	تركز الهطول في أشهر محددة من السنة	3.56	1.050	%29.49	مرتفعة
B11	الضغط الجوي في محافظتك نسبة لغيرها من المحافظات	3.34	0.940	%28.14	متوسطة

جدول رقم (4.4–ب): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة ومعاملات التباين لاستجابات أفراد عينة الدراسة لبعد المناخ في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار مرتبة تنازلياً.

B12	معدل الرطوبة في الهواء على مدار العام	3.19	0.902	%28.28	متوسطة
B7	شدة المنخفضات الجويّة (الهطول) في الأيام الماطرة	3.18	0.950	%29.87	متوسطة
B13	معدل الرطوبة في موسم الصيف نسبة للمواسم الأخرى	3.16	0.909	%28.77	متوسطة
B6	عدد الأيام الماطرة في السنة	3.13	0.877	%28.02	متوسطة
B8	الجريان السطحي (في بعض أيام السنة) نتيجة هطول الأمطار الكثيف	3.13	0.877	%28.02	متوسطة
B10	مستوى الضغط الجوي عموما	3.11	0.870	%27.97	متوسطة
B9	نسبة الثلوج إلى الأمطار من مجموع هطول الأمطار	2.84	1.027	%36.16	متوسطة
الدرجة الكليّة لبعد المناخ		**3.36**	**0.662**	**%19.70**	**متوسطة**

أظهرت نتائج الجدول السابق أن تقدير أفراد العينة لواقع المناخ في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار جاء بمستوى متوسط، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (3.36) بانحراف معياري قدره (0.662) ومعامل تباين بنسبة (19.70%)، ويشير هذا إلى تباين معتدل في آراء المبحوثين حول تأثير المناخ على البيئة في المحافظتين، مع وجود تفاوت بين بعض الجوانب المناخية التي حصلت على تقديرات مرتفعة وأخرى متوسطة، وتظهر النتائج بأن أكثر العوامل التي حصلت على تقدير مرتفع من قبل أفراد العينة هي تلك المتعلقة بدرجات الحرارة، حيث سجلت الفقرة الخاصة بالفارق بين درجات الحرارة في الليل والنهار أعلى متوسط حسابي بلغ (3.90) مع انحراف معياري (0.882) ومعامل تباين (22.62%)، مما يعكس وعياً واضحاً لدى المبحوثين حول التفاوت الحراري اليومي في هذه المحافظات، كما حصلت الفقرة المتعلقة بانخفاض درجات الحرارة أثناء الليل على متوسط حسابي قدره (3.82)، مما يعزز فكرة أن التغيرات الحرارية الليلية تشكل عاملاً مؤثراً في بيئة المحافظتين.

وجاءت الفروق بين درجات الحرارة خلال الفصول الأربعة بمتوسط حسابي (3.63)، مما يشير إلى إدراك المبحوثين لوجود تغيرات موسمية واضحة تؤثر على طبيعة المناخ في هذه المناطق، إضافة إلى ذلك فإن تركز الهطول المطري في أشهر معينة من السنة حصل على متوسط حسابي (3.56) ومعامل تباين مرتفع نسبياً (29.49%)، مما يشير إلى أن المبحوثين يدركون محدودية توزيع الأمطار على مدار العام وتأثير ذلك على البيئة، وحصلت بعض الفقرات على تقدير متوسط مثل معدل الرطوبة في الهواء على مدار العام (3.19)، ومستوى الضغط الجوي (3.11)، وعدد الأيام الماطرة (3.13)، حيث تعكس هذه النتائج أن هذه العوامل لا تُعتبر من أبرز الجوانب المناخية المؤثرة وفقاً لإجابات المبحوثين، أما أقل الجوانب المناخية تقديراً فكانت نسبة الثلوج إلى الأمطار من مجموع الهطول المطري، حيث سجلت متوسطاً حسابياً منخفضاً نسبياً (2.84) ومعامل تباين مرتفع (36.16%)، مما يشير إلى تفاوت واضح في استجابات المبحوثين حول هذا الجانب، ربما يعود ذلك إلى اختلاف توزيع الهطولات الثلجية بين المحافظتين، وتعكس هذه النتائج إدراك المبحوثين لأهم ملامح المناخ في نابلس وأريحا والأغوار، حيث تتمثل أهم التغيرات المناخية في درجات الحرارة والتفاوتات الفصلية، بينما تبدو العوامل الأخرى، مثل الرطوبة والضغط الجوي، أقل تأثيراً من وجهة نظر المبحوثين.

ثانياً: نتائج تحليل واقع الغطاء النباتي:

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة ومعاملات التباين لاستجابات أفراد عينة الدراسة لبعد الغطاء النباتي في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار، كما في جدول رقم (5.4).

جدول رقم (5.4): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة ومعاملات التباين لاستجابات أفراد عينة الدراسة لبعد الغطاء النباتي في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار مرتبة تنازلياً.

رقم الفقرة	فقرات بعد الغطاء النباتي	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	معامل التباين	التقدير اللفظي
C4	جمال الغطاء النباتي	3.50	0.825	%23.57	مرتفعة
C1	كثافة الغطاء النباتي على مدار العام	3.42	0.801	%23.42	مرتفعة
C6	توفر المساحات خضراء	3.42	0.897	%26.23	مرتفعة
C5	كثافة الغطاء النباتي النسبية على مدار مواسم السنة	3.34	0.809	%24.22	متوسطة
C3	تنوع الغطاء النباتي	3.34	0.886	%26.53	متوسطة
C2	التوزيع المكاني للغطاء النباتي على المحافظة	3.31	0.861	%26.01	متوسطة
C9	جودة الغطاء النباتي	3.27	0.813	%24.86	متوسطة
C8	زيادة المساحات الخضراء	3.27	0.813	%27.86	متوسطة
C7	انتشار الغطاء النباتي	3.27	0.813	%24.86	متوسطة
الدرجة الكليّة لبعد الغطاء النباتي		**3.35**	**0.750**	**%22.39**	**متوسطة**

أظهرت نتائج الجدول السابق أن تقدير أفراد العينة لواقع الغطاء النباتي في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار جاء بمستوى متوسط، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا البعد (3.35) بانحراف معياري قدره (0.750) ومعامل تباين (22.39%)، وتشير هذه القيم إلى أن استجابات المبحوثين حول تأثير الغطاء النباتي تتسم بدرجة من التباين، إلا أن التقدير العام يشير إلى مستوى متوسط من توفر وتوزيع الغطاء النباتي في المحافظتين، وحصلت الفقرات المتعلقة بجمال وكثافة الغطاء النباتي على أعلى المتوسطات الحسابيّة، حيث جاء تقييم "جمال الغطاء النباتي" بأعلى متوسط حسابي (3.50) مع انحراف معياري (0.825) ومعامل تباين (23.57%)، مما يعكس إدراك المبحوثين للقيمة الجمالية للغطاء النباتي في المحافظتين، كما حصلت الفقرة المتعلقة بـ"كثافة الغطاء النباتي على مدار العام" على متوسط حسابي (3.42)، مما يدل على أن المبحوثين يرون أن هناك تواجداً نسبياً للنباتات خلال العام، وإن كان ذلك قد يختلف بين المواسم والمناطق المختلفة داخل المحافظتين، أما الفقرة "توفر المساحات الخضراء" فقد جاءت أيضاً بتقدير مرتفع نسبياً بمتوسط حسابي (3.42)، إلا أن معامل التباين (26.23%) يشير إلى اختلاف واضح في وجهات نظر المبحوثين حول مدى انتشار المساحات الخضراء في بيئاتهم، قد يكون هذا التباين ناتجاً عن الفروقات البيئيّة بين نابلس التي تتمتع بغطاء نباتي أكثر كثافة، مقارنة بأريحا والأغوار ذات الطبيعة شبه الصحراوية، وجاءت باقي الفقرات

بتقدير متوسط، حيث حصلت الفقرة "كثافة الغطاء النباتي النسبية على مدار المواسم" على متوسط حسابي (3.34)، مما يشير إلى تفاوت ملحوظ في كثافة الغطاء النباتي عبر الفصول المختلفة، كما أن فقرة "تنوع الغطاء النباتي" جاءت بنفس المتوسط تقريباً (3.34)، مما يعكس رؤية المبحوثين لوجود تنوع نباتي محدود في المحافظتين.

أما الفقرات المتعلقة بجودة وانتشار وزيادة المساحات الخضراء فقد سجلت متوسطات حسابية متقاربة بلغت (3.27)، مما يدل على إدراك المبحوثين لوجود بعض التحديات في تحسين جودة الغطاء النباتي وتوسيع نطاق المساحات الخضراء، وهو ما قد يرتبط بعوامل بيئية مثل المناخ ونوعية التربة، فضلاً عن السياسات التخطيطية والعمرانية في هذه المحافظات، وهنا تعكس هذه النتائج تقييماً متوسطاً لواقع الغطاء النباتي في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار، حيث يبدو أن المبحوثين يدركون أهميّة وجمال الغطاء النباتي، ولكنهم أيضاً يعبرون عن تباين في وجهات نظرهم حول كثافته وتوزيعه وجودته، وقد يكون هذا التباين انعكاساً للاختلافات الجغرافيّة بين المحافظتين، حيث تمتاز نابلس بتضاريس جبلية وغطاء نباتي أكثر تنوعاً مقارنة بأريحا والأغوار التي يغلب عليها المناخ الجاف وتأثير التصحر.

2.4.4 النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة "ما واقع ممارسة الجريمة بأبعادها (جرائم العنف، جرائم الممتلكات) في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار؟":

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة ومعاملات التباين لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمحور ممارسة الجريمة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار، كما في جدول رقم (6.4).

جدول رقم (6.4): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة ومعاملات التباين لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمحور ممارسة الجريمة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار.

الرقم	أبعاد محور ممارسة الجريمة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	معامل التباين	التقدير اللفظي
1	جرائم العنف	3.06	0.566	%18.50	متوسطة
2	جرائم الممتلكات	3.26	0.505	%15.49	متوسطة
الدرجة الكليّة لمحور ممارسة الجريمة		**3.18**	**0.475**	**%14.94**	**متوسطة**

أظهرت نتائج الدراسة أن واقع ممارسة الجريمة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار جاء بتقدير متوسط، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.18) بانحراف معياري (0.475) ومعامل تباين (14.94%)، مما يشير إلى تباين محدود في آراء أفراد العينة حول انتشار الجريمة في المنطقة، وعند تحليل أبعاد الجريمة تبين أن جرائم الممتلكات سجلت متوسطاً حسابياً أعلى (3.26) مقارنة بجرائم العنف (3.06)، مما يشير إلى أن المبحوثين يرون أن جرائم الممتلكات أكثر شيوعاً من جرائم العنف، كما أظهر معامل التباين لجرائم الممتلكات (15.49%) تقارباً أكبر في وجهات النظر مقارنة بجرائم العنف التي بلغ معامل تباينها (18.50%)، مما يعكس اختلافاً نسبياً في تصورات الأفراد حول مدى انتشار هذه الجرائم، حيث تعكس هذه النتائج إدراك المبحوثين لوجود مستوى متوسط من الجريمة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار، مع اعتبار جرائم الممتلكات أكثر انتشاراً نسبياً من جرائم العنف.

أولاً: نتائج تحليل واقع جرائم العنف:

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة ومعاملات التباين لاستجابات أفراد عينة الدراسة لبعد جرائم العنف في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار، كما في جدول رقم (7.4).

جدول رقم (7.4): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة ومعاملات التباين لاستجابات أفراد عينة الدراسة لبعد جرائم العنف في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار مرتبة تنازلياً.

رقم الفقرة	فقرات بعد جرائم العنف	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	معامل التباين	التقدير اللفظي
D3	التهديد بالاعتداء	3.66	0.745	%20.36	مرتفعة
D4	المشاجرات	3.63	0.773	%21.29	مرتفعة
D5	الإيذاء	3.61	0.754	%20.89	مرتفعة
D9	التحرش الجنسي	3.31	0.898	%27.13	متوسطة
D8	الزنا	3.23	1.015	%31.42	متوسطة
D10	إفساد الرابطة الزوجية	3.06	0.847	%27.68	متوسطة
D2	الشروع بالقتل	3.06	0.847	%27.68	متوسطة
D1	القتل	2.48	0.864	%34.84	منخفضة
D7	هتك العرض	2.45	0.881	%35.96	منخفضة
D6	الاغتصاب	2.15	0.903	%42.00	منخفضة
الدرجة الكليّة لبعد جرائم العنف		**3.06**	**0.566**	**%18.50**	**متوسطة**

أظهرت نتائج الجدول السابق أن تقدير أفراد العينة لواقع جرائم العنف في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار جاء بمستوى متوسط، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا البعد (3.06) بانحراف معياري (0.566) ومعامل تباين (18.50%)، حيث تشير هذه النتائج إلى أن المبحوثين في الدراسة يدركون وجود جرائم عنف في هذه المناطق لكن بمستوى متوسط دون أن تكون منتشرة بشكل كبير أو ملفت، ويتضح عند تحليل فقرات جرائم العنف أن الجرائم المرتبطة بالاعتداءات المباشرة مثل (التهديد بالاعتداء، المشاجرات، الإيذاء) حصلن على أعلى التقديرات، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الجرائم (3.66)، (3.63)، و(3.61) على التوالي، مما يشير إلى أنها أكثر أشكال العنف شيوعاً في المحافظتين وفق رأي المبحوثين، كما أن معاملات التباين لهذه الجرائم تراوحت بين (20.36%) و(21.29%)، مما يدل على توافق نسبي في آراء العينة حول انتشارها، وجاءت الجرائم ذات الطابع الأخلاقي، مثل (التحرش الجنسي، الزنا، إفساد الرابطة الزوجية) بمستويات تقدير متوسطة، حيث حصل التحرش الجنسي على متوسط حسابي (3.31)، في حين بلغ متوسط الزنا (3.23)، وإفساد الرابطة الزوجية (3.06)، إضافة إلى أن هذه الجرائم تميزت أيضاً بمعاملات تباين مرتفعة نسبياً، مثل

(31.42%) للزنا و(27.68%) لإفساد الرابطة الزوجية، وهذا يشير إلى تباين في وجهات نظر المبحوثين حول مدى انتشارها بسبب الفروق الثقافية والاجتماعيّة بين المحافظتين.

أما فيما يتعلق بالجرائم الأكثر خطورة مثل (الشروع بالقتل، القتل، هتك العرض، الاغتصاب) فقد حصلت على أقل التقديرات، حيث جاءت جريمة القتل بمعدل (2.48)، وهتك العرض (2.45)، والاغتصاب (2.15)، مما يشير إلى أنها تُعتبر الأقل انتشاراً وفق آراء المبحوثين، بالإضافة إلى ذلك كانت معاملات التباين لهذه الجرائم مرتفعة، لا سيما جريمة الاغتصاب التي سجلت أعلى معدل تباين (42.00%)، مما يعكس اختلافاً كبيراً في تقييم المبحوثين لوجود هذه الجريمة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار، ويعكس أن جرائم العنف في هذه المناطق تتوزع بشكل غير متساوي، حيث تنتشر الجرائم المرتبطة بالمشاجرات والاعتداءات أكثر من الجرائم الأخلاقية أو الجرائم ذات الطابع الجنائي الخطير مثل القتل والاغتصاب.

ثانياً: نتائج تحليل واقع الجرائم ضد الممتلكات:

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة ومعاملات التباين لاستجابات أفراد عينة الدراسة لبعد الجرائم ضد الممتلكات في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار، كما في الجدول رقم (8.4).

جدول رقم (8.4-أ): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة ومعاملات التباين لاستجابات أفراد عينة الدراسة لبعد الجرائم ضد الممتلكات في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار مرتبة تنازلياً.

رقم الفقرة	فقرات بعد الجرائم ضد الممتلكات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	معامل التباين	التقدير اللفظي
E1	السرقة	3.98	0.558	%14.02	مرتفعة
E2	التخطيط للسرقة	3.81	0.721	%18.92	مرتفعة
E8	النشل	3.65	0.770	%21.10	مرتفعة
E3	شراء سلع مسروقة وحيازتها	3.63	0.683	%18.82	مرتفعة
E5	الاحتيال	3.56	0.692	%19.44	مرتفعة
E4	النصب	3.56	0.668	%18.76	مرتفعة
E9	إساءة الائتمان	3.15	0.596	%18.92	متوسطة

جدول رقم (8.4–ب): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة ومعاملات التباين لاستجابات أفراد عينة الدراسة لبعد الجرائم ضد الممتلكات في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار مرتبة تنازلياً.

E12	التهرب الضريبي	3.10	0.824	%26.58	متوسطة
E11	التزوير	3.02	0.757	%25.07	متوسطة
E10	الاختلاس	2.94	0.847	%28.81	متوسطة
E13	الرشاوي	2.90	0.863	%29.76	متوسطة
E7	السلب	2.61	0.912	%34.94	متوسطة
E6	السطو المسلح	2.52	0.882	%35.00	منخفضة
الدرجة الكليّة لبعد جرائم الممتلكات		**3.26**	**0.505**	**%15.49**	**متوسطة**

أظهرت نتائج الجدول السابق أن تقدير أفراد العينة لواقع جرائم الممتلكات في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار جاء بمستوى متوسط، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا البعد (3.26) بانحراف معياري (0.505) ومعامل تباين (15.49%)، حيث تشير هذه النتائج إلى إدراك المبحوثين لانتشار هذه الجرائم بدرجة متوسطة، مع تفاوت في تقدير مدى شيوع كل نوع منها هذا من جانب، ومن جانب آخر يتضح لنا عند تحليل تفاصيل جرائم الممتلكات أن السرقة والتخطيط لها كانتا أكثر الجرائم انتشاراً وفقاً لاستجابات المبحوثين، حيث حصلت السرقة على أعلى متوسط حسابي (3.98) تليها جريمة التخطيط للسرقة بمتوسط (3.81)، مما يعكس انتشار هذه الظاهرة بشكل ملحوظ، كما أن معاملات التباين لهذه الجرائم منخفضة نسبياً، مما يدل على اتفاق كبير بين المبحوثين حول شيوعها، وجاءت جرائم مثل النشل (3.65)، شراء السلع المسروقة وحيازتها (3.63)، الاحتيال (3.56)، والنصب (3.56) بمستويات مرتفعة، ما يشير إلى أنها تمثل تحديات ملموسة في هذه المناطق، وتعكس هذه الجرائم أشكالاً مختلفة من الاعتداء على الممتلكات، سواء عن طريق السرقة المباشرة أو الاحتيال والخداع، وهو ما يتماشى مع السياقات الاجتماعيّة والاقتصاديّة التي قد تسهم في انتشار هذه الظواهر.

أمّا بالنسبة للجرائم ذات الطابع المالي والإداري مثل إساءة الائتمان (3.15)، التهرب الضريبي (3.10)، التزوير (3.02)، الاختلاس (2.94)، والرشاوي (2.90)، فقد جاءت بتقديرات متوسطة ومعاملات تباين مرتفعة، لا سيما الاختلاس (28.81%) والرشاوي (29.76%)، هذا يعني وجود اختلاف في وجهات نظر المبحوثين حول مدى انتشارها، وهو ما قد يعكس تفاوت الوعي بهذه الجرائم بين الأفراد أو اختلاف الخبرات الشخصية في التعامل معها، أما الجرائم الأقل انتشاراً وفقاً للمبحوثين

فقد كانت السلب (2.61) والسطو المسلح (2.52)، حيث حصلتا على أدنى التقديرات، مما يشير إلى أنها أقل حدوثاً مقارنة بالجرائم الأخرى، ومع ذلك فإن معاملات التباين لهذه الجرائم كانت مرتفعة (34.94%) للسلب و(35.00%) للسطو المسلح، ما يعكس اختلافاً في الإدراك المجتمعي لوجود هذه الجرائم بين مختلف المبحوثين، وعليه ومما سبق نرى أن نتائج الجرائم ضد الممتلكات في هذه المحافظتين تعكس تتفاوتا في انتشارها، حيث تتركز بشكل أكبر في جرائم السرقة، النشل، والاحتيال، في حين أن الجرائم ذات الطابع المالي أو الإداري تُقيم بمستويات متوسطة، مع وجود تباين واضح في تقدير مدى انتشارها، أما الجرائم العنيفة المرتبطة بالممتلكات، مثل السلب والسطو المسلح، فتبدو أقل انتشاراً وهو ما قد يكون مرتبطاً بعوامل أمنية وقانونية تحد من حدوثها.

3.4.4 النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة "ما واقع انعكاس العوامل البيئيّة على ممارسة الجريمة بالأبعاد (درجات الحرارة، هطول الأمطار، مستوى الرطوبة، مستوى الضغط الجوي، الغطاء النباتي في المحافظة) في محافظة نابلس وأريحا والأغوار؟".

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة ومعاملات التباين لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمحور انعكاس العوامل البيئيّة على ممارسة الجريمة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار، كما في جدول رقم (9.4).

جدول رقم (9.4): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة ومعاملات التباين لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمحور انعكاس العوامل البيئيّة على ممارسة الجريمة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار.

الرقم	أبعاد محور انعكاس العوامل البيئيّة على الجريمة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	معامل التباين	التقدير اللفظي
1	درجات الحرارة	3.10	0.713	%23.00	متوسطة
2	هطول الأمطار	3.44	0.722	%20.99	مرتفعة
3	مستوى الرطوبة	3.13	0.796	%25.43	متوسطة
4	مستوى الضغط الجوي	2.94	0.806	%27.41	متوسطة
5	الغطاء النباتي للمحافظة	2.77	0.910	%32.85	متوسطة
الدرجة الكليّة للمحور		**3.06**	**0.685**	**%22.39**	**متوسطة**

تشير نتائج الدراسة إلى أن انعكاس العوامل البيئيّة على ممارسة الجريمة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار جاء بتقدير متوسط، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.06) بانحراف معياري (0.685) ومعامل تباين (22.39%)، إن هذه النتيجة تشير إلى أن المبحوثين في الدراسة يدركون وجود تأثير للعوامل البيئيّة على النشاط الإجرامي، لكنه ليس تأثيراً حاسماً أو مباشرا بل بدرجة متوسطة، كما وتشير نتائج تحليل أبعاد هذا المحور أن هطول الأمطار حصل على أعلى متوسط حسابي (3.44) مع انحراف معياري (0.722) ومعامل تباين (20.99%)، مما يشير إلى أن المبحوثين يعتبرون هطول الأمطار عاملاً مهماً يمكن أن يؤثر على ممارسة الجريمة، سواء من حيث الحد منها بسبب الظروف الجويّة غير الملائمة، أو من حيث التسبب في جرائم معينة مثل السرقات أو الاعتداءات المرتبطة بحالات الطوارئ الجويّة.

أما درجات الحرارة فقد حصلت على متوسط حسابي (3.10) ومعامل تباين (23.00%)، مما يعكس اعتقاد المبحوثين بأن ارتفاع أو انخفاض درجات الحرارة قد يؤثر على سلوك الأفراد والجريمة، حيث تشير بعض الدراسات إلى ارتباط ارتفاع درجات الحرارة بزيادة معدلات جرائم العنف نتيجة التوتر والضغط النفسي المصاحب للطقس الحار، وبالنسبة إلى مستوى الرطوبة فقد حصل على متوسط حسابي (3.13) ومعامل تباين (25.43%)، مما يدل على تفاوت وجهات النظر حول تأثيره، فقد يكون للرطوبة دور في التأثير على الحالة المزاجية للأفراد، مما قد يزيد من احتمال وقوع بعض الجرائم، لكنه ليس عاملاً ذا تأثير قوي وفق تقدير المبحوثين.

أما مستوى الضغط الجوي فقد جاء بتقدير متوسط (2.94) مع انحراف معياري (0.806) ومعامل تباين مرتفع (27.41%)، مما يدل على وجود تباين كبير بين آراء المبحوثين حول أثره على الجريمة، قد يعود ذلك إلى أن تأثير الضغط الجوي قد يكون غير واضح أو ملموس بالمقارنة مع العوامل البيئيّة الأخرى، وجاء الغطاء النباتي للمحافظة بأقل متوسط حسابي (2.77) ومعامل تباين مرتفع (32.85%)، مما يعكس تبايناً كبيراً بين المبحوثين حول مدى تأثيره على الجريمة، حيث من المحتمل أن يؤثر الغطاء النباتي من خلال توفير بيئة أكثر أماناً أو على العكس مناطق منعزلة تسهل ارتكاب بعض الجرائم.

وعليه نرى من النتائج علاه أن العوامل البيئيّة تلعب دوراً متوسط التأثير في معدلات الجريمة، حيث يُنظر إلى هطول الأمطار ودرجات الحرارة على أنهما الأكثر ارتباطاً بوقوع الجرائم، في حين أن مستوى الضغط الجوي والغطاء النباتي أقل ارتباطاً وفقاً لآراء المبحوثين.

أولاً: نتائج تحليل واقع درجات الحرارة:

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة ومعاملات التباين لاستجابات أفراد عينة الدراسة لبعد درجات الحرارة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار، كما في جدول رقم (10.4).

جدول رقم (10.4): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة ومعاملات التباين لاستجابات أفراد عينة الدراسة لبعد درجات الحرارة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار مرتبة تنازلياً.

رقم الفقرة	فقرات بعد درجات الحرارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	معامل التباين	التقدير اللفظي
F3	الشعور بالإحباط نتيجة انخفاض الدخل	3.77	0.931	%24.69	مرتفعة
F5	زيادة ممارسة العنف كنتيجة لزيادة النشاط الاجتماعي في الأماكن العامة	3.47	0.970	%27.95	مرتفعة
F6	زيادة جرائم التحرش	3.44	0.934	%27.15	مرتفعة
F2	زيادة نشوب الخلافات كنتيجة لزيادة الاحتكاك الاجتماعي	3.31	0.781	%23.60	متوسطة
F4	زيادة العدوانية في اتخاذ القرارات	3.15	0.956	%30.35	متوسطة
F1	زيادة التوتر	3.06	0.885	%28.92	متوسطة
F9	زيادة الجرائم ضد الأموال	3.02	0.932	%30.86	متوسطة
F8	زيادة الجرائم ضد الأنفس (الآخرين)	2.94	0.866	%29.46	متوسطة
F7	زيادة جرائم التهريب	2.94	0.973	%33.10	متوسطة
F10	زيادة جرائم القتل	2.61	0.981	%37.59	متوسطة
F11	زيادة جرائم الخطف	2.45	0.986	%40.24	منخفضة
الدرجة الكليّة لبعد درجات الحرارة		**3.10**	**0.713**	**%23.00**	**متوسطة**

أظهرت نتائج الجدول أعلاه أن تأثير درجات الحرارة على ممارسة الجريمة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار جاء بتقدير متوسط، حيث بلغ المتوسط الحسابي لبعد درجات الحرارة (3.10) بانحراف

معياري (0.713) ومعامل تباين (23.00%)، مما يعكس وجود تأثير عام لدرجات الحرارة على بعض مظاهر الجريمة والتوتر الاجتماعي، كما أظهرت النتائج أن الفقرة "الشعور بالإحباط نتيجة انخفاض الدخل" حصلت على أعلى متوسط حسابي (3.77) مع انحراف معياري (0.931) ومعامل تباين (24.69%)، مما يشير إلى اتفاق واضح بين أفراد العينة على أن التغيرات في درجات الحرارة تؤثر على مستويات الدخل، وبالتالي على مستوى الإحباط الذي قد ينعكس على السلوك الإجرامي، أما الفقرة "زيادة ممارسة العنف كنتيجة لزيادة النشاط الاجتماعي في الأماكن العامة" فقد حصلت على متوسط حسابي (3.47) مع انحراف معياري (0.970) ومعامل تباين (27.95%)، مما يشير إلى أن درجات الحرارة المرتفعة قد تؤدي إلى زيادة النشاط الاجتماعي، والذي بدوره يزيد من فرص الاحتكاك والمواجهات العنيفة، كما حصلت الفقرة "زيادة جرائم التحرش" على متوسط حسابي (3.44) وانحراف معياري (0.934) ومعامل تباين (27.15%)، مما يعكس تصورات أفراد العينة حول تأثير درجات الحرارة المرتفعة في زيادة السلوكيّات العدوانية مثل التحرش، نتيجة ارتفاع التوتر والانفعالات، أما الفقرة "زيادة نشوب الخلافات كنتيجة لزيادة الاحتكاك الاجتماعي" فقد حصلت على متوسط حسابي (3.31) بانحراف معياري (0.781) ومعامل تباين (23.60%)، مما يشير إلى أن ارتفاع درجات الحرارة قد يؤدي إلى زيادة فرص التفاعل بين الأفراد، الأمر الذي قد يرفع من احتمال حدوث النزاعات، وبالنسبة للفقرة "زيادة العدوانية في اتخاذ القرارات" فقد حصلت على متوسط حسابي (3.15) وانحراف معياري (0.956) ومعامل تباين (30.35%)، مما يعكس تفاوتا أكبر في الآراء حول تأثير درجات الحرارة على السلوك العدواني واتخاذ القرارات المتسرعة، أما الفقرة "زيادة التوتر" فقد سجلت متوسط حسابي (3.06) مع انحراف معياري (0.885) ومعامل تباين (28.92%)، مما يشير إلى أن درجات الحرارة تؤثر على مستويات التوتر النفسي، وهو ما قد يكون له انعكاسات على معدلات الجريمة، وبالنسبة للفقرة "زيادة الجرائم ضد الأموال" فقد حصلت على متوسط حسابي (3.02) مع انحراف معياري (0.932) ومعامل تباين (30.86%)، مما يشير إلى احتمالية وجود علاقة بين التغيرات في درجات الحرارة وارتفاع جرائم السرقة والاحتيال، أما الفقرة "زيادة الجرائم ضد الأنفس (الآخرين)" فقد حصلت على متوسط حسابي (2.94) مع انحراف معياري (0.866) ومعامل تباين (29.46%)، مما يعكس درجة معتدلة من التفاوت في آراء المبحوثين حول العلاقة بين درجات الحرارة والعنف الجسدي.

وفيما يتعلق بالفقرة "زيادة جرائم التهريب" فقد حصلت على متوسط حسابي (2.94) مع انحراف معياري (0.973) ومعامل تباين (33.10%)، مما يشير إلى تفاوت واضح في وجهات نظر المبحوثين حول تأثير درجات الحرارة على هذه الجريمة، أما الفقرة "زيادة جرائم القتل" فقد سجلت متوسط حسابي (2.61) مع انحراف معياري (0.981) ومعامل تباين (37.59%)، مما يعكس وجود تباين كبير في الآراء حول العلاقة بين درجات الحرارة وجرائم القتل، في حين كانت الفقرة "زيادة جرائم الخطف" هي الأقل تقديراً بمتوسط حسابي (2.45) وانحراف معياري (0.986) ومعامل تباين (40.24%)، مما يشير إلى أن المبحوثين لم يعتبروا أن درجات الحرارة تؤثر بشكل كبير على معدلات جرائم الخطف، إن ما سبق من نتائج يُظهر لنا أن ارتفاع درجات الحرارة قد يكون له تأثير على بعض أنواع الجرائم، خاصة العنف الناتج عن التفاعل الاجتماعي، والتحرش، وزيادة التوتر والعدوانية، ومع ذلك فإن معاملات التباين المرتفعة لبعض الفقرات تشير إلى وجود تباين واضح في وجهات نظر المبحوثين، مما قد يدل على أن العوامل الأخرى مثل الظروف الاقتصاديّة والاجتماعيّة قد تلعب دوراً أكثر أهميّة في تفسير العلاقة بين درجات الحرارة والجريمة.

ثانياً: نتائج تحليل واقع هطول الأمطار

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة ومعاملات التباين لاستجابات أفراد عينة الدراسة لبعد هطول الأمطار في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار، كما هو موضح في الجدول رقم (11.4).

جدول رقم (11.4): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة ومعاملات التباين لاستجابات أفراد عينة الدراسة لبعد هطول الأمطار في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار مرتبة تنازلياً.

رقم الفقرة	فقرات بعد هطول الأمطار	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	معامل التباين	التقدير اللفظي
G3	تراجع في الحركة الاقتصاديّة مما يحفز على البحث عن فرص متمثلة في ممارسة الجرائم لجني الأموال بسرعة	3.66	0.886	%24.21	مرتفعة
G1	تجنب خروج الناس للقيام بالنشاطات الخارجية مما يعطي المجرمين فرص انسب لممارسة الجرائم	3.65	0.812	%22.25	مرتفعة
G8	اندفاع البعض إلى ممارسة الجرائم بحثًا عن مصادر دخل لعدم وجود مصادر الدخل الثابتة	3.63	0.945	%26.03	مرتفعة
G7	توفير بيئة مناسبة لإخفاء الجرائم مما يشجع المجرمين على زيادة وتيرة نشاطهم الإجرامي.	3.58	1.080	%30.17	مرتفعة
G4	ازدحام حركة المرور مما قد يؤدي إلى زيادة الاعتداءات المرتبطة بالتنقل	3.52	0.844	%23.98	مرتفعة
G5	تدهور المزاج العام للأفراد	3.24	0.935	%28.86	متوسطة
G2	زيادة التوتر لدى الأفراد الذين يعانون من ضغوط نفسية	3.23	0.734	%22.72	متوسطة
G6	إعاقة عمل الشرطة	3.05	0.858	%28.13	متوسطة
الدرجة الكليّة لبعد هطول الأمطار		**3.44**	**0.722**	**%20.99**	**مرتفعة**

أظهرت نتائج الجدول أعلاه أن تأثير هطول الأمطار على ممارسة الجريمة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار كان بتقدير مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي لبعد هطول الأمطار (3.44) بانحراف معياري قدره (0.722) ومعامل تباين (20.9%)، وهو معامل منخفض نسبياً مما يدل على تقارب استجابات أفراد العينة حول تأثير هطول الأمطار على الجرائم، وهذا يشير إلى أن هطول الأمطار له تأثير قوي على سلوك الأفراد ويحفز زيادة في بعض أنواع الجرائم، وهذا التقدير المرتفع يعكس دور الظروف المناخية المتمثلة في الأمطار في خلق بيئة قد تسهم في زيادة النشاط الإجرامي في بعض الحالات، فبعد تحليل الفقرات المتعلقة بهذا البعد نجد أن "تراجع في الحركة الاقتصاديّة مما

يحفز على البحث عن فرص متمثلة في ممارسة الجرائم لجني الأموال بسرعة" حصلت على أعلى تقدير (3.66) مع انحراف معياري (0.886) ومعامل تباين (24.21%) وهو معامل منخفض نسبياً، مما يعني أن معظم أفراد العينة يتفقون على أن تراجع الحركة الاقتصاديّة يسهم في زيادة الجريمة، كما سجلت فقرة "تجنب خروج الناس للقيام بالنشاطات الخارجية مما يعطي المجرمين فرصاً أنسب لممارسة الجرائم" أيضاً تقديراً مرتفعاً (3.65) مع انحراف معياري (0.812) ومعامل تباين (22.25%)، وهو الأقل بين الفقرات، مما يشير إلى تجانس مرتفع في آراء المبحوثين حول هذه العلاقة، كما أظهرت فقرات أخرى مثل "اندفاع البعض إلى ممارسة الجرائم بحثاً عن مصادر دخل لعدم وجود مصادر الدخل الثابتة" (3.63) و"توفير بيئة مناسبة لإخفاء الجرائم مما يشجع المجرمين على زيادة وتيرة نشاطهم الإجرامي" (3.58) تقديرات مرتفعة أيضاً مع انحرافات معيارية عالية، حيث بلغ معامل التباين لهذه الفقرات (26.03%) و(30.17%) على التوالي، مما يشير إلى وجود تباين أكبر في آراء العينة حول مدى تأثير هذه العوامل على الجرائم.

أما بالنسبة لبعض الفقرات مثل "ازدحام حركة المرور مما قد يؤدي إلى زيادة الاعتداءات المرتبطة بالتنقل" (3.52)، فقد حصلت على تقدير مرتفع أيضاً، مما يدل على أن هطول الأمطار يساهم في زيادة الازدحام ويعزز من فرص حدوث الاعتداءات بسبب صعوبة التنقل، مع ذلك فإن معامل التباين (23.98%) يشير إلى مستوى متوسط من التباين في آراء المبحوثين، أما بالنسبة لبقية الفقرات المتعلقة بتدهور المزاج العام للأفراد (3.24)، وزيادة التوتر لدى الأفراد الذين يعانون من ضغوط نفسية (3.23)، فقد تم تسجيل تقدير متوسط، مما يعكس تأثيراً أقل وضوحاً في هذه المجالات، ويظهر معامل التباين لهاتين الفقرتين (28.86%) و(22.72%) على التوالي، مما يشير إلى تفاوت نسبي في آراء المبحوثين، خاصة فيما يتعلق بتأثير المزاج العام على الجريمة، وكذلك فقرات "إعاقة عمل الشرطة" (3.05) سجلت تقديراً متوسطاً، مما يشير إلى أن تأثير هطول الأمطار على أداء الشرطة لم يكن بالحجم الكبير نفسه الذي يؤثر على الجرائم الأخرى، ولكن بوجود معامل تباين (28.13%)، ما يدل على اختلاف ملحوظ بين آراء المبحوثين حول هذا التأثير، وعليه ومما سبق من نتائج يتضح لنا أن هناك تقارباً في معاملات التباين في وجهات النظر حول تأثير بعض العوامل، مثل تجنب النشاطات الخارجية، بينما هناك تباين أكبر حول تأثير الأمطار على تدهور المزاج العام وإعاقة عمل الشرطة. وهنا تدل هذه النتائج على أن هطول الأمطار يؤثر بشكل كبير على النشاط الإجرامي في المنطقة، حيث يسهم في تعطيل الأنشطة الاقتصاديّة، ويزيد من فرص المجرمين لممارسة الجرائم

في بيئة أقل حركة وأكثر انعزالاً، بينما يظهر تأثير أقل على بعض الأبعاد مثل تدهور المزاج العام أو إعاقة عمل الشرطة.

ثالثاً: نتائج تحليل واقع مستوى الرطوبة.

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب لمتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة ومعاملات التباين لاستجابات أفراد عينة الدراسة لبعد مستوى الرطوبة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار، كما في الجدول رقم (12.4).

جدول رقم (12.4): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة ومعاملات التباين لاستجابات أفراد عينة الدراسة لبعد مستوى الرطوبة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار مرتبة تنازلياً.

رقم الفقرة	فقرات بعد مستوى الرطوبة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	معامل التباين	التقدير اللفظي
H3	زيادة النشاطات الاجتماعيّة في الهواء الطلق (سهرات، حفلات) مما يزيد من التفاعل الاجتماعي ويزيد من ممارسة الجرائم	3.60	1.032	%28.67	مرتفعة
H2	التأثير على توتر الأفراد وبالتالي قدرتهم على التعامل مع الضغوط اليومية مما يزيد من ممارسة الجرائم	3.27	0.926	%28.32	متوسطة
H1	تدهور الحالة النفسية يزيد من ممارسة الجرائم	3.26	0.940	%28.83	متوسطة
H4	تغييرات في الأنشطة اليومية للأشخاص (تغييرات في الروتين الشخصي، أنماط الحركة) مما يقلل من الأمن الشخصي ويزيد من ممارسة الجرائم	3.23	0.948	%29.35	متوسطة
H5	انخفاض مستوى الرطوبة تزيد من ممارسة الجرائم	2.74	0.957	%34.93	متوسطة
H6	ارتفاع مستوى الرطوبة تقلل من ممارسة الجرائم	2.68	0.954	%35.60	متوسطة
الدرجة الكليّة لبعد مستوى الرطوبة		**3.13**	**0.796**	**%25.43**	**متوسطة**

أظهرت نتائج الجدول أن تأثير مستوى الرطوبة على ممارسة الجريمة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار كان بتقدير متوسط، حيث بلغ المتوسط الحسابي لبعد مستوى الرطوبة (3.13) بانحراف

معياري (0.796) ومعامل تباين (25.43%)، وهو معامل تباين متوسط يدل على درجة تباين معتدلة في استجابات أفراد العينة حول تأثير الرطوبة على الجرائم، فبد تحليل الفقرات المتعلقة بهذا البعد نجد أن "زيادة النشاطات الاجتماعيّة في الهواء الطلق (سهرات، حفلات) مما يزيد من التفاعل الاجتماعي ويزيد من ممارسة الجرائم" حصلت على أعلى تقدير (3.60) مع انحراف معياري (1.032) ومعامل تباين (28.67%)، مما يدل على وجود تفاوت في آراء المبحوثين حول تأثير زيادة التفاعل الاجتماعي في الهواء الطلق على ارتفاع معدلات الجريمة، في حين سجلت الفقرة "التأثير على توتر الأفراد وبالتالي قدرتهم على التعامل مع الضغوط اليومية مما يزيد من ممارسة الجرائم" (3.27) والفقرة "تدهور الحالة النفسية يزيد من ممارسة الجرائم" (3.26) تقديرات متوسطة، مع انحرافات معيارية (0.926) و(0.940) على التوالي، وقد بلغ معامل التباين لهاتين الفقرتين (28.32%) و(28.83%)، مما يشير إلى وجود مستوى متقارب من التباين في استجابات المبحوثين، خاصة فيما يتعلق بتأثير التوتر النفسي على النشاط الإجرامي، أما الفقرة المتعلقة "تغييرات في الأنشطة اليومية للأشخاص (تغييرات في الروتين الشخصي، أنماط الحركة) مما يقلل من الأمن الشخصي ويزيد من ممارسة الجرائم" فقد حصلت على تقدير متوسط (3.23) مع انحراف معياري (0.948) ومعامل تباين (29.35%)، وهو من أعلى معدلات التباين في الجدول، مما يدل على تفاوت واضح في آراء العينة حول مدى تأثير تغييرات الروتين الشخصي على زيادة الجرائم.

أما الفقرتان المتعلقتان بتأثير انخفاض وارتفاع الرطوبة على ممارسة الجرائم فقد سجلتا أدنى التقديرات؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي للفقرة "انخفاض مستوى الرطوبة يزيد من ممارسة الجرائم" (2.74) وللفقرة "ارتفاع مستوى الرطوبة يقلل من ممارسة الجرائم" (2.68)، مع انحرافات معيارية مرتفعة (0.957) و(0.954) على التوالي، وقد بلغ معامل التباين لهاتين الفقرتين (34.93%) و(35.60%)، مما يشير إلى تفاوت كبير في آراء العينة حول تأثير مستوى الرطوبة على الجريمة، حيث لم يكن هناك اتفاق واضح بين المبحوثين، وتُظهر معاملات التباين أن هناك إجماعاً نسبياً على تأثير زيادة النشاطات الاجتماعيّة والتفاعل الاجتماعي في الهواء الطلق على الجريمة، بينما هناك تباين أكبر حول تأثير تغييرات الرطوبة بشكل مباشر على الجرائم، وعليه تدل هذه النتائج على أن مستوى الرطوبة قد يؤثر على النشاط الإجرامي بشكل غير مباشر من خلال التغيرات في الأنشطة الاجتماعيّة، بينما يكون تأثيره المباشر أقل وضوحاً.

رابعاً: نتائج تحليل واقع مستوى الضغط:

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة ومعاملات التباين لاستجابات أفراد عينة الدراسة لبعد مستوى الضغط في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار، كما هو موضح في الجدول رقم (13.4).

جدول رقم (13.4): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة ومعاملات التباين لاستجابات أفراد عينة الدراسة لبعد مستوى الضغط في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار مرتبة تنازلياً.

رقم الفقرة	فقرات بعد مستوى الضغط	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	معامل التباين	التقدير اللفظي
I4	التأثير في بعض الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات نفسية	3.27	0.833	%25.47	متوسطة
I3	الشعور بالتوتر الشديد	3.00	0.958	%31.93	متوسطة
I5	الشعور الإحباط	2.98	1.016	%34.09	متوسطة
I1	التغيرات المزاجية نتيجة للانخفاضات الحادة في الضغط الجوي	2.89	0.851	%29.45	متوسطة
I6	تصاعد مشاعر (الغضب، الكراهية)	2.82	0.897	%31.81	متوسطة
I7	يؤثر انخفاض الضغط الجوي على ممارسة الجريمة	2.82	0.967	%34.29	متوسطة
I2	الشعور بالاختناق	2.76	0.824	%29.86	متوسطة
الدرجة الكليّة لبعد مستوى الضغط		**2.94**	**0.806**	**%27.41**	**متوسطة**

أظهرت نتائج الجدول أعلاه أن تأثير مستوى الضغط على ممارسة الجريمة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار كان بتقدير متوسط، حيث بلغ المتوسط الحسابي لبعد مستوى الضغط (2.94) بانحراف معياري (0.806) ومعامل تباين (27.41%)، مما يشير إلى تباين معتدل في استجابات أفراد العينة حول العلاقة بين مستوى الضغط الجوي والسلوك الإجرامي، كما أظهرت النتائج أن الفقرة "التأثير في بعض الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات نفسية" حصلت على أعلى تقدير (3.27) مع انحراف معياري (0.833) ومعامل تباين (25.47%)، وهو أدنى معامل تباين في الجدول، مما يدل على اتفاق نسبي بين المبحوثين حول تأثير الضغط الجوي على الأفراد الذين يعانون من

اضطرابات نفسية، أما الفقرتان "الشعور بالتوتر الشديد" و"الشعور بالإحباط"، فقد حصلتا على تقديرات متوسطة بلغت (3.00) و(2.98) على التوالي، مع انحرافات معيارية (0.958) و(1.016)، وقد بلغ معامل التباين لهاتين الفقرتين (31.93%) و(34.09%)، مما يشير إلى تباين مرتفع في آراء المبحوثين حول العلاقة بين التوتر أو الإحباط الناتج عن الضغط الجوي وممارسة الجريمة، وفيما يتعلق بالفقرة "التغيرات المزاجية نتيجة للانخفاضات الحادة في الضغط الجوي"، فقد حصلت على متوسط حسابي (2.89) مع انحراف معياري (0.851) وكان معامل التباين (29.45%)، مما يشير إلى وجود تفاوت ملحوظ بين استجابات العينة حول مدى تأثير الانخفاضات الحادة في الضغط الجوي على المزاج العام.

أما الفقرة "تصاعد مشاعر (الغضب، الكراهية)" فقد حصلت على متوسط حسابي (2.82) وانحراف معياري (0.897) ومعامل تباين (31.81%)، مما يعكس تفاوتا كبيراً في الآراء حول تأثير تغيرات الضغط الجوي على المشاعر العدائية، وبالنسبة للفقرة "يؤثر انخفاض الضغط الجوي على ممارسة الجريمة"، فقد سجلت نفس المتوسط الحسابي (2.82) بانحراف معياري (0.967) ومعامل تباين (34.29%)، مما يدل على وجود اختلافات واضحة في تقييم المبحوثين لتأثير انخفاض الضغط الجوي على معدل الجريمة، وكانت الفقرة "الشعور بالاختناق" الأقل تقديراً بمتوسط حسابي (2.76) وانحراف معياري (0.824) ومعامل تباين (29.86%)، مما يدل على تباين في الآراء حول العلاقة بين الشعور بالاختناق بسبب الضغط الجوي والجريمة، وهنا تُظهر معاملات التباين أن هناك درجة كبيرة من التفاوت في آراء المبحوثين حول تأثير مستوى الضغط الجوي على السلوك الإجرامي، خاصة فيما يتعلق بالتوتر، الإحباط، والتغيرات المزاجية، وكان هناك اتفاق نسبي على أن الضغط الجوي قد يؤثر بشكل أكبر على الأفراد الذين يعانون من اضطرابات نفسية، مما قد يزيد من احتمالية قيامهم بسلوكيّات غير متوقعة، بما في ذلك الجرائم.

خامساً: نتائج تحليل واقع الغطاء النباتي في المحافظة:

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة ومعاملات التباين لاستجابات أفراد عينة الدراسة لبعد الغطاء النباتي في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار، كما في الجدول رقم (14.4).

جدول رقم (14.4): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة ومعاملات التباين لاستجابات أفراد عينة الدراسة لبعد الغطاء النباتي في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار مرتبة تنازلياً.

رقم الفقرة	فقرات بعد الغطاء النباتي في المحافظة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	معامل التباين	التقدير اللفظي
J2	ضعف الغطاء النباتي يتسبب في البطالة مما يزيد من ممارسة الجرائم	2.97	0.958	%32.26	متوسطة
J1	كثافة الغطاء النباتي تشكل ملاذ للجماعات الإجراميّة	2.95	0.965	%32.71	متوسطة
J10	جمال الغطاء النباتي يقلل من ممارسة الجرائم	2.89	1.057	%36.57	متوسطة
J7	تنوع الغطاء النباتي يقلل من ممارسة الجرائم	2.82	1.124	%39.86	متوسطة
J9	جودة الغطاء النباتي تقلل من ممارسة الجرائم	2.77	1.031	%37.22	متوسطة
J5	ضعف الغطاء النباتي يتسبب بالإحساس بعدم الراحة مما يؤدي إلى ممارسة الجريمة	2.74	1.115	%40.69	متوسطة
J8	كثافة المساحات الخضراء تقلل من ممارسة الجرائم	2.71	1.014	%37.42	متوسطة
J3	زيادة التوتر نتيجة لضعف المساحات الخضراء يزيد من ممارسة الجرائم	2.69	1.018	%37.84	متوسطة
J6	غياب الغطاء النباتي يؤدي إلى الإجهاد النفسي الذي بدوره يزيد من ممارسة الجرائم	2.61	1.014	%38.85	متوسطة
J4	ندرة المساحات الخضراء تساهم في زيادة المشاعر الجرمية	2.55	0.935	%36.67	منخفضة
الدرجة الكليّة لبعد الغطاء النباتي في المحافظة		**2.77**	**0.910**	**%32.85**	**متوسطة**

أظهرت نتائج الجدول أعلاه أن تأثير الغطاء النباتي على ممارسة الجريمة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار جاء بتقدير متوسط، حيث بلغ المتوسط الحسابي لبعد الغطاء النباتي (2.77) بانحراف معياري (0.910) ومعامل تباين (32.85%)، مما يشير إلى تفاوت نسبي في استجابات المبحوثين حول العلاقة بين الغطاء النباتي والجريمة.

وعند تحليل الفقرات نجد أن الفقرة "ضعف الغطاء النباتي يتسبب في البطالة مما يزيد من ممارسة الجرائم" حصلت على أعلى تقدير (2.97) مع انحراف معياري (0.958) ومعامل تباين (32.26%)، وهو أقل معامل تباين في الجدول، مما يدل على اتفاق نسبي بين المبحوثين حول العلاقة بين البطالة الناتجة عن ضعف الغطاء النباتي وارتفاع معدل الجريمة، أما الفقرة "كثافة الغطاء النباتي تشكل ملإذا للجماعات الإجراميّة"، فقد حصلت على متوسط حسابي (2.95) مع انحراف معياري (0.965) ومعامل تباين (32.71%)، مما يعكس وجود اتفاق معتدل بين أفراد العينة حول فكرة أن المساحات النباتية الكثيفة قد تُستغل لإخفاء الأنشطة الإجراميّة، كما أظهرت الفقرة "جمال الغطاء النباتي يقلل من ممارسة الجرائم" متوسطاً حسابياً (2.89) مع انحراف معياري (1.057) ومعامل تباين (36.57%)، مما يشير إلى تباين أكبر في الآراء حول تأثير الجمال البيئي على الحد من الجريمة، أما الفقرة "تنوع الغطاء النباتي يقلل من ممارسة الجرائم"، فقد حصلت على متوسط حسابي (2.82) مع انحراف معياري (1.124) ومعامل تباين (39.86%)، وهو من أعلى معاملات التباين في الجدول، مما يعكس اختلافاً واضحاً في تقييم المبحوثين لأثر التنوع البيئي على مستوى الجريمة، وفيما يتعلق بالفقرة "ضعف الغطاء النباتي يتسبب بالإحساس بعدم الراحة مما يؤدي إلى ممارسة الجريمة"، فقد حصلت على متوسط حسابي (2.74) وانحراف معياري (1.115) ومعامل تباين (40.69%)، مما يدل على وجود تفاوت واسع في استجابات العينة بشأن هذه العلاقة، أما الفقرة "كثافة المساحات الخضراء تقلل من ممارسة الجرائم"، فقد سجلت متوسط حسابي (2.71) بانحراف معياري (1.014) ومعامل تباين (37.42%)، مما يشير إلى وجود تباين ملحوظ في الآراء حول دور المساحات الخضراء في خفض معدل الجريمة.

في حين حصلت الفقرة "زيادة التوتر نتيجة لضعف المساحات الخضراء يزيد من ممارسة الجرائم"، على متوسط حسابي (2.69) وانحراف معياري (1.018) ومعامل تباين (37.84%)، مما يعكس اختلافات كبيرة في وجهات النظر حول العلاقة بين التوتر البيئي والجريمة، أما الفقرة "غياب الغطاء النباتي يؤدي إلى الإجهاد النفسي الذي بدوره يزيد من ممارسة الجرائم"، فقد حصلت على أقل متوسط حسابي بين الفقرات (2.61) مع انحراف معياري (1.014) ومعامل تباين (38.85%)، مما يعكس تفاوتا في الآراء حول تأثير الإجهاد البيئي الناتج عن نقص المساحات الخضراء على زيادة معدل الجريمة، وكانت الفقرة "ندرة المساحات الخضراء تساهم في زيادة المشاعر الجرمية" الأقل تقديراً بمتوسط حسابي (2.55) وانحراف معياري (0.935) ومعامل تباين (36.67%)، مما يشير إلى أن

المبحوثين لم يعتبروا ندرة المساحات الخضراء عاملاً حاسماً في التأثير على المشاعر المرتبطة بالسلوك الإجرامي، وعليه تُظهر النتائج أن الغطاء النباتي قد يكون له تأثير على ممارسة الجريمة، سواء من حيث مساهمته في تقليل الإحساس بالراحة النفسية وزيادة البطالة، أو من حيث إمكانية استغلاله كملاذ للجماعات الإجراميّة، ومع ذلك فإن معاملات التباين المرتفعة تشير إلى تباين كبير في وجهات النظر حول مدى تأثير الغطاء النباتي على الجريمة، ما يعني أن العوامل البيئيّة الأخرى قد تلعب دوراً أكثر أهميّة في تفسير هذا التأثير.

4.4.4 النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة "هل هنالك فروق بين متوسطات إجابات المبحوثين حول العوامل البيئيّة بأبعادها (المناخ، الغطاء النباتي) في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار تعزى للمتغيرات الديموغرافيّة (الجنس، المحافظة التي يعمل بها أفراد العينة، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، طبيعة العمل في قسم المباحث العامة، سنوات الخبرة)؟".

للإجابة على هذا السؤال نختبر **الفرضية الأولى** من فرضيات الدراسة وهي "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعوامل البيئيّة بأبعادها (المناخ، الغطاء النباتي) في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار تعزى للمتغيرات الديموغرافيّة (الجنس، المحافظة التي يعملون بها، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، طبيعة العمل في قسم المباحث، سنوات الخبرة العلميّة")، كما في الجداول من (15.4-21.4).

أولاً: متغير الجنس:

جدول رقم (15.4): نتائج اختبار ت للعينات المستقلة Independent Samples Test للفروق في درجة العوامل البيئيّة بأبعادها (المناخ، الغطاء النباتي) في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار تعزى لمتغير الجنس.

الأبعاد	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة t المحسوبة	الدلالة الإحصائيّة
المناخ	ذكر	57	3.3644	.68902	60	.083	.934
	أنثى	5	3.3385	.20059			
الغطاء النباتي	ذكر	57	3.3119	.74726	60	-1.341	.185
	أنثى	5	3.7778	.70711			
الدرجة الكليّة	ذكر	57	3.3429	.63695	60	-.605	.548
	أنثى	5	3.5182	.33185			

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى أن الدلالة الإحصائيّة لقيم (t) المحسوبة لمتغيرات المناخ، الغطاء النباتي، والدرجة الكليّة هي (0.934، 0.185، و0.548) على التوالي، وهي جميعها أكبر من (0.05) ، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة العوامل البيئيّة بأبعادها المختلفة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار تُعزى لمتغير الجنس.

ثانياً: متغير المحافظة:

جدول رقم (16.4): نتائج اختبار ت للعينات المستقلة Independent Samples Test للفروق في درجة العوامل البيئيّة بأبعادها (المناخ، الغطاء النباتي) في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار تعزى لمتغير المحافظة.

الأبعاد	المحافظة	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة t المحسوبة	الدلالة الإحصائيّة
المناخ	نابلس	47	3.2979	.61947	60	-1.365	.177
	أريحا والأغوار	15	3.5641	.76960			
الغطاء النباتي	نابلس	47	3.2128	.74637	60	-2.666	.010
	أريحا والأغوار	15	3.7778	.59835			
الدرجة الكليّة	نابلس	47	3.2631	.61926	60	-2.184	.033
	أريحا والأغوار	15	3.6515	.53083			

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى أن الدلالة الإحصائيّة لقيم (t) المحسوبة لمتغير المناخ بلغت (0.177) وهي أكبر من (0.05) ، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة بين نابلس وأريحا والأغوار في هذا البعد، في حين كانت الدلالة الإحصائيّة لمتغيري الغطاء النباتي والدرجة الكليّة (0.010) و(0.033) على التوالي، وهي أقل من (0.05) ، مما يشير إلى **وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة** بين المحافظتين في هذين البعدين، وبمقارنة المتوسطات الحسابيّة نجد أن **الفروق كانت لصالح محافظة أريحا والأغوار**، حيث كانت تقييمات الغطاء النباتي والدرجة الكليّة أعلى مقارنة بمحافظة نابلس، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية الصفرية فيما يخص المناخ، ورفضها فيما يخص الغطاء النباتي والدرجة الكليّة، مما يعني وجود تأثير لمتغير المحافظة على بعض أبعاد العوامل البيئيّة لصالح أريحا والأغوار.

ثالثاً: متغير العمر:

جدول رقم (17.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA للفروق في درجة العوامل البيئيّة بأبعادها (المناخ، الغطاء النباتي) في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار تعزى لمتغير العمر.

الأبعاد	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الإحصائيّة
المناخ	بين المجموعات	4	1.870	.467	1.071	.379
	داخل المجموعات	57	24.880	.436		
	المجموع	61	26.750	----		
الغطاء النباتي	بين المجموعات	4	2.981	.745	1.358	.260
	داخل المجموعات	57	31.287	.549		
	المجموع	61	34.268	----		
الدرجة الكليّة	بين المجموعات	4	2.148	.537	1.447	.230
	داخل المجموعات	57	21.153	.371		
	المجموع	61	23.301	----		

تشير المعطيات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن الدلالة الإحصائيّة لقيم (F) المحسوبة لمتغيرات المناخ، الغطاء النباتي، والدرجة الكليّة بلغت (0.379، 0.260، 0.230) على التوالي، وهي جميعها أكبر من (0.05) ، وبناءً على ذلك يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة العوامل البيئيّة بأبعادها المختلفة تُعزى لمتغير العمر، وهذا يشير إلى أن اختلاف الفئات العمرية للمبحوثين لم يكن له تأثير معنوي على تقييمهم للعوامل البيئيّة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار.

رابعاً: متغير المؤهل العلمي:

جدول رقم (18.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA للفروق في درجة العوامل البيئيّة بأبعادها (المناخ، الغطاء النباتي) في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

الأبعاد	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الإحصائيّة
المناخ	بين المجموعات	3	.845	.282	.630	.598
	داخل المجموعات	58	25.905	.447		
	المجموع	61	26.750	----		
الغطاء النباتي	بين المجموعات	3	1.534	.511	.906	.444
	داخل المجموعات	58	32.734	.564		
	المجموع	61	34.268	----		
الدرجة الكليّة	بين المجموعات	3	.281	.094	.236	.871
	داخل المجموعات	58	23.020	.397		
	المجموع	61	23.301	----		

تشير المعطيات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن الدلالة الإحصائيّة لقيم (F) المحسوبة لمتغيرات المناخ، الغطاء النباتي، والدرجة الكليّة بلغت (0.598، 0.444، 0.871) على التوالي، وهي جميعها أكبر من (0.05)، وبناءً على ذلك يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة العوامل البيئيّة بأبعادها المختلفة تُعزى لمتغير المؤهل العلمي، وهذا يشير إلى أن اختلاف مستويات المؤهل العلمي للمبحوثين لم يكن له تأثير معنوي على تقييمهم للعوامل البيئيّة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار.

خامساً: متغير التخصص العلمي:

جدول رقم (19.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA للفروق في درجة العوامل البيئيّة بأبعادها (المناخ، الغطاء النباتي) في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار تعزى لمتغير التخصص العلمي.

الأبعاد	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الإحصائيّة
المناخ	بين المجموعات	4	.315	.079	.170	.953
	داخل المجموعات	57	26.435	.464		
	المجموع	61	26.750	----		
الغطاء النباتي	بين المجموعات	4	1.751	.438	.767	.551
	داخل المجموعات	57	32.517	.570		
	المجموع	61	34.268	----		
الدرجة الكليّة	بين المجموعات	4	.559	.140	.350	.843
	داخل المجموعات	57	22.742	.399		
	المجموع	61	23.301	----		

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى أن الدلالة الإحصائيّة لقيم (F) المحسوبة لمتغيرات المناخ، الغطاء النباتي، والدرجة الكليّة بلغت (0.953، 0.551، 0.843) على التوالي، وهي جميعها أكبر من (0.05) وبناءً على ذلك يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة العوامل البيئيّة بأبعادها المختلفة تُعزى لمتغير التخصص العلمي، وهذا يشير إلى أن اختلاف التخصصات العلميّة للمبحوثين لم يكن له تأثير معنوي على تقييمهم للعوامل البيئيّة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار.

سادساً: متغير طبيعة العمل في قسم المباحث:

جدول رقم (20.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA للفروق في درجة العوامل البيئيّة بأبعادها (المناخ، الغطاء النباتي) في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار تعزى لمتغير طبيعة العمل في قسم المباحث.

الأبعاد	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الإحصائيّة
المناخ	بين المجموعات	6	.759	.127	.268	.950
	داخل المجموعات	55	25.991	.473		
	المجموع	61	26.750	----		
الغطاء النباتي	بين المجموعات	6	3.731	.622	1.120	.363
	داخل المجموعات	55	30.537	.555		
	المجموع	61	34.268	----		
الدرجة الكليّة	بين المجموعات	6	.885	.147	.362	.900
	داخل المجموعات	55	22.416	.408		
	المجموع	61	23.301	----		

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى أن الدلالة الإحصائيّة لقيم (F) المحسوبة لمتغيرات المناخ، الغطاء النباتي، والدرجة الكليّة بلغت (0.950، 0.363، 0.900) على التوالي، وهي جميعها أكبر من (0.05)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة بين طبيعة العمل في قسم المباحث في تقييم هذه الأبعاد، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة، مما يعني أن اختلاف طبيعة العمل للمبحوثين لم يكن له تأثير معنوي على تقييمهم للعوامل البيئيّة المرتبطة بالمناخ والغطاء النباتي في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار، ويعزى ذلك إلى تشابه الظروف البيئيّة التي يتعامل معها العاملون في قسم المباحث بغض النظر عن طبيعة مهامهم، مما يؤدي إلى توافق آرائهم حول تأثير العوامل البيئيّة المختلفة.

سابعاً: متغير سنوات الخبرة:

جدول رقم (21.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA للفروق في درجة العوامل البيئيّة بأبعادها (المناخ، الغطاء النباتي) في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

الأبعاد	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الإحصائيّة
المناخ	بين المجموعات	4	1.669	.417	.948	.443
	داخل المجموعات	57	25.081	.440		
	المجموع	61	26.750	----		
الغطاء النباتي	بين المجموعات	4	2.729	.682	1.233	.307
	داخل المجموعات	57	31.539	.553		
	المجموع	61	34.268	----		
الدرجة الكليّة	بين المجموعات	4	1.955	.489	1.305	.279
	داخل المجموعات	57	21.346	.374		
	المجموع	61	23.301	----		

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى أن الدلالة الإحصائيّة لقيم (F) المحسوبة لمتغيرات المناخ، الغطاء النباتي، والدرجة الكليّة بلغت (0.443، 0.307، 0.279) على التوالي، وهي جميعها أكبر من (0.05) ، وبناءً على ذلك يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة العوامل البيئيّة بأبعادها المختلفة تُعزى لمتغير سنوات الخبرة، وهذا يشير إلى أن اختلاف عدد سنوات الخبرة لدى للمبحوثين لم يكن له تأثير معنوي على تقييمهم للعوامل البيئيّة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار.

5.4.4 النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة "هل هنالك فروق بين متوسطات إجابات المبحوثين حول ممارسة الجريمة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار تعزى للمتغيرات الديموغرافيّة (الجنس، المحافظة التي يعمل بها أفراد العينة، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، طبيعة العمل في قسم المباحث العامة، سنوات الخبرة)؟".

للإجابة على هذا السؤال نختبر **الفرضية الثانية** من فرضيات الدراسة وهي "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لممارسة الجريمة بأبعادها (جرائم العنف، الجرائم ضد الممتلكات) في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار تعزى للمتغيرات الديموغرافيّة (الجنس، المحافظة التي يعملون بها، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، طبيعة العمل في قسم المباحث، سنوات الخبرة العلميّة)"، كما في الجداول من (22.4 – 28.4).

أولاً: متغير الجنس:

جدول رقم (22.4): نتائج اختبار ت للعينات المستقلة Independent Samples Test للفروق في درجة ممارسة الجريمة بأبعادها (جرائم العنف، الجرائم ضد الممتلكات) في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار تعزى لمتغير الجنس.

الأبعاد	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة t المحسوبة	الدلالة الإحصائيّة
جرائم العنف	ذكر	57	3.0386	.57624	60	-1.223	.226
	أنثى	5	3.3600	.33615			
جرائم الممتلكات	ذكر	57	3.2443	.50298	60	-.988	.327
	أنثى	5	3.4769	.52848			
الدرجة الكليّة	ذكر	57	3.1548	.47522	60	-1.230	.223
	أنثى	5	3.4261	.43630			

تشير المعطيات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن الدلالة الإحصائيّة لقيم (t) المحسوبة لمتغيرات جرائم العنف، جرائم الممتلكات، والدرجة الكليّة بلغت (0.226، 0.327، 0.223) على التوالي، وهي جميعها أكبر من (0.05) ، وبناءً على ذلك يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة، مما

يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة ممارسة الجريمة بأبعادها المختلفة تُعزى لمتغير الجنس، وهذا يشير إلى أن اختلاف الجنس بين للمبحوثين لم يكن له تأثير معنوي على درجة ممارسة الجريمة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار.

ثانياً: متغير المحافظة:

جدول رقم (23.4): نتائج اختبار ت للعينات المستقلة Independent Samples Test للفروق في درجة ممارسة الجريمة بأبعادها (جرائم العنف، الجرائم ضد الممتلكات) في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار تعزى لمتغير المحافظة.

الأبعاد	المحافظة	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة t المحسوبة	الدلالة الإحصائيّة
جرائم العنف	نابلس	47	3.0319	.48683	60	-.634	.534
	أريحا والأغوار	15	3.1667	.77521			
جرائم ضد الممتلكات	نابلس	47	3.2259	.43349	60	-1.027	.309
	أريحا والأغوار	15	3.3795	.68769			
الدرجة الكليّة	نابلس	47	3.1415	.41884	60	-1.034	.305
	أريحا والأغوار	15	3.2870	.62312			

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى أن الدلالة الإحصائيّة لقيم (t) المحسوبة لمتغير جرائم العنف بلغت (0.534) وهي أكبر من (0.05)، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة بين محافظة نابلس ومحافظة أريحا والأغوار في هذا البعد، أما بالنسبة لمتغير جرائم ضد الممتلكات والدرجة الكليّة فقد بلغت الدلالة الإحصائيّة لهما (0.309 و0.305) على التوالي، وهي أكبر من (0.05)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة بين المحافظتين في هذين البعدين أيضاً، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة، مما يعني أن متغير المحافظة لم يكن

له تأثير معنوي على درجة ممارسة الجريمة بأبعادها المختلفة بين محافظتي نابلس وأريحا والأغوار، أي أن تقييم الأفراد لمستوى الجريمة لم يختلف بناءً على المحافظة.

ثالثاً: متغير العمر:

جدول رقم (24.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA للفروق في درجة ممارسة الجريمة بأبعادها (جرائم العنف، جرائم ضد الممتلكات) في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار تعزى لمتغير العمر.

الأبعاد	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الإحصائيّة
جرائم العنف	بين المجموعات	4	.720	.180	.546	.703
	داخل المجموعات	57	18.802	.330		
	المجموع	61	19.522	----		
جرائم ضد الممتلكات	بين المجموعات	4	1.589	.397	1.624	.181
	داخل المجموعات	57	13.944	.245		
	المجموع	61	15.533	----		
الدرجة الكليّة	بين المجموعات	4	.900	.225	.998	.416
	داخل المجموعات	57	12.846	.225		
	المجموع	61	13.746	----		

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى أن الدلالة الإحصائيّة لقيم (F) المحسوبة لمتغيرات جرائم العنف، جرائم الممتلكات، والدرجة الكليّة بلغت (0.703، 0.181، 0.416) على التوالي، وهي جميعها أكبر من (0.05)، وبناءً على ذلك يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة ممارسة

الجريمة بأبعادها المختلفة تُعزى لمتغير العمر، وهذا يشير إلى أن اختلاف الفئات العمرية للمبحوثين لم يكن له تأثير معنوي على تقييمهم لمستوى الجريمة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار، أي أن ممارسة الجريمة لا تختلف باختلاف العمر وفقاً لاستجابات المبحوثين.

رابعاً: متغير المؤهل العلمي:

جدول رقم (25.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA للفروق في درجة ممارسة الجريمة بأبعادها (جرائم العنف، جرائم ضد الممتلكات) في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

الأبعاد	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الإحصائيّة
جرائم العنف	بين المجموعات	3	1.070	.357	1.121	.348
	داخل المجموعات	58	18.452	.318		
	المجموع	61	19.522	----		
جرائم ضد الممتلكات	بين المجموعات	3	.946	.315	1.254	.299
	داخل المجموعات	58	14.587	.251		
	المجموع	61	15.533	----		
الدرجة الكليّة	بين المجموعات	3	.454	.151	.660	.580
	داخل المجموعات	58	13.292	.229		
	المجموع	61	13.746	----		

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى أن الدلالة الإحصائيّة لقيم (F) المحسوبة لمتغيرات جرائم العنف، جرائم الممتلكات، والدرجة الكليّة بلغت (0.348، 0.299، 0.580) على التوالي، وهي

جميعها أكبر من (0.05) ، وبناءً على ذلك يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة ممارسة الجريمة بأبعادها المختلفة تُعزى لمتغير المؤهل العلمي، وهذا إذا دل على شيء فأنه يدل على أن مستوى التعليم لا يؤثر بشكل معنوي على تقييم الأفراد لممارسة الجريمة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار، أي أن درجة ممارسة الجريمة لا تختلف بشكل جوهري بين الأفراد ذوي المؤهلات العلميّة المختلفة وفقا لاستجابات المبحوثين.

خامساً: متغير التخصص العلمي:

جدول رقم (26.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA للفروق في درجة ممارسة الجريمة بأبعادها (جرائم العنف، جرائم ضد الممتلكات) في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار تعزى لمتغير التخصص العلمي.

الأبعاد	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الإحصائيّة
جرائم العنف	بين المجموعات	4	3.512	.878	3.126	.021
	داخل المجموعات	57	16.010	.281		
	المجموع	61	19.522	----		
جرائم ضد الممتلكات	بين المجموعات	4	2.581	.645	2.840	.032
	داخل المجموعات	57	12.952	.227		
	المجموع	61	15.533	----		
الدرجة الكليّة	بين المجموعات	4	2.887	.722	3.788	.008
	داخل المجموعات	57	10.859	.191		
	المجموع	61	13.746	----		

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى أن الدلالة الإحصائيّة لقيم (F) المحسوبة لمتغيرات جرائم العنف، جرائم الممتلكات، والدرجة الكليّة بلغت (0.021، 0.032، 0.008) على التوالي، وهي جميعها أقل من (0.05)، مما يشير إلى **وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة** بين التخصصات العلميّة المختلفة في تقييم هذه الأبعاد، وبناءً عليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، مما يعني أن اختلاف التخصصات العلميّة للمبحوثين كان له تأثير معنوي على تقييمهم للعوامل المرتبطة

بممارسة الجريمة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار، ومن خلال تحليل الفروق بين التخصصات العلميّة نجد أن الفروق كانت **لصالح العلوم الطبيعية** في جميع الأبعاد حيث سجلت أعلى متوسطات في كل من جرائم العنف، جرائم ضد الممتلكات، والدرجة الكليّة، يعني ذلك أن المبحوثين الذين تخصصوا في العلوم الطبيعيّة سجلوا تقييمات أعلى مقارنة ببقية التخصصات في جوانب جرائم (العنف والممتلكات) والتقييم العام للمحور.

سادساً: متغير طبيعة العمل في قسم المباحث:

جدول رقم (27.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA للفروق في درجة ممارسة الجريمة بأبعادها (جرائم العنف، جرائم ضد الممتلكات) في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار تعزى لمتغير طبيعة العمل في قسم المباحث.

الأبعاد	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الإحصائيّة
جرائم العنف	بين المجموعات	6	1.833	.306	.950	.467
	داخل المجموعات	55	17.689	.322		
	المجموع	61	19.522	----		
جرائم ضد الممتلكات	بين المجموعات	6	1.153	.192	.735	.624
	داخل المجموعات	55	14.380	.261		
	المجموع	61	15.533	----		
الدرجة الكليّة	بين المجموعات	6	1.059	.177	.765	.600
	داخل المجموعات	55	12.687	.231		
	المجموع	61	13.746	----		

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى أن الدلالة الإحصائيّة لقيم (F) المحسوبة لمتغيرات جرائم العنف، جرائم الممتلكات، والدرجة الكليّة بلغت (0.467، 0.624، 0.600) على التوالي، وهي جميعها أكبر من (0.05)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة بين طبيعة العمل في

قسم المباحث في تقييم هذه الأبعاد، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة، مما يعني أن اختلاف طبيعة العمل للمبحوثين لم يكن له تأثير معنوي على تقييمهم للعوامل المرتبطة بممارسة الجريمة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار، ويعزى ذلك إلى توحيد الإجراءات والتوجيهات داخل قسم المباحث، مما يؤدي إلى تقارب وجهات النظر بين العاملين بغض النظر عن طبيعة مهامهم.

سابعاً: متغير سنوات الخبرة:

جدول رقم (28.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA للفروق في درجة ممارسة الجريمة بأبعادها (جرائم العنف، جرائم ضد الممتلكات) في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

الأبعاد	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الإحصائيّة
جرائم العنف	بين المجموعات	4	.460	.115	.344	.847
	داخل المجموعات	57	19.062	.334		
	المجموع	61	19.522	----		
جرائم ضد الممتلكات	بين المجموعات	4	2.359	.590	2.551	.049
	داخل المجموعات	57	13.175	.231		
	المجموع	61	15.533	----		
الدرجة الكليّة	بين المجموعات	4	1.007	.252	1.126	.353
	داخل المجموعات	57	12.740	.224		
	المجموع	61	23.301	----		

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى أن الدلالة الإحصائيّة لقيم (F) المحسوبة لمتغيرات جرائم العنف، جرائم ضد الممتلكات، والدرجة الكليّة بلغت (0.847، 0.049، 0.353) على التوالي، وبما أن الدلالة الإحصائيّة لقيمة (F) في "جرائم ضد الممتلكات" بلغت (0.049) وهي أقل من (0.05)، فهذا يشير إلى **وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة بين مجموعات سنوات الخبرة** في تقييم هذا

البُعد، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، مما يعني أن سنوات الخبرة للمشاركين كان لها تأثير معنوي على تقييمهم لجرائم الممتلكات في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار، وعند المقارنة بين المجموعات يظهر أن هناك **فرقاً معنوياً لصالح مجموعة "5 سنوات أو أقل" مقارنة بـ "21 سنة أو أكثر"**، حيث أن الفرق المقدر بينهما هو(−0.50488) وهو ذو دلالة إحصائيّة عند مستوى (0.05) (Sig = 0.036).

أما في "جرائم العنف" و"الدرجة الكليّة" كانت الدلالة الإحصائيّة (0.847 و 0.353) على التوالي وهي أكبر من (0.05)، مما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة بين مجموعات سنوات الخبرة في تقييم هذه الأبعاد، وبالتالي يمكن قبول الفرضية الصفرية في هذين البُعدين مما يعني أن سنوات الخبرة لم تؤثر بشكل معنوي على تقييم المبحوثين لهذه الجرائم أو الدرجة الكليّة، وبالتالي لا توجد فروق معنوية في تقييم جرائم العنف والدرجة الكليّة بناءً على سنوات الخبرة، لكن توجد فروق معنوية في تقييم جرائم ضد الممتلكات، حيث كانت مجموعة "5 سنوات أو أقل" تملك تقييماً أعلى مقارنة بمجموعات "21 سنة أو أكثر"، ويمكن تفسير ذلك بأن الأفراد ذوي الخبرة القليلة (5 سنوات أو أقل) قد يتأثرون بشكل أكبر بالعوامل العاطفية أو التوجهات الجديدة في الجرائم، مما يعزز تقييمهم لجرائم الممتلكات، بينما الأفراد ذو الخبرة الأكبر قد يعتمدون على خبراتهم الطويلة التي قد تؤدي إلى تقييم أكثر اعتدالاً، خاصة في الأنماط القديمة من الجرائم.

6.4.4 النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة "هل هنالك فروق بين متوسطات إجابات المبحوثين حول انعكاس العوامل البيئيّة على ممارسة الجريمة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار تعزى للمتغيرات الديموغرافيّة (الجنس، المحافظة التي يعمل بها أفراد العينة، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، طبيعة العمل في قسم المباحث العامة، سنوات الخبرة)؟".

للإجابة على هذا السؤال نختبر **الفرضية الثالثة** من فرضيات الدراسة وهي "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لانعكاس العوامل البيئيّة على ممارسة الجريمة بالأبعاد (درجات الحرارة، هطول الأمطار، مستوى الرطوبة، مستوى الضغط الجوي، الغطاء النباتي في المحافظة) في محافظة نابلس وأريحا والأغوار تعزى للمتغيرات الديموغرافيّة (الجنس، المحافظة التي يعملون بها، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، طبيعة العمل في قسم المباحث، سنوات الخبرة العلميّة)"، كما في الجداول من (29.4 −35.4)

أولاً: متغير الجنس:

جدول رقم (29.4): نتائج اختبار ت للعينات المستقلة Independent Samples Test للفروق في درجة انعكاس العوامل البيئيّة على ممارسة الجريمة بالأبعاد (درجات الحرارة، هطول الأمطار، مستوى الرطوبة، مستوى الضغط الجوي، الغطاء النباتي) في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار تعزى لمتغير الجنس.

الأبعاد	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة t المحسوبة	الدلالة الإحصائيّة
درجات الحرارة	ذكر	57	3.1021	.72383	60	−.075	.940
	أنثى	5	3.1273	.64795			
هطول الأمطار	ذكر	57	3.4057	.73356	60	−1.405	.165
	أنثى	5	3.8750	.40505			
مستوى الرطوبة	ذكر	57	3.0702	.77852	60	−2.013	.049
	أنثى	5	3.8000	.75829			
مستوى الضغط الجوي	ذكر	57	2.8571	.76456	60	−2.714	.009
	أنثى	5	3.8286	.80433	60		
الغطاء النباتي	ذكر	57	2.6965	.86746	60	−2.246	.028
	أنثى	5	3.6200	1.06160	60		
الدرجة الكليّة	ذكر	57	3.0180	.67413	60	−1.859	.068
	أنثى	5	3.6000	.62936	60		

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى أن الدلالة الإحصائيّة لقيم (t) المحسوبة لمتغيرات مستوى الرطوبة (0.049)، مستوى الضغط الجوي (0.009)، والغطاء النباتي (0.028) هي جميعها أقل من مستوى الدلالة (0.05)، مما يشير إلى **وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة بين الذكور والإناث في تقييم هذه الأبعاد البيئيّة**، وبناءً عليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، مما يدل على أن الجنس يؤثر بشكل معنوي على تقييم هذه العوامل البيئيّة، أما بالنسبة لمتغيرات درجات الحرارة (0.940)، هطول الأمطار (0.165)، والدرجة الكليّة (0.068)، فقد كانت قيم الدلالة الإحصائيّة أكبر من (0.05) ، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة بين الذكور والإناث في هذه المتغيرات، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية الصفرية التي تفيد بعدم وجود تأثير للجنس على تقييم هذه العوامل.

كما وتشير المتوسطات الحسابيّة في الجدول إلى أن الإناث سجلن متوسطات حسابية أعلى من الذكور في جميع الأبعاد، مما يعني إلى أن الفروق في المتغيرات التي كانت ذات دلالة إحصائيّة (مستوى الرطوبة، مستوى الضغط الجوي، الغطاء النباتي) **كانت لصالح الإناث**، بمعنى آخر فإن الإناث قدمن تقييمات أعلى لتأثير هذه العوامل البيئيّة على ممارسة الجريمة مقارنة بالذكور، مما قد يدل على أنهن أكثر إدراكاً أو حساسية تجاه تأثير البيئة على السلوك الإجرامي في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار.

ثانياً: متغير المحافظة:

جدول رقم (30.4): نتائج اختبار ت للعينات المستقلة Independent Samples Test للفروق في درجة انعكاس العوامل البيئيّة على ممارسة الجريمة بالأبعاد (درجات الحرارة، هطول الأمطار، مستوى الرطوبة، مستوى الضغط الجوي، الغطاء النباتي) في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار تعزى لمتغير المحافظة.

الأبعاد	المحافظة	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة t المحسوبة	الدلالة الإحصائيّة
درجات الحرارة	نابلس	47	2.9981	.67005	60	−2.132	.037
	أريحا والأغوار	15	3.4364	.76463			
هطول الأمطار	نابلس	47	3.3883	.71960	60	−1.068	.290
	أريحا والأغوار	15	3.6167	.72652			
مستوى الرطوبة	نابلس	47	3.0213	.76188	60	−1.927	.059
	أريحا والأغوار	15	3.4667	.83381			
مستوى الضغط الجوي	نابلس	47	2.7508	.71953	60	−3.470	.001
	أريحا والأغوار	15	3.5143	.81136	60		
الغطاء النباتي	نابلس	47	2.5787	.86324	60	−3.151	.003
	أريحا والأغوار	15	3.3733	.80664	60		
الدرجة الكليّة	نابلس	47	2.9347	.63190	60	−2.796	.007
	أريحا والأغوار	15	3.4730	.70342	60		

تشير المعطيات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن الدلالة الإحصائيّة لقيم (t) المحسوبة لمتغيرات درجات الحرارة، مستوى الضغط الجوي، الغطاء النباتي، والدرجة الكليّة بلغت (0.037، 0.001، 0.003، 0.007) على التوالي، وهي جميعها أقل من (0.05) ، مما يشير إلى **وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة بين محافظتي نابلس وأريحا والأغوار في تقييم تأثير هذه الأبعاد على ممارسة**

الجريمة، وبناءً عليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، مما يعني أن المحافظة لها تأثير معنوي على تقييم العوامل البيئيّة المرتبطة بممارسة الجريمة، فمن خلال تحليل المتوسطات الحسابيّة، نجد أن الفروق كانت **لصالح محافظة أريحا والأغوار في جميع الأبعاد ذات الدلالة الإحصائيّة**، حيث سجلت متوسطات أعلى مقارنة بمحافظة نابلس، وهذا يدل على أن المبحوثين في أريحا والأغوار يرون أن العوامل البيئيّة مثل (درجات الحرارة، الضغط الجوي، الغطاء النباتي) لها تأثير أكبر على ممارسة الجريمة مقارنة بالمبحوثين في نابلس.

أما بالنسبة لمتغيري هطول الأمطار ومستوى الرطوبة، فقد بلغت الدلالة الإحصائيّة (0.290) و(0.059) على التوالي، وهي أكبر من (0.05)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة بين محافظتي نابلس وأريحا والأغوار في تقييم تأثير هذين البعدين على ممارسة الجريمة، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة، مما يشير إلى أن المحافظة لم يكن له تأثير معنوي على تقييم المبحوثين لتأثير هطول الأمطار ومستوى الرطوبة على ممارسة الجريمة، ومع ذلك عند النظر إلى المتوسطات الحسابيّة، نجد أن محافظة أريحا والأغوار سجلت متوسطات أعلى من نابلس في جميع الأبعاد، مما قد يشير إلى وجود اتجاه عام نحو إدراك تأثير العوامل البيئيّة على الجريمة بشكل أكبر في أريحا والأغوار، حتى في الأبعاد التي لم تكن الفروق فيها دالة إحصائياً.

ثالثاً: متغير العمر:

جدول رقم (31.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA للفروق في درجة انعكاس العوامل البيئيّة على ممارسة الجريمة بالأبعاد (درجات الحرارة، هطول الأمطار، مستوى الرطوبة، مستوى الضغط الجوي، الغطاء النباتي) في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار تعزى لمتغير العمر.

الأبعاد	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الإحصائيّة
درجات الحرارة	بين المجموعات	4	1.196	.299	.571	.684
	داخل المجموعات	57	29.826	.523		
	المجموع	61	31.022	----		
هطول الأمطار	بين المجموعات	4	1.143	.286	.531	.713
	داخل المجموعات	57	30.660	.538		
	المجموع	61	31.802	----		
مستوى الرطوبة	بين المجموعات	4	1.857	.464	.718	.583
	داخل المجموعات	57	36.833	.646		
	المجموع	61	38.690	----		
مستوى الضغط الجوي	بين المجموعات	4	1.058	.265	.391	.815
	داخل المجموعات	57	38.602	.677		
	المجموع	61	39.660	----		
الغطاء النباتي	بين المجموعات	4	2.198	.550	.648	.631
	داخل المجموعات	57	48.369	.849		
	المجموع	61	50.568	----		
الدرجة الكليّة	بين المجموعات	4	.963	.241	.497	.738
	داخل المجموعات	57	27.628	.485		
	المجموع	61	28.591	----		

تشير المعطيات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن الدلالة الإحصائيّة لقيم (F) المحسوبة لمتغيرات الدراسة بلغت كالآتي "درجات الحرارة (0.684)، هطول الأمطار (0.713)، مستوى الرطوبة (0.583)، مستوى الضغط الجوي (0.815)، الغطاء النباتي (0.631)، والدرجة الكليّة (0.738)"، وجميع هذه القيم الاحتمالية أكبر من (0.05)، مما يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي لمتغير العمر على تقييم العوامل البيئيّة المرتبطة بممارسة الجريمة، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة بين الفئات العمرية في تقييم تأثير العوامل البيئيّة على ممارسة الجريمة في محافظتي نابلس

وأريحا والأغوار، وبناءً على ذلك يتم قبول الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود فروق جوهرية بين الفئات العمرية في تأثير العوامل البيئيّة على ممارسة الجريمة، ورفض الفرضية البديلة التي تفترض وجود فروق دالة إحصائياً، وهذا يشير إلى أن اختلاف الفئات العمرية للمبحوثين في الدراسة لم يكن له تأثير معنوي على تقييمهم للعوامل البيئيّة المؤثرة على الجريمة، قد يعود السبب في ذلك إلى أن تأثير العوامل البيئيّة على السلوك الإجرامي قد يكون عاماً ومتقارباً بين الفئات العمرية المختلفة، حيث يمكن أن تكون استجابات الأفراد لهذه العوامل متشابهة بغض النظر عن أعمارهم، مما يؤدي إلى عدم وجود تباين معنوي في نتائج التقييم.

رابعاً: متغير المؤهل العلمي:

جدول رقم (32.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA للفروق في درجة انعكاس العوامل البيئيّة على ممارسة الجريمة بالأبعاد (درجات الحرارة، هطول الأمطار، مستوى الرطوبة، مستوى الضغط الجوي، الغطاء النباتي) في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

الأبعاد	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الإحصائيّة
درجات الحرارة	بين المجموعات	3	.555	.185	.352	.788
	داخل المجموعات	58	30.467	.525		
	المجموع	61	31.022	----		
هطول الأمطار	بين المجموعات	3	.070	.023	.043	.988
	داخل المجموعات	58	31.732	.547		
	المجموع	61	31.802	----		
مستوى الرطوبة	بين المجموعات	3	.323	.108	.163	.921
	داخل المجموعات	58	38.367	.661		
	المجموع	61	38.690	----		
مستوى الضغط الجوي	بين المجموعات	3	1.457	.486	.737	.534
	داخل المجموعات	58	38.203	.659		
	المجموع	61	39.660	----		
الغطاء النباتي	بين المجموعات	3	2.277	.759	.912	.441
	داخل المجموعات	58	48.291	.833		
	المجموع	61	50.568	----		
الدرجة الكليّة	بين المجموعات	3	.714	.238	.495	.687
	داخل المجموعات	58	27.877	.481		
	المجموع	61	28.591	----		

تشير المعطيات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن الدلالة الإحصائيّة لقيم (F) المحسوبة لمتغيرات الدراسة بلغت كالآتي "درجات الحرارة (0.788)، هطول الأمطار (0.988)، مستوى الرطوبة (0.921)، مستوى الضغط الجوي (0.534)، الغطاء النباتي (0.441)، والدرجة الكليّة (0.687)"، وجميع هذه القيم الاحتمالية أكبر من (0.05)، مما يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي لمتغير المؤهل العلمي على تقييم العوامل البيئيّة المرتبطة بممارسة الجريمة.

وبناءً على هذه النتائج تم قبول الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود فروق جوهرية بين الفئات المختلفة من حيث المؤهل العلمي، ورفض الفرضية البديلة التي تفترض وجود فروق دالة إحصائياً، وهنا يمكن تفسير هذه النتيجة بأن تقييم تأثير العوامل البيئيّة على ممارسة الجريمة لا يختلف باختلاف المستوى التعليمي، بمعنى يكون لدى الأفراد من مختلف المستويات التعليمية إدراك متقارب للعوامل البيئيّة وتأثيرها، مما يؤدي إلى عدم وجود تباين معنوي في آرائهم حول هذه العوامل.

خامساً: متغير التخصص العلمي:

جدول رقم (33.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA للفروق في درجة انعكاس العوامل البيئيّة على ممارسة الجريمة بالأبعاد (درجات الحرارة، هطول الأمطار، مستوى الرطوبة، مستوى الضغط الجوي، الغطاء النباتي) في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار تعزى لمتغير التخصص العلمي.

الأبعاد	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الإحصائيّة
درجات الحرارة	بين المجموعات	4	3.154	.788	1.613	.184
	داخل المجموعات	57	27.868	.489		
	المجموع	61	31.022	----		
هطول الأمطار	بين المجموعات	4	4.367	1.092	2.268	.073
	داخل المجموعات	57	27.435	.481		
	المجموع	61	31.802	----		
مستوى الرطوبة	بين المجموعات	4	2.091	.523	.814	.521
	داخل المجموعات	57	36.599	.642		
	المجموع	61	38.690	----		
مستوى الضغط الجوي	بين المجموعات	4	4.489	1.122	1.819	.138
	داخل المجموعات	57	35.171	.617		
	المجموع	61	39.660	----		
الغطاء النباتي	بين المجموعات	4	5.772	1.443	1.836	.134
	داخل المجموعات	57	44.795	.786		
	المجموع	61	50.568	----		
الدرجة الكليّة	بين المجموعات	4	3.590	.897	2.046	.100
	داخل المجموعات	57	25.001	.439		
	المجموع	61	28.591	----		

تشير المعطيات الواردة في الجدول إلى أن الدلالة الإحصائيّة لقيم F المحسوبة لمتغيرات الدراسة بلغت كالآتي: درجات الحرارة (0.184)،هطول الأمطار (0.073)،مستوى الرطوبة (0.521)،مستوى الضغط الجوي (0.138)،الغطاء النباتي (0.134)،الدرجة الكليّة (0.100)، وبما أن جميع هذه القيم أكبر من (0.05) فلا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة بين مجموعات التخصص العلمي، مما يعني قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود فروق بين التخصصات العلميّة المختلفة في تقييم هذه الأبعاد، ورفض الفرضية البديلة التي تفترض وجود فروق دالة إحصائياً، ويمكن تفسير هذه

النتيجة بأنّ التخصص العلمي لا يشكل عاملاً مؤثراً على تقييم الأفراد للعوامل البيئيّة المرتبطة بممارسة الجريمة، حيث قد يكون لدى جميع المبحوثين وعي متقارب أو تأثر متشابه بالعوامل البيئيّة بغض النظر عن تخصصهم، مما يؤدي إلى تقارب وجهات النظر وعدم وجود فروق معنوية بينهم.

سادساً: متغير طبيعة العمل في قسم المباحث:

جدول رقم (34.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA للفروق في درجة انعكاس العوامل البيئيّة على ممارسة الجريمة بالأبعاد (درجات الحرارة، هطول الأمطار، مستوى الرطوبة، مستوى الضغط الجوي، الغطاء النباتي) في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار تعزى لمتغير طبيعة العمل في قسم المباحث.

الأبعاد	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الإحصائيّة
درجات الحرارة	بين المجموعات	6	1.252	.209	.386	.885
	داخل المجموعات	55	29.770	.541		
	المجموع	61	31.022	----		
هطول الأمطار	بين المجموعات	6	3.901	.650	1.282	.281
	داخل المجموعات	55	27.901	.507		
	المجموع	61	31.802	----		
مستوى الرطوبة	بين المجموعات	6	3.427	.571	.891	.508
	داخل المجموعات	55	35.263	.641		
	المجموع	61	38.690	----		
مستوى الضغط الجوي	بين المجموعات	6	3.417	.570	.864	.527
	داخل المجموعات	55	36.243	.659		
	المجموع	61	39.660	----		
الغطاء النباتي	بين المجموعات	6	7.122	1.187	1.503	.195
	داخل المجموعات	55	43.446	.790		
	المجموع	61	50.568	----		
الدرجة الكليّة	بين المجموعات	6	2.522	.420	.887	.511
	داخل المجموعات	55	26.069	.474		
	المجموع	61	28.591	----		

تشير المعطيات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن الدلالة الإحصائيّة لقيم (F) المحسوبة لمتغيرات الدراسة بلغت كالآتي "درجات الحرارة (0.885)، هطول الأمطار(0.281)، مستوى الرطوبة (0.508)، مستوى الضغط الجوي (0.527)،الغطاء النباتي (0.195)، الدرجة الكليّة (0.511)

وجميع هذه القيم الاحتمالية أكبر من (0.05)، مما يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي لمتغير طبيعة العمل على تقييم العوامل البيئيّة المرتبطة بممارسة الجريمة، وبناءً على هذه النتائج يتم قبول الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود فروق جوهرية بين الفئات المختلفة من حيث طبيعة العمل في قسم المباحث، ورفض الفرضية البديلة التي تفترض وجود فروق دالة إحصائياً، وهنا يمكن تفسير هذه النتيجة بأن طبيعة العمل في قسم المباحث لا تؤثر بشكل معنوي على تقييم الأفراد للعوامل البيئيّة المرتبطة بممارسة الجريمة، حيث يبدو أن جميع الأفراد في القسم يقيمون هذه العوامل بشكل مشابه بغض النظر عن طبيعة مهامهم، مما يؤدي إلى تقارب وجهات النظر بينهم، حيث هنالك اجراءات عمل داخلية وتوجيهات مستمرة بالعمل موحدة.

سابعاً: متغير سنوات الخبرة:

جدول رقم (35.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA للفروق في درجة انعكاس العوامل البيئيّة على ممارسة الجريمة بالأبعاد (درجات الحرارة، هطول الأمطار، مستوى الرطوبة، مستوى الضغط الجوي، الغطاء النباتي) في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

الأبعاد	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الإحصائيّة
درجات الحرارة	بين المجموعات	4	2.343	.586	1.164	.336
	داخل المجموعات	57	28.679	.503		
	المجموع	61	31.022	----		
هطول الأمطار	بين المجموعات	4	.457	.114	.208	.933
	داخل المجموعات	57	31.345	.550		
	المجموع	61	31.802	----		
مستوى الرطوبة	بين المجموعات	4	1.498	.375	.574	.682
	داخل المجموعات	57	37.191	.652		
	المجموع	61	38.690	----		
مستوى الضغط الجوي	بين المجموعات	4	4.291	1.073	1.729	.156
	داخل المجموعات	57	35.369	.621		
	المجموع	61	39.660	----		
الغطاء النباتي	بين المجموعات	4	3.817	.954	1.163	.337
	داخل المجموعات	57	46.751	.820		
	المجموع	61	50.568	----		
الدرجة الكليّة	بين المجموعات	4	1.981	.495	1.061	.384
	داخل المجموعات	57	26.610	.467		
	المجموع	61	28.591	----		

تشير المعطيات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن الدلالة الإحصائيّة لقيم (F) المحسوبة لمتغيرات الدراسة بلغت كالآتي "درجات الحرارة (0.336)، هطول الأمطار (0.933)، مستوى الرطوبة (0.682)، مستوى الضغط الجوي (0.156)، الغطاء النباتي (0.337)، الدرجة الكليّة (0.384)"، وجميع هذه القيم الاحتمالية أكبر من (0.05)، مما يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي لمتغير سنوات الخبرة على تقييم العوامل البيئيّة المرتبطة بممارسة الجريمة، وبناءً على هذه النتائج يتم قبول الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود فروق جوهرية بين فئات سنوات الخبرة المختلفة في تقييم هذه العوامل، ورفض الفرضية البديلة التي تفترض وجود فروق دالة إحصائياً، هذا يعني أن سنوات الخبرة لا تؤثر بشكل معنوي على تقييم الأفراد للعوامل البيئيّة المرتبطة بممارسة الجريمة، حيث أن تقييم هذه العوامل يبدو متشابهاً بين الأفراد بغض النظر عن سنوات خبرتهم، مما يشير إلى أن الخبرة العلميّة قد لا تكون لها تأثير مباشر على هذا النوع من التقييمات.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

1.5 المقدمة:

يتناول هذا الفصل ملخص لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في ضوء الدراسات السابقة وذات العلاقة والأدب النظري، وعرض للاستنتاجات والتوصيات بناءً على تلك النتائج.

2.5 مناقشة النتائج في ضوء الاطار النظري والدراسات السابقة وذات العلاقة:

1.2.5 مناقشة النتائج المتعلقة "بواقع العوامل البيئيّة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار، من حيث المناخ بعناصره الأربعة (درجة الحرارة، هطول الأمطار، الضغط الجوي، الرطوبة النسبية، والغطاء النباتي)".

أظهرت نتائج الدراسة في الجدول رقم (3.4) أن تقييم المبحوثين لواقع العوامل البيئيّة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار جاء بدرجة متوسطة، فقد حصل على متوسط حسابي (3.36)، ما يدل على وجود وعي عام لدى الأفراد بخصائص البيئة المحيطة وتفاوتها بين المنطقتين. وقد جاء عامل المناخ تحديداً بتقدير "متوسط"، بمتوسط حسابي (3.36)، مع بروز فقرة "تفاوت درجات الحرارة بين الليل والنهار" كأعلى متوسط تقييم بين فقرات هذا البُعد بمتوسط حسابي (3.90). وهذا يعكس إدراك المبحوثين لطبيعة المناخ المحلي، خاصة في منطقة الأغوار التي تتميز بارتفاع شديد في درجات الحرارة نهارًا وانخفاض ملحوظ ليلاً، وهي سمة من سمات المناخ الصحراوي، وهو ما أكدته البيانات المناخية الرسمية التي أظهرت تسجيل محافظة أريحا والأغوار لأعلى درجات الحرارة على مستوى الوطن، إذ بلغ متوسط يوليو وأغسطس (34.3°م) في عام (2023)، مقابل (27.3°م) كحد أعلى في نابلس خلال نفس العام.

هذا الإدراك ينسجم مع الأدبيات العلميّة التي تناولت العلاقة بين المناخ والسلوك، إذ بينت دراسة (لطفي ومحمود، 2023) بعنوان "الطقس وعلاقته بجرائم العنف في المجتمع المصري" وجود علاقة إيجابية بين ارتفاع درجات الحرارة وزيادة جرائم العنف خاصة في فصل الصيف، بينما دعمت دراسة (Churchill, Smyth & Trinh, 2023) بعنوان "الجريمة والطقس وتغير المناخ في أستراليا" هذا الارتباط من خلال إثبات التأثير الطردي للتغيرات الحرارية على معدلات الجريمة.

أما على صعيد هطول الأمطار، فقد أظهرت البيانات المناخية الرسمية تفاوتا كبيرًا بين المنطقتين، حيث سجلت نابلس معدلات مرتفعة نسبياً تراوحت بين (326.0 ملم) و(898.0 ملم)، بمتوسط عام بلغ (660.1 ملم)، بينما بقيت كميات الأمطار في أريحا محدودة، بين (54.0 ملم) و(228.5 ملم)، بمتوسط سنوي لا يتجاوز (166.0 ملم). هذا التفاوت الكبير في الهطول ينعكس على الغطاء النباتي بشكل مباشر، وهو ما رصده المبحوثين من خلال تقييمهم "المتوسط" لبعد الغطاء النباتي في الاستبيان

والذي حصل على متوسط حسابي (3.35) مع إبرازهم لـ"جمال الغطاء النباتي" كأعلى فقرة تقييماً والتي حصلت على متوسط حسابي (3.50)، تلتها فقرة "كثافة الغطاء النباتي على مدار العام" بمتوسط حسابي (3.42).

وفيما يتعلق بالرطوبة النسبية، أظهرت البيانات المناخية أن نابلس تتمتع برطوبة مرتفعة نسبياً، حيث بلغ متوسطها السنوي (81.3%) في بعض السنوات مثل (2020)، مقابل (41.4%) فقط في أريحا عام (2017)، ما يبرز الاختلاف الكبير في البيئة الهوائية بين المحافظتين. وعلى الرغم من أن الرطوبة لم تُدرج كبُعد منفصل في استبانة الدراسة، إلا أن إدراك المبحوثين لخصائص الطقس خاصة ما يتعلق بتغيراته اليومية، يشير ضمنياً إلى وعيهم بتأثير الرطوبة على الحياة اليومية، سواء من حيث الراحة الجسدية أو تأثيرها على الأنشطة المجتمعية.

أما فيما يخص الضغط الجوي، فقد أظهرت البيانات فروقات حادة نتيجة لاختلاف الارتفاعات الجغرافيّة، حيث سجلت نابلس معدلات ضغط أقل (بمتوسط 950 مليبار)، مقارنة بأريحا التي سجلت معدلات مرتفعة وصلت إلى (1053.7 مليبار) في بعض الأشهر. ورغم أن الضغط الجوي لا يُعد من المتغيرات الملموسة بشكل مباشر لعينة المبحوثين، إلا أن إدراك الأفراد للفروقات بين المنطقتين من حيث المناخ العام والارتياح الجوي قد يعكس تأثيره غير المباشر على الأنشطة المجتمعية والبيئيّة.

وأما فيما يخص الغطاء النباتي فقد أظهرت نتائج الدراسة أن تقييم المبحوثين لواقع الغطاء النباتي في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار جاء بدرجة "متوسطة" بمتوسط حسابي (3.41)، وهو ما يعكس وعياً عاماً بوجود غطاء نباتي ملحوظ في البيئة المحيطة، وإن تخلله تفاوت في الكثافة والجودة والتوزيع بين المنطقتين. فقد جاءت أعلى التقييمات في فقرة "جمال الغطاء النباتي" بمتوسط حسابي (3.73)، و"كثافته على مدار العام" بمتوسط حسابي (3.49)، مما يشير إلى إدراك بصري وقيمي للمبحوثين، خاصة في محافظة نابلس التي تتمتع بنسبة تغطية نباتية عالية نسبياً (53.61%) من مساحتها الكليّة، وفق تحليل (حمامدة والصفدي، 2024) الذي وضح توزيع ونسب الغطاء النباتي، حيث يُظهر هذا الغطاء تنوعاً نباتياً يشمل بساتين الزيتون بنسبة (29.98%) والأراضي الزراعية المختلفة والغابات، وهو ما يتكامل مع الانطباعات الإيجابية المسجلة في تقييم المشاركين. أما محافظة أريحا والأغوار، فقد بينت بيانات نظام (GIS) أن الغطاء النباتي فيها يشكل (23.48%) فقط من المساحة الكليّة، ما يوضح التفاوت البيئي بين المنطقتين، كما أن الطبيعة الجافة وارتفاع درجات الحرارة وضعف كميات الأمطار تنعكس بشكل مباشر على كثافة وتنوع الغطاء النباتي، رغم الجهود الزراعية

المبذولة من خلال استخدام أنظمة ري حديثة مثل الري بالتنقيط والمناطق المروية بأساليب معقدة، ويُلاحظ أيضاً أن هناك ارتفاع في نسب النباتات الملحية والتخصص الزراعي في زراعة النخيل والحمضيات، وهذا إذا دل على شيء فأنه يدل على تكيف الغطاء النباتي مع الخصائص المناخية للمنطقة.

إن هذه النتائج تنسجم مع ما أشار إليه المبحوثين في الفقرات ذات التقدير "المتوسط" مثل جودة الغطاء النباتي وتوزيعه المكاني، والتي قد تعكس تحديات بيئية وزراعية خاصة بمحافظة أريحا، كما تدعمها نتائج دراسة (الكعابنة، 2023) بعنوان "دور العوامل الأيكولوجية ومترتباتها في تحفيز البدو على الاتجاه نحو ممارسة الجريمة من وجهة نظر شيوخ ووجهاء العشائر البدوية والأعضاء الفاعلين في الضفة الغربية"، التي أكدت على أهميّة الغطاء النباتي كعامل طبيعي مؤثر في الاتجاه نحو السلوك الإجرامي، وكذلك دراسة (Venter, et al., 2022) بعنوان "هل المساحات الخضراء مرتبطة بانخفاض الجريمة؟ دراسة على المستوى الوطني من الجنوب العالمي" التي بينت أن وجود مساحات خضراء يرتبط بانخفاض في جرائم العنف وجرائم الملكية، مما يُعزز أهميّة تعزيز البنية الخضراء خاصة في المناطق المعرضة للمناخ الجاف.

2.2.5 مناقشة النتائج المتعلقة "بواقع ممارسة الجريمة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار، (جرائم العنف والجرائم ضد الممتلكات)":

تشير النتائج الدراسة كما في الجدول رقم (6.4) إلى أن الجرائم في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار تنتشر بمستوى متوسط حيث حصلت على متوسط حسابي (3.18)، وكانت الجرائم ضد الممتلكات أكثر شيوعًا من جرائم العنف. إن هذا التفاوت يعكس انتشار الجرائم المالية والسرقات بشكل أكبر مقارنة بالاعتداءات الجسدية الخطيرة، وهو ما يتماشى مع التقارير الأمنيّة السابقة مثل تقارير إحصائيات الشرطة الفلسطينيّة في نابلس وأريحا والأغوار التي أشارت إلى تزايد السرقات في بعض المناطق ذات النشاط الاقتصادي الكثيف.

وتتوافق هذه النتائج مع ما أشارت إليه كل من دراسة (لطفي، محمود، 2023) بعنوان "الطقس وعلاقته بجرائم العنف في المجتمع المصري"، ودراسة (Churchill & Smyth & Trinh, 2023) بعنوان "الجريمة والطقس وتغير المناخ في أستراليا"، فالدراستين أشارتا إلى أن الضغوط البيئيّة والاجتماعيّة خصوصًا في المناطق الحضريّة، قد تُعزز من انتشار الجرائم المرتبطة بالممتلكات أكثر

من العنف المباشر، لا سيما في البيئات التي تعاني من اختلال اقتصادي أو نمط عمراني مزدحم. إضافة لذلك أظهرت الدراسة أن التهديدات والمشاجرات تعد أكثر أشكال العنف انتشارًا، حيث تبرز هذه الظواهر في البيئات الحضريّة والمناطق ذات الكثافة السكانية العاليّة، فالاعتداءات الجسدية جاءت بدرجة قريبة، مما يشير إلى أن النزاعات الشخصية غالبًا ما تتطور إلى عنف مباشر، لكنه لا يصل في معظم الأحيان إلى جرائم جسيمة، في المقابل كانت جرائم مثل القتل والاغتصاب الأقل شيوعًا، مما يدل على ندرة هذه الجرائم مقارنة بغيرها، وتتوافق هذه النتيجة مع ما أوضحه (طوقان، 2012) في دراسته بعنوان "التوزيع المكاني للجريمة في مدينة نابلس ومخيماتها" حيث أشار إلى أن الجرائم الجسيمة مثل القتل والاغتصاب نادرة في السياق الفلسطيني، لكنها تبقى ذات أثر اجتماعي عميق رغم محدودية تكرارها.

وتُظهر البيانات أيضًا تقلبات ملحوظة في معدلات جرائم الممتلكات؛ فقد شهدت فترات ارتفاع واضح في جرائم السرقة والنصب، إذ برز عام (2019) بارتفاع ملحوظ في معدلات السرقات، ثم تغير النمط في عام (2023) مع بروز جرائم النصب والاحتيال، حيث تتفق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه نتائج دراسة (Mares & Moffett, 2019) بعنوان "تغير المناخ والجريمة: دراسة استكشافية لتقلبات درجات الحرارة الشهرية وبيانات الجرائم"، حيث أشار إلى أن العوامل الاقتصاديّة وتغيرات المناخ الاجتماعي تُسهم في تغير أنماط الجريمة بمرور الوقت خاصة في البيئات الحضريّة، وفي نفس السياق لقد دعم (Hu , et al., 2017) نفس الفكرة في دراسته بعنوان "تأثير تقلب المناخ وتغيره على معدلات الجريمة في تانغشان، الصين"، حين أكد على أن تقلب العوامل المحيطة بالمجتمع يؤثر بشكل مباشر في تحولات نوع الجريمة السائدة. وعليه فإن النتائج السابقة تتوافق مع استجابات المبحوثين في نابلس، حيث يشعر المبحوثين بوجود تهديد متقطع ومرتفع في هذا النوع من الجرائم نتيجة للتغيرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وهو ما يؤكد ما توصلت إليه دراسة (الخطيب وآخرون، 2019) بعنوان "العوامل المؤثرة في ارتكاب الجرائم من وجهة نظر مرتكبيها في مركزي إصلاح وتأهيل مدينتي بيت لحم وأريحا"، حيث توصلت الدراسة إلى أن الاختلال في آليات الضبط الاجتماعي المصاحب للتغيرات الاقتصاديّة قد يزيد من فرص الجريمة خصوصًا جرائم الاحتيال والممتلكات. أما في محافظة أريحا والأغوار فتُظهر الإحصاءات نمطًا أكثر استقرارًا مع معدلات أقل تقلبًا مقارنة بنابلس؛ فقد كان عام (2022) من الأعوام التي سجلت ارتفاعا طفيفًا في جرائم النصب والاحتيال، مما يعكس بيئة أمنية نسبية أكثر اتزانًا. إن هذا الاستقرار يتوافق مع ما أشار إليه (الكعابنة، 2023)

في دراسته بعنوان "دور العوامل الأيكولوجية ومترتباتها في تحفيز البدو على الاتجاه نحو ممارسة الجريمة من وجهة نظر شيوخ ووجهاء العشائر البدوية"، الذي أوضح أن المجتمعات ذات الطابع الريفي أو التقليدي، والتي لا تشهد تمدنًا كثيفًا، تميل إلى الاستقرار من حيث الجريمة بفعل التماسك المجتمعي والبنية البيئيّة المحافظة، وهو ما ينطبق جزئيًا على بيئة أريحا والأغوار، كما أن ما ذكرته دراسة (Hayden, et al., 2015) بعنوان "العلاقة بين الغطاء الشجري وانخفاض معدلات جرائم العنف وجرائم الممتلكات في نيو هافن"، ونتائج الدراسة التي كانت بعنوان "هل المساحات الخضراء مرتبطة بانخفاض الجريمة؟ للباحث (Venter, et al., 2022) دراسة على المستوى الوطني من الجنوب العالمي" حول دور الغطاء النباتي والتنظيم البيئي في خفض معدلات الجريمة، فهو يفسر جزئيًا البيئة الهادئة نسبيًا في أريحا مقارنةً بنابلس التي تشهد اختناقات عمرانية وتحولات حضرية مستمرة، بالتالي تجمع النتائج بين تقييمات المبحوثين والبيانات التاريخيّة صورة شاملة تُبرز اختلاف أنماط الجرائم بين المحافظتين، حيث تتسم نابلس بتقلب وارتفاع متقطع في معدلات جرائم الممتلكات، بينما تبقى أريحا والأغوار أكثر استقرارًا، ما يعكس تفاعلًا بين البنية الاجتماعيّة والعوامل البيئيّة والضغوط الاقتصاديّة كمحددات رئيسية في فهم الجريمة محليًا.

وهنا يمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء نظرية الفرصة التي تفترض أن الجريمة تحدث عند توفر هدف مناسب مثل الممتلكات القابلة للسرقة، وضعف الرقابة الأمنيّة في بعض الفترات، ووجود دافع إجرامي ناتج عن الضغوط الاقتصاديّة أو الاجتماعيّة، إذ يعكس ارتفاع معدلات السرقات والنصب في نابلس مقارنة بأريحا توفر فرص سهلة للجريمة، إلى جانب التغيرات الاقتصاديّة التي تزيد من دوافع ارتكابها، مما يجعل انتشارها متقطعًا وفق الظروف السائدة، وهذا يمكن تفسيره في ضوء نظرية الضغوط الاجتماعيّة والنظريّة اللامعيارية (الأنومي)، فالضغوط الاجتماعيّة تحد من قدرة الأفراد على توفير احتياجاتهم الأساسيّة بطرق سوية، الأمر الذي يدفعهم إلى ممارسة السلوكيّات المنحرفة تحديداً عندما تنخفض لديهم معايير الضبط الاجتماعي، التي يمكن تفسيرها أيضًا في ضوء نظرية الضبط الاجتماعي.

3.2.5 مناقشة النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة "ما واقع انعكاس العوامل البيئيّة على ممارسة الجريمة بالأبعاد (درجات الحرارة، هطول الأمطار، مستوى الرطوبة، مستوى الضغط الجوي، الغطاء النباتي في المحافظة) في محافظة نابلس وأريحا والأغوار؟".

أظهرت استجابات المبحوثين أن تأثير العوامل البيئيّة على ممارسة الجريمة كما هو موضح في الجدول رقم (9.4) يُعتبر بشكل عام متوسطًا حيث حصل على متوسط حسابي (3.06)، مع بروز تأثير هطول الأمطار بمتوسط حسابي(3.44) كعامل يتميز بتأثيره الملحوظ على السلوك الإجرامي، فهنا يشير المبحوثين إلى أن الظروف المتعلقة بالأمطار تؤثر على النشاط الاقتصادي والحركة الاجتماعيّة، ما يتيح فرصًا أكبر لارتكاب الجرائم، بالمقابل فإن تأثير درجات الحرارة والرطوبة والضغط الجوي بمستوى معتدل، مما يدل على أن هذه العوامل تُحدث تأثيرات نفسية واجتماعيّة قد تسهم في زيادة التوتر والضغوط ، وبالتالي تؤثر على السلوك الإجرامي بدرجة لا تتجاوز المتوسط، وهذا ما تدعمه كل من النظريّة النفسية والاجتماعيّة ، وعلى النقيض يُعتبر تأثير الغطاء النباتي في المحافظة الأقل بين العوامل المدروسة، حيث يُنظر إليه على أنه عامل يساهم في تقليل فرص ممارسة الجرائم بشكل طفيف، رغم أنه يترك بصمة على البيئة الاجتماعيّة من خلال تأثيره على المزاج والشعور بالارتياح العام، وعند الربط مع البيانات التاريخيّة يتبين لنا أن الاختلافات البيئيّة بين محافظة نابلس التي تتميز بمناخ معتدل وتنوع نباتي ملحوظ، ومحافظة أريحا والأغوار ذات الظروف الأكثر حرارة وجفافًا، تلعب دورًا في تباين انعكاس هذه العوامل على ممارسة الجريمة، وهذا يمكن تفسيره في ضوء النظريّة الأيكولوجية البيئيّة.

وتشير النتائج أيضاً إلى أن تأثير الغطاء النباتي في المحافظة على السلوك الإجرامي هو تأثير متوسط فهو حصل على متوسط حسابي (2.77)، حيث يتباين التأثير بين العوامل السلبية مثل ضعف الغطاء النباتي والبطالة وزيادة الجرائم، وبين العوامل الإيجابية مثل الجمال وجودة المساحات الخضراء التي تساهم في تقليل ممارسة الجرائم.

هذا يتوافق مع دراسة (الكعابنة، 2023) بعنوان "دور العوامل الأيكولوجية ومترتباتها في تحفيز البدو على الاتجاه نحو ممارسة الجريمة من وجهة نظر شيوخ ووجهاء العشائر البدوية والأعضاء الفاعلين في الضفة الغربية" من حيث أهميّة العوامل البيئيّة؛ إذ أكدت الدراسة على دور مصادر المياه والغطاء النباتي في تحفيز ميول الجريمة لدى البدو، لكن الاختلاف يظهر في السياق، فالدراسة الحاليّة تركز

على البيئة الحضريّة حيث يظهر تأثير الغطاء النباتي بشكل أقل، بينما في دراسة (الكعابنة، 2023) كان له دور بارز في البيئات القبلية.

وعلى صعيد درجات الحرارة، فإن نتائج الدراسة الحاليّة إلى أن تأثير درجات الحرارة هو تأثير متوسط، وهذا ما يتوافق مع نتائج دراسة (لطفي ومحمود، 2023) بعنوان "الطقس وعلاقته بجرائم العنف في المجتمع المصري" التي أظهرت علاقة إيجابية بين الحرارة وزيادة جرائم العنف، مع ملاحظة أن قوة العلاقة قد تختلف حسب السياق الجغرافي والثقافي، كما وتتوافق النتيجة أيضا مع نتائج دراسة كل من (Hu , et al., 2017) بعنوان "تأثير تقلب المناخ وتغيره على معدلات الجريمة في تانغشان، الصين" ودراسة (Churchill & Smyth & Trinh, 2023) بعنوان "الجريمة والطقس وتغير المناخ في أستراليا" فكلأهما أشارا إلى دور المتغيرات المناخية في ارتفاع معدلات الجريمة، وهو ما يتوافق مع النتائج الحاليّة رغم أن الفروق في شدة التأثير تظهر اختلافًا في السياقات والبيئات المدروسة.

ومن جهة أُخرى هناك مجموعة من الدراسات التي تناولت تأثير الغطاء النباتي على معدلات الجريمة وأظهرت نتائج متفاوتة بحسب السياق والمناهج المستخدمة، فعلى سبيل المثال أشارت دراسة كل من هايدن وآخرون (Hayden, et al., 2015) بعنوان "العلاقة بين الغطاء الشجري وانخفاض معدلات جرائم العنف وجرائم الممتلكات في نيو هافن بولاية كونيكتيكت" إلى أن زيادة الغطاء الشجري ترتبط بانخفاض معدلات جرائم العنف والممتلكات في بعض المدن، بينما توصلت نتائج دراسة أوجلترِي (Ogletree, 2019) بعنوان "الجريمة والفضاء الأخضر: نطاق تحليلي موسع عبر المدن" إلى نتائج مختلطة تظهر أن تأثير المساحات الخضراء قد يعتمد على نوعيتها وكثافتها وتصميمها العمراني، في حين أظهرت الدراسة الحاليّة أن تقييم تأثير الغطاء النباتي كان منخفضًا بنسبة (2.77) مقارنة بالعوامل المناخية الأخرى، مما يدل على أن تأثيره على ممارسة الجريمة في المناطق الحضريّة مثل نابلس وأريحا والأغوار يعتبر محدودًا، هذا الاختلاف قد يُعزى إلى أن البيئات الحضريّة غالبًا ما تتداخل فيها عوامل عمرانية واجتماعيّة أخرى تؤثر على الأمان مما يقلل من الدور الوقائي المحتمل للمساحات الخضراء، في حين أن الدراسات التي تناولت البيئات الريفيّة أو التي تتميز بتخطيط حضري يركز على تعزيز المساحات الخضراء قد أظهرت تأثيرًا أكثر وضوحًا في تقليل الجرائم.

بالتالي، يمكن القول إن نتائج الدراسة الحاليّة تتناقض جزئيًا مع بعض الدراسات التي وجدت علاقة إيجابية بين زيادة الغطاء النباتي وانخفاض الجرائم؛ إلا أن هذا التباين يُفسر اختلاف السياق الجغرافي والاجتماعي وتصميم البيئة المبنية، وتفسر هذه النتائج من خلال عدة نظريات في علم الجريمة، حيث

تقدم نظرية النشاط الروتيني تفسيرًا لتأثير العوامل البيئيّة على فرص ارتكاب الجرائم، إذ تؤكد أن الجريمة تحدث عندما يتوفر هدف مناسب وجاني محفز مع غياب الحماية الفعالة، وهو ما يفسر كيف أن هطول الأمطار قد يزيد من الجرائم من خلال تعطيل الحركة اليومية وتقليل الرقابة في بعض المناطق، بينما لم يكن للغطاء النباتي تأثير واضح لأنه لا يؤثر مباشرة على هذه العوامل، من ناحية أخرى، تدعم نظرية الضغط الاجتماعي فكرة أن العوامل المناخية مثل الحرارة والرطوبة قد تزيد من مستويات التوتر والضغط النفسي مما يسهم في ارتفاع معدلات العنف، كما أظهرت الدراسات السابقة التي ربطت بين ارتفاع درجات الحرارة وزيادة جرائم الاعتداءات والمشاجرات. أما نظرية الجغرافيا البيئيّة للجريمة (الأيكولوجية) فتوضح أن تأثير الغطاء النباتي على الجريمة قد يعتمد على طبيعة التخطيط العمراني، حيث يمكن للمساحات الخضراء المصممة بشكل جيد أن تحد من الجرائم، بينما في البيئات الحضريّة التي تشهد تداخلاً في العوامل العمرانية والاجتماعيّة قد يكون تأثيرها أقل وضوحًا، وهو ما يفسر النتائج الحاليّة التي أظهرت تقييمًا منخفضًا لهذا العامل، وبالمثل فإن نظرية التفكك الاجتماعي ترى أن المناطق التي تعاني من ضعف في الغطاء النباتي قد تشهد ارتفاعا في معدلات الجريمة بسبب قلة التفاعل الاجتماعي وضعف الرقابة المجتمعية مما يظهر لامعيارية في الممارسات السلوكية، إلا أن نتائج الدراسة الحاليّة تشير إلى أن تأثير الغطاء النباتي على الجريمة ظل محدودًا، مما قد يعكس دور العوامل الاجتماعيّة الأخرى الأكثر تأثيرًا مثل الكثافة السكانية والتوزيع العمراني، بالتالي تعكس هذه النتائج تداخلًا بين العوامل البيئيّة والاجتماعيّة التي تسبب وقوع الجريمة أو ممارستها، حيث تتباين تأثيرات المناخ والغطاء النباتي وفقًا للسياق المحلي وطبيعة التخطيط الحضري في كل منطقة، وهذا يمكن تفسيره في ضوء النظريّة التكاملية التي ترى أن أسباب ممارسة الجريمة متعددة ومختلفة فهي لا تقتصر على سبب دون الأخر.

4.2.5 مناقشة النتائج المُتعلقة بـ"الفروق بين متوسطات إجابات المبحوثين حول العوامل البيئيّة في نابلس وأريحا والأغوار بناءً على المتغيرات الديموغرافيّة":

تشير النتائج في الجدول رقم (15.4) إلى أن تقييم المبحوثين للعوامل البيئيّة (المناخ والغطاء النباتي) في محافظة نابلس وأريحا والأغوار لم يُظهر فروقًا ذات دلالة إحصائيّة عند معظم المتغيرات الديموغرافيّة المدروسة، حيث لم يُظهر الاختبار فروقًا معنوية بالنسبة لمتغيرات (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، طبيعة العمل في قسم المباحث، وسنوات الخبرة) إذ كانت قيم الدلالة دائمًا أعلى من (0.05)، إذ تشير النتائج الديموغرافيّة في متغير "المحافظة" إلى اختلافات واضحة تتعلق ببعد الغطاء النباتي والدرجة الكليّة للعوامل البيئيّة بين نابلس وبين أريحا والأغوار، بينما لا يوجد فرق معنوي في تقييم البعد المناخي، فمن الناحية الإحصائيّة تظهر بيانات اختبار العينات المستقلة أن التقييمات لمتغير الغطاء النباتي والدرجة الكليّة كانت أعلى في أريحا والأغوار "بقيم معنوية أقل من (0.05)"، وهو ما يعني أن العامل البيئي المُتعلق بالنباتات يُنظر إليه بشكل أكثر إيجابية في أريحا والأغوار مقارنة بنابلس، وعند ربط هذه النتائج مع البيانات التاريخيّة للبيئة في المناطق المدروسة، نلاحظ أن الاختلافات التاريخيّة في التوزيع البيئي قد لعبت دوراً في تشكيل الإدراك الحالي للمجتمع، فقد أشارت الإحصاءات السابقة إلى أن نابلس التي تتميز بمناخ معتدل وأمطار متباينة قد شهدت تغيرات في نوعية وتوزيع الغطاء النباتي نتيجة لعوامل حضرية وتحولات في استخدام الأراضي، بينما تُعرف أريحا والأغوار ببيئة أكثر تحفظاً من الناحية الطبيعيّة، حيث تحتفظ بجزء من الغطاء النباتي الطبيعي أو المدعوم بأساليب تقليدية، مما قد يساهم في تقييم إيجابي أكبر لهذا البُعد بين سكان المنطقة.

إن عدم وجود فروق معنوية في تقييم المناخ بين المحافظتين قد يكون ناجماً عن تشابه الظروف المناخية العامة على مستوى المنطقة، حيث يتقاسم كلاهما صفات مناخية متقاربة في الإطار الجوي، أما بالنسبة للغطاء النباتي فقد تعكس الفروق الحاليّة توجهات تاريخية حيث أن العوامل البيئيّة المتعلقة بالغطاء النباتي لم تتأثر بنفس القدر بعوامل التمدن والتحول العمراني في أريحا والأغوار مقارنة بنابلس، أو ربما يعود ذلك إلى اختلاف سياسات إدارة الأراضي واستخدام المساحات الخضراء، الأمر الذي يجعله عنصرًا أكثر وضوحًا وإيجابية في تقييم سكان أريحا والأغوار.

وعند مقارنة هذه النتائج بالدراسات السابقة، نجد أنها تتفق مع ما أشارت إليه دراسة (الكعابنة، 2023) بعنوان "دور العوامل الأيكولوجية ومترتباتها في تحفيز البدو على الاتجاه نحو ممارسة الجريمة من وجهة نظر شيوخ ووجهاء العشائر البدوية والأعضاء الفاعلين في الضفة الغربية" حيث أشارت إلى أن العوامل البيئيّة خصوصًا الغطاء النباتي تلعب دورًا في تشكيل الفهم المجتمعي للجريمة، خاصة في المناطق ذات البيئة الطبيعيّة الأكثر تحفظًا.

كما تتفق النتائج جزئيًا مع ما توصل إليه كل من دراسة (Venter, et al., 2022) بعنوان "هل المساحات الخضراء مرتبطة بانخفاض الجريمة؟ دراسة على المستوى الوطني من الجنوب العالمي" ودراسة (Hayden, et al., 2015) بعنوان "العلاقة بين الغطاء الشجري وانخفاض معدلات جرائم العنف وجرائم الممتلكات في نيو هافن بولاية كونيكتيكت" حيث توصلا إلى أن الغطاء النباتي الجيد يرتبط بانخفاض معدلات الجريمة، وهو ما ينعكس في التقييمات الإيجابية لسكان أريحا والأغوار.

في المقابل، تختلف نتائج الدراسة الحاليّة عن نتائج دراسة (الخطيب وآخرون، 2019) بعنوان "العوامل المؤثرة في ارتكاب الجرائم من وجهة نظر مرتكبيها في مركزي إصلاح وتأهيل مدينتي بيت لحم وأريحا – دراسة في جغرافية الجريمة" التي ركزت على دور وسائل الضبط الاجتماعي أكثر من تأثير البيئة الطبيعية، مما يشير إلى أن فهم الجريمة وتقييم العوامل البيئيّة المحيطة بها قد يختلف باختلاف المنظور المستخدم. كما تتباين جزئيًا مع ما ورد في دراسة (Maftuhin & Kusumawardani, 2024) بعنوان "أثر استخدام الأراضي على معدل الجريمة في المناطق الحضريّة والريفيّة في إندونيسيا" التي أولت أهميّة أكبر للتخطيط العمراني والرقابة المجتمعية، بينما ركزت الدراسة الحاليّة على الإدراك البيئي الطبيعي من زاوية السكان. كما وتتشابه هذه النتائج في جانب المناخ مع ما أشارت إليه نتائج دراسة (Mares & Moffett, 2019) بعنوان "تغير المناخ والجريمة: دراسة استكشافية لتقلبات درجات الحرارة الشهرية وبيانات الجرائم" ودراسة (Hu , et al., 2017) بعنوان "تأثير تقلب المناخ وتغيره على معدلات الجريمة في تانغشان، الصين"، حيث أوضحت الدراسات أن تأثير المناخ قد لا يكون دائمًا ملموسًا بنفس الدرجة بين البيئات القريبة جغرافيًا، وهو ما يفسر عدم وجود فروق في تقييم المناخ بين المحافظتين، بينما تتماشى نتائج تقييم المبحوثين مع الاتجاهات التاريخيّة التي تُظهر أن الفروق البيئيّة بين نابلس وأريحا والأغوار ليست في الظروف المناخية العامة بل في جودة وتوزيع الغطاء النباتي، وهو ما يفسر التباين في التقييمات الحاليّة بناءً على المتغير الديموغرافي "المحافظة"، ويعكس في الوقت ذاته خصوصية السياق الفلسطيني. في

تعاطيه مع المتغيرات البيئيّة والجريمة، وهنا تُبرز نظرية التفكك الاجتماعي كيف أن اضطراب التنظيم المكاني والبيئي في المجتمعات يمكن أن يؤدي إلى ضعف الروابط الاجتماعيّة، وبالتالي إلى زيادة احتمالية السلوك الإجرامي، وانطلاقاً من هذا المفهوم يمكن فهم التباين في تقييم الغطاء النباتي بين نابلس وأريحا والأغوار، حيث إن محافظة نابلس تشهد توسعاً عمرانياً ملحوظاً وتحولات في استخدام الأراضي، ما قد يكون أثر سلباً على البيئة الطبيعيّة وحد من تماسكها المكاني، الأمر الذي قد يُفسر كتفكك بيئي يعكس بدوره جوانب من التفكك الاجتماعي، أما في أريحا والأغوار حيث البيئة الطبيعيّة ما تزال تحتفظ بقدر من الثبات النسبي في خصائصها النباتية، فإن هذا الاستقرار قد يسهم في تعزيز الانسجام الاجتماعي المحلي ويُفسر التقييمات الإيجابية الأعلى التي منحها المبحوثين لهذا البعد، وفي هذا السياق، تُسهم نظرية الفرصة الإجراميّة في تقديم تفسير موازٍ، حيث ترى أن السلوك الإجرامي لا ينجم فقط عن الدوافع، بل يتطلب توافر فرص مناسبة، ومن هذا المنطلق، فإن اختفاء الغطاء النباتي أو تدهوره في بعض المناطق قد يخلق فراغات مكانية تُستغل في ارتكاب الجرائم بعكس المناطق التي يغلب عليها التنظيم البيئي الجيد، حيث تؤدي الرؤية الواضحة والتوزيع المتوازن للنباتات إلى تعزيز الرقابة الطبيعيّة، بالتالي تقليل فرص الجريمة، مما سبق يتضح أن العوامل البيئيّة لا سيما في بُعد الغطاء النباتي تُعد أكثر من مجرد عناصر جمالية أو طبيعية، بل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالبنية الاجتماعيّة وأمن المجتمع.

5.2.5 مناقشة النتائج المتعلقة بـ"الفروق بين متوسطات إجابات المبحوثين حول ممارسة الجريمة في نابلس وأريحا والأغوار بناءً على المتغيرات الديموغرافيّة":

تشير النتائج كما في الجدول (22.4–28.4). إلى أن تقييم ممارسة الجريمة سواء في بُعد جرائم العنف أو الجرائم ضد الممتلكات، لم يُظهر فروقًا معنوية بالنسبة لمعظم المتغيرات الديموغرافيّة مثل (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، طبيعة العمل في قسم المباحث)، حيث يعكس هذا النمط درجة من الاستقرار في إدراك الظاهرة الجرمية بين مختلف الفئات، بما يدعم فرضية أن تأثير البيئة على السلوك الإجرامي لا يرتبط بفئة ديموغرافية بعينها، بل يعمل ضمن نطاق جماعي، ان ذلك يتماشى مع ما أشارت إليه دراسة (طوقان، 2012) بعنوان "التوزيع المكاني للجريمة في مدينة نابلس ومخيماتها"، حيث أشارت إلى وجود أنماط موسمية للجريمة دون أن ترتبط بشكل مباشر بخصائص الأفراد، كما

وتتفق أيضاً مع ما توصلت إليه نتائج كل من دراسة (Mares & Moffett, 2019) بعنوان "تغير المناخ والجريمة: دراسة استكشافية لتقلبات درجات الحرارة الشهرية وبيانات الجرائم" ودراسة (Hu, et al., 2017) بعنوان "تأثير تقلب المناخ وتغيره على معدلات الجريمة في تانغشان، الصين" حول تأثير العوامل المناخية على الجريمة بشكل عام على مستوى المجتمع وليس على فئات محددة منه، ما يفسر غياب الفروق في التقييمات بين هذه الفئات في الدراسة الحاليّة.

أما فيما يتعلق بمتغير المحافظة، فقد أظهرت النتائج عدم وجود فروق معنوية في تقييم ممارسة الجريمة بين نابلس وأريحا والأغوار، رغم الاختلاف البيئي بين المحافظتين من حيث (درجات الحرارة، الغطاء النباتي، الامتداد العمراني)، هذا يوضح أن التباين البيئي الجغرافي قد لا يكون كافيًا لتفسير تباين معدلات الجريمة، ما لم يتقاطع مع عناصر أخرى كالبنية الاجتماعيّة والتنظيم الأمني، حيث تختلف هذه النتيجة جزئيًا مع ما توصلت إليه دراسة (الكعابنة، 2023) بعنوان "دور العوامل الأيكولوجية ومترتباتها في تحفيز البدو على الاتجاه نحو ممارسة الجريمة من وجهة نظر شيوخ ووجهاء العشائر البدوية والأعضاء الفاعلين في الضفة الغربية"، التي أشارت إلى وجود تأثير مباشر للعوامل الإيكولوجية في المجتمعات البدوية، خاصةً فيما يتعلق بالغطاء النباتي، كما تتباين مع ما ذهب إليه (Hayden, et al., 2015) بعنوان "العلاقة بين الغطاء الشجري وانخفاض معدلات جرائم العنف وجرائم الممتلكات في نيو هافن بولاية كونيكتيكت"، ودراسة (Venter, et al., 2022) بعنوان "هل المساحات الخضراء مرتبطة بانخفاض الجريمة؟ دراسة على المستوى الوطني من الجنوب العالمي"، حيث توصلتا إلى أن الغطاء النباتي يسهم في تقليل معدلات الجريمة، في حين لم يظهر هذا الأثر في السياق الفلسطيني الحالي، مما يعكس خصوصية البيئة الاجتماعيّة والعمرانية المحلية.

في المقابل، تتفق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه نتائج دراسة (Mares & Moffett, 2019) بعنوان "تغير المناخ والجريمة: دراسة استكشافية لتقلبات درجات الحرارة الشهرية وبيانات الجرائم" في أن تأثير العوامل المناخية قد يُعاد توازنه عبر التنظيم الاجتماعي المحلي، من جهة أخرى برز التخصص العلمي كعامل مؤثر؛ حيث سجل المبحوثين من تخصص العلوم الطبيعية تقييمات أعلى لجميع أبعاد الجريمة، حيث يمكن تفسير ذلك بأن هذه الفئة من المبحوثين تمتلك درجة وعي بيئي ومعرفي أعلى تساعدها على الربط بين الظواهر البيئيّة والسلوك الإجرامي، وهو ما يتفق مع ما توصل إليه نتائج كل من دراسة (لطفي ومحمود، 2023) بعنوان "الطقس وعلاقته بجرائم العنف في المجتمع المصري"

ونتائج دراسة (Churchill & Smyth & Trinh, 2023) بعنوان "الجريمة والطقس وتغير المناخ في أستراليا" من وجود علاقة بين ارتفاع درجات الحرارة وازدياد جرائم العنف، ما يعكس إدراكًا أوسع لدى أصحاب الخلفيات العلميّة لهذه العلاقة. أما متغير سنوات الخبرة، فقد أظهر أن الأفراد ذوي الخبرة القصيرة (خمس سنوات فأقل) سجلوا تقييمات أعلى لجرائم الممتلكات مقارنةً بمن لديهم خبرة طويلة (21 سنة فأكثر)، وقد يعود السبب في ذلك إلى أن الممارسين الجدد أكثر حساسية للتغيرات الظرفية والأحداث الميدانية، نظرًا لحداثة تجربتهم الميدانية وعدم استقرار نمط تقديرهم للجريمة بعد، وتُظهر نتائج الدراسة تقاطعًا مع ما أشار إليه دراسة (Maftuhin & Kusumawardani, 2024) بعنوان "أثر استخدام الأراضي على معدل الجريمة في المناطق الحضريّة والريفيّة في إندونيسيا" من أهميّة التخطيط العمراني والرقابة المحلية في الحد من الجريمة. وتختلف مع دراسة (الخطيب وآخرون، 2019) بعنوان "العوامل المؤثرة في ارتكاب الجرائم من وجهة نظر مرتكبيها في مركزي إصلاح وتأهيل مدينتي بيت لحم وأريحا – دراسة في جغرافية الجريمة" التي ركزت على وسائل الضبط الاجتماعي المباشرة كمحدد رئيسي دون اعتبار كافٍ للعوامل البيئيّة، مما

يعكس الطبيعة المعقدة للعلاقة بين البيئة والسلوك الإجرامي، ويؤكد على ضرورة النظر إلى الظاهرة من منظور متعدد الأبعاد، وهذا ما دعت إليه نظرية العوامل المُتعددة أو النظريّة التكاملية.، وبتحليل هذه النتائج من خلال الإطار النظري، يمكن إسقاط نظرية التعلم الاجتماعي لتفسير أثر متغير سنوات الخبرة؛ حيث يشير (Bandura) إلى أن الأفراد يتعلمون من خلال الملاحظة والتفاعل مع بيئتهم، خاصة في مراحلهم الأولى، ما يجعلهم أكثر عرضة للتأثر بالمثيرات المحيطة، ويميلون إلى تكوين تصورات أكثر حدة تجاه مستوى الجريمة، كما يمكن توظيف نظرية التنظيم الاجتماعي (Social Disorganization Theory) لتفسير غياب الفروق بين المحافظتين، حيث ترى النظريّة إلى أن استقرار البنية الاجتماعيّة وفعالية الرقابة المجتمعية تُعد من أهم عوامل الحد من السلوك الإجرامي، بالتالي فإن وجود أنماط ضبط اجتماعي متشابهة سواء عبر الترابط العائلي في أريحا والأغوار، أو عبر كثافة العلاقات المجتمعية والمؤسسية في نابلس قد يكون هو السبب وراء تقارب تقييمات الجريمة بين المحافظتين، رغم الاختلاف البيئي الظاهري.

6.2.5 مناقشة النتائج المتعلقة بـ"الفروق في انعكاس العوامل البيئيّة على ممارسة الجريمة بناءً على المتغيرات الديموغرافيّة":

تشير النتائج في الجداول (29.4–35.4) إلى أن تقييم انعكاس العوامل البيئيّة على ممارسة الجريمة يتأثر ببعض المتغيرات الديموغرافيّة دون غيرها، ففيما يخص متغير الجنس سجلت الإناث تقييمات أعلى في أبعاد (مستوى الرطوبة، مستوى الضغط الجوي، الغطاء النباتي)، ما يشير إلى إدراك أكبر لهذه العوامل وتأثيرها على الجريمة مقارنة بالذكور، أما متغير المحافظة، فقد أظهرت البيانات فروقًا معنوية؛ إذ كانت تقييمات (درجات الحرارة، مستوى الضغط الجوي، الغطاء النباتي، الدرجة الكليّة) أعلى في أريحا والأغوار مقارنةً بنابلس، وهذا يتماشى مع الفروق البيئيّة التاريخيّة التي أظهرت اختلافات في جودة البيئة بين المناطق، حيث تُظهر البيانات التاريخيّة أن أريحا والأغوار تتميز ببيئة أكثر تحفظاً وتنظيماً للغطاء النباتي مقارنةً بنابلس التي تتأثر بعمليات التمدن والتحول العمراني، من جهة أخرى لم تُظهر المتغيرات مثل (العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، طبيعة العمل في قسم المباحث، سنوات الخبرة) فروقًا ذات دلالة إحصائيّة في تقييم انعكاس العوامل البيئيّة على ممارسة الجريمة، يُستنتج من ذلك أن تأثير العوامل البيئيّة على السلوك الإجرامي يُنظر إليه بشكل متقارب بين مختلف الفئات العمرية والتعليمية والمهنية، مما يتوافق مع بيانات الجرائم التاريخيّة التي لم تُظهر فروقًا جذرية لهذه الفئات، بالتالي، تُبرز النتائج أن التفاوت في تقييم تأثير العوامل البيئيّة يعود بشكل رئيسي إلى اختلافات جغرافية وحساسية بيئية (كما يظهر في فروق الجنس والمحافظة)، وهو ما يُتسق مع البيانات التاريخيّة التي تشير إلى اختلاف معدلات الجرائم والعوامل البيئيّة بين نابلس وأريحا والأغوار.

وهنا تشير نتائج الدراسة إلى توافقها مع العديد من الدراسات السابقة حول تأثير العوامل البيئيّة على الجريمة، حيث تتفق مع دراسة (الكعابنة، 2023) بعنوان "دور العوامل الأيكولوجية ومترتباتها في تحفيز البدو على الاتجاه نحو ممارسة الجريمة من وجهة نظر شيوخ ووجهاء العشائر البدوية والأعضاء الفاعلين في الضفة الغربية" في تأثير العوامل الأيكولوجية، لكن مع اختلاف في السياق، إذ ركزت الدراسة الحاليّة على المناطق الحضريّة، بينما تناولت دراسة (الكعابنة، 2023) المجتمعات البدوية، مما يفسر تباين تأثير الغطاء النباتي.

كما وتتفق مع دراسة (لطفي ومحمود، 2023) بعنوان "الطقس وعلاقته بجرائم العنف في المجتمع المصري" و (Churchill & Smyth & Trinh, 2023) بعنوان "الجريمة والطقس وتغير المناخ في

أستراليا" في تأكيدهما على العلاقة بين ارتفاع درجات الحرارة وجرائم العنف، لكنها تختلف في إبراز تأثير هطول الأمطار، والذي قد يكون مرتبطًا بتأثيره على النشاط الاقتصادي والاجتماعي في نابلس وأريحا والأغوار.

كما وتظهر الدراسة أيضًا تشابهًا مع نتائج كل من دراسة (Mares & Moffett, 2019) بعنوان "تغير المناخ والجريمة: دراسة استكشافية لتقلبات درجات الحرارة الشهرية وبيانات الجرائم" وكذلك نتائج دراسة (Hu, et al., 2017) بعنوان "تأثير تقلب المناخ وتغيره على معدلات الجريمة في تانغشان، الصين"، تلك الدراسات التي وجدت ارتباطًا بين المناخ والجريمة، بينما تتماشى مع (طوقان، 2012) بعنوان "التوزيع المكاني للجريمة في مدينة نابلس ومخيماتها" في تحديد أنماط موسمية للجريمة.

أما فيما يتعلق بالغطاء النباتي، فإن تأثيره المحدود في الدراسة الحاليّة يتناقض مع نتائج دراسة (Hayden, et al., 2015) بعنوان "العلاقة بين الغطاء الشجري وانخفاض معدلات جرائم العنف وجرائم الممتلكات في نيو هافن بولاية كونيكتيكت" ودراسة (Venter, et al., 2022) بعنوان "هل المساحات الخضراء مرتبطة بانخفاض الجريمة؟ دراسة على المستوى الوطني من الجنوب العالمي"، حيث أظهرتا أنه قد يساهم في تقليل الجريمة، وهو ما قد يرتبط بطبيعة التخطيط العمراني في المناطق المدروسة. كما تختلف نتائج الدراسة الحاليّة مع نتائج كل من دراسة (الخطيب وآخرون، 2019) بعنوان "العوامل المؤثرة في ارتكاب الجرائم من وجهة نظر مرتكبيها في مركزي إصلاح وتأهيل مدينتي بيت لحم وأريحا – دراسة في جغرافية الجريمة" التي ركزت على العوامل البيئيّة بدلاً من التركيز على وسائل الضبط الاجتماعي، ودراسة (Maftuhin & Kusumawardani, 2024) بعنوان "أثر استخدام الأراضي على معدل الجريمة في المناطق الحضريّة والريفيّة في إندونيسيا" التي أبرزت دور التخطيط العمراني في معدلات الجريمة.، بشكل عام تتفق الدراسة الحاليّة مع الأبحاث التي تؤكد دور المناخ في الجريمة، لكنها تختلف في تحديد العوامل الأكثر تأثيرًا، حيث كان هطول الأمطار أكثر بروزًا، بينما جاء تأثير الغطاء النباتي ضعيفًا، مما يعكس اختلاف البيئات الجغرافيّة والعمرانية بين الدراسات.

وبالنظر إلى نتائج الدراسة المتعلقة باختلاف التقييمات بين محافظتي نابلس وأريحا والأغوار، يمكن توظيف نظرية الأنشطة الروتينية لفهم هذا التباين بعمق أكبر، حيث تشير البيانات إلى أن محافظة أريحا والأغوار سجلت تقييمات أعلى لـ(درجات الحرارة، الضغط الجوي، الغطاء النباتي) مقارنةً

بنابلس، حيث أنه ووفقًا لهذه النظريّة، فإن ارتفاع درجات الحرارة في أريحا والأغوار وهي من أكثر مناطق فلسطين حرارة، قد يسهم في زيادة الحركة الخارجية للأفراد في ساعات محددة من النهار، ما يرفع من احتمالية تلاقي الجاني والضحية في أماكن عامة خاصةً في ظل غياب رقابة كافية أو حماية فعالة، وهو ما قد يفسر بعض أنماط الجرائم المرتكبة في ضوء نظريتي الفرصة والنشاط الرتيب.

في المقابل، فإن نابلس التي تتأثر بعمليات التمدن والتحول العمراني، قد تعاني من تراجع في الغطاء النباتي والتنظيم البيئي ما يخلق بيئات عمرانية مغلقة وأزقة ضيقة وأماكن يصعب مراقبتها، الأمر الذي يُسهل من وقوع الجريمة عند غياب الحماية، أما في أريحا فبالرغم من ارتفاع درجات الحرارة، إلا أن التنظيم المكاني للغطاء النباتي وانتشار المساحات المكشوفة قد يسهم في تقليل فرص الاختباء، بالتالي تعزيز الكشف والمراقبة، ما يدعم جزئيًا تقليل بعض أنواع الجرائم في هذه البيئة مقارنةً بالمناطق الحضريّة الكثيفة مثل نابلس.

3.5 ملخص النتائج

على ضوء النتائج السابقة فأنه يمكننا أن نستنتج ما يلي:

- **تقييم العوامل البيئيّة:** أظهرت الدراسة أن متوسط تقييم العوامل البيئيّة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار كان عند مستوى "متوسط" (3.36)، حيث تم تقييم المناخ بأعلى درجة، يليه الغطاء النباتي.
- **تقييم ممارسة الجريمة:** تم تقييم ممارسة الجريمة في هذه المناطق بمستوى "متوسط" (3.18)، حيث كانت الجرائم ضد الممتلكات أكثر انتشاراً مقارنة بـ جرائم العنف.
- **انعكاس العوامل البيئيّة على الجريمة:** أظهرت النتائج أن تأثير العوامل البيئيّة على ممارسة الجريمة جاء عند مستوى "متوسط" (3.06)، مع تسجيل هطول الأمطار كأثر إيجابي قوي على الجريمة، كما أظهرت أن الغطاء النباتي يرتبط إيجابياً بممارسة الجريمة، مما يعني أن زيادة المساحات الخضراء قد تسهم في زيادة الجرائم.
- **الاختلافات بين المحافظات:** وُجدت فروق ذات دلالة إحصائيّة في تقييم الغطاء النباتي لصالح محافظة أريحا والأغوار، حيث تم تقييم العوامل البيئيّة بشكل أعلى مقارنة بمحافظة نابلس.
- **عدم وجود تأثير للمتغيرات الديموغرافيّة:** لم تظهر الدراسة فروقاً ذات دلالة إحصائيّة بين كل من متغير (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، طبيعة العمل في قسم المباحث)، مما يشير إلى أن هذه المتغيرات لا تؤثر بشكل معنوي على تقييم العوامل البيئيّة أو ممارسة الجريمة.
- **التأثيرات المكانية:** أظهرت النتائج أن محافظة أريحا والأغوار سجلت تقييمات أعلى للعديد من العوامل البيئيّة مقارنة بـ محافظة نابلس.
- **تأثير الخبرة على تقييم الجريمة:** أظهرت الدراسة أن ذوي سنوات الخبرة القليلة (5 سنوات أو أقل) كانوا أكثر إدراكاً لجرائم الممتلكات مقارنة بذوي الخبرة الطويلة.
- **أثر هطول الأمطار:** سجل هطول الأمطار أعلى متوسط حسابي (3.44) وكان العامل البيئي الأكثر تأثيراً على الجريمة، مما يشير إلى أن الطقس الرطب قد يزيد من معدل الجرائم في المحافظة.

- **عدم وجود تأثير للمناخ على الجريمة:** بالرغم من أن المناخ كان من ضمن العوامل البيئيّة المدروسة، إلا أن الدراسة لم تُظهر تأثيراً معنوياً للمناخ على ممارسة الجريمة في المحافظة.
- **الغطاء النباتي والعلاقة بالجريمة:** أظهرت النتائج أن الغطاء النباتي له تأثير ضعيف إلى متوسط على ممارسة الجريمة، حيث يُحتمل أن يوفر الغطاء النباتي أماكن معزولة قد تشجع على ارتكاب الجرائم.
- **العوامل البيئيّة كمتغير تفسيري للجريمة:** تبين أن (11.6%) من تباين الجرائم يمكن تفسيره بواسطة العوامل البيئيّة المدروسة، مما يسلط الضوء على دور البيئة في التأثير على سلوك الجريمة في المحافظة.
- **عدم تأثير التخصص العلمي على العوامل البيئيّة:** لم تؤثر التخصصات العلميّة للمبحوثين على تقييم العوامل البيئيّة، مما يشير إلى أن الوعي البيئي حول الجريمة قد يكون موحداً بين التخصصات المختلفة.

4.5 توصيات الدراسة:

بناءً على معطيات ونتائج الدراسة، فأنه يمكن استخلاص التوصيات الآتية:

أولًا: توصيات موجهة إلى الجهات الأمنيّة الفلسطينيّة تحديداً (الشرطة، المباحث):

- **تنظيم وتوسيع المساحات الخضراء:** يجب العمل على تنظيم وتوسيع المساحات الخضراء في المناطق الحضريّة والريفيّة، خاصة في المناطق التي يظهر فيها تأثير إيجابي للغطاء النباتي على ممارسة الجريمة، حيث يمكن أن يسهم تطوير الحدائق والمساحات الخضراء في تقليل فرص الجرائم عبر تقليل الأماكن المعزولة.
- **تحسين نظم الإضاءة في المناطق الخضراء:** يجب تحسين نظم الإضاءة في المناطق ذات الكثافة النباتية العاليّة والمناطق الريفيّة لمكافحة الجرائم المحتملة، إذ تسهم الإضاءة الجيدة في تقليل فرص الجريمة وزيادة الشعور بالأمان.
- **تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية:** يُوصى بتعزيز التعاون بين الجهات الحكومية المعنية بالبيئة والأمن، لتطوير استراتيجيات بيئية تسهم في تقليل الجرائم من خلال تحسين بيئة الأماكن العامة.

- **تطبيق تقنيات مراقبة حديثة:** العمل على تطبيق تقنيات مبتكرة في مراقبة المناطق الخضراء، مثل استخدام الكاميرات الأمنيّة في المناطق التي بها غطاء نباتي كثيف، مما يساعد في الحد من استغلال هذه المناطق في أنشطة غير قانونية.
- **تطوير السياسات البيئيّة والأمنيّة:** يُوصى بتطوير سياسات بيئية تأخذ في الاعتبار العلاقة المحتملة بين البيئة والجريمة، بحيث تشمل هذه السياسات تخطيط المناطق السكنية والتجارية بشكل يقلل من المساحات المعزولة التي قد تُستخدم في أنشطة إجرامية.

ثانياً: توصيات موجهة إلى المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ذات العلاقة فيما يتعلق في البرامج التوعوية والتدريبية:

- **تنظيم حملات توعية مجتمعية:** يجب نشر الوعي بين المواطنين حول دور البيئة في تشكيل السلوك الإجرامي، حيث قد تساهم هذه البرامج في تقليل المخاطر المرتبطة بالعوامل البيئيّة.
- **إطلاق برامج تثقيفية حول العلاقة بين المناخ والسلوك الإجرامي:** تنظيم حملات توعية للمجتمع حول العلاقة بين العوامل البيئيّة مثل (الرطوبة، درجة الحرارة) وتأثيرها على الحياة اليومية والسلوكيّات العامة.
- **تحديث المناهج التدريبية للأجهزة الأمنيّة:** يُوصى بتحديث المناهج التدريبية للعاملين في الأجهزة الأمنيّة بحيث تشمل التدريب على فهم تأثير العوامل البيئيّة، مثل الغطاء النباتي والمناخ على سلوك الجريمة، مما يساعد في تطوير مهارات التنبؤ والتعامل مع المخاطر البيئيّة.

ثالثاً: توصيات بحثية موجهة للباحثين والمختصين فيما يتعلق بالدراسات المستقبلية:

- **توسيع نطاق البحث حول العوامل البيئيّة والجريمة:** يجب أن تشمل الدراسات المستقبلية العوامل البيئيّة الأخرى مثل التغيرات المناخية الموسمية وكيفية تأثيرها على النشاط الإجرامي، مع توسيع نطاق الدراسة جغرافياً ليشمل مناطق أخرى.
- **تحليل تأثير الغطاء النباتي على أنواع مختلفة من الجرائم:** يجب أن تتضمن الدراسات المستقبلية فحصاً دقيقاً للأبعاد المختلفة للغطاء النباتي والظروف المناخية التي قد تؤثر بشكل أكبر على أنواع معينة من الجرائم، مما يساعد على تخصيص استراتيجيات وقائية أكثر دقة.

- **دراسة تأثير الخبرة الأمنيّة على فهم العوامل البيئيّة:** يُوصى بإجراء مزيد من البحث لدراسة تأثير سنوات الخبرة في المؤسسات الأمنيّة على تقييم العوامل البيئيّة والجرائم، حيث يمكن أن يساعد هذا في تحسين التدريب الموجه لأفراد الشرطة والمباحث.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب:

- أبو عليان، بسام (2016). الانحراف الاجتماعي والجريمة (علم اجتماع الجريمة)، ط2، دار إي كتب للنشر والتوزيع: لندن.
- الأسدي، كاظم والوائلي، عبد العباس (2021). **المناخ الشمولي**، ط1، دار الوفاق للنشر والتوزيع: عمان.
- البداينة، ذياب (2024). **المدخل إلى علم الجريمة/ النظريات والطرائق والسلوك الجرمي**، ط1، دار الفكر: عمان.
- البداينة، ذياب والخريشة، رافع والحسن، خولة والخطار، عارف (2013). **نظرية علم الجريمة**، ط1، دار الفكر: عمان.
- حامد، حمدي (2013). **علم الجغرافيا والبيئة/ علاقة تأثير وتأثر**، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع: عمان.
- الخطار، عارف .(2017) **الجغرافيا البيئيّة: الأسس والمفاهيم**، ط1، دار المسيرة: عمان.
- السعيد، كامل (2014). **شرح قانون العقوبات: الجرائم الواقعة على الأموال**. دار الثقافة للنشر والتوزيع: عمان.
- شحادة، نعمان (2009). **علم المناخ**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان.
- الشواورة، علي (2014). **علم المناخ وتأثيره في البيئة الطبيعيّة والبشريّة في العالم**، ط 1، دار صفاء: طرابلس.
- صالح، هاشم (2014). **علم النفس البيئي**، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع: عمان.
- عبد المنعم، سليمان (2015). **أصول علم الإجرام والجزاء**، ط1، دار المطبوعات الجامعية: الإسكندرية.
- القريشي، غني (2015). **علم الجريمة**، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان.
- قنام، زياد وبيطار، علاتي (2015). **البيئة والتنمية**، ط1، جامعة القدس المفتوحة: فلسطين.

ثانياً: المقالات:

- أبو ناجي، بشير والنقناق، أبو عجيلة (2019). الغطاء الغابي لمنطقة الخمس مكون مؤثر ومتأثر، **مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقيّة**، ليبيا، مجلد 4، عدد 7، ص 44-63.
- الأميري، أمينة والعموش، أحمد (2022). أثر استخدام التكنولوجيا كنشاط روتيني في زيادة معدلات الجريمة، **مجلة الآداب**، العراق، المجلد 1، العدد 143، ص 299-314.
- الاميري، فؤاد وبورزق، نوار (2024). تحليل سوسيولوجي لظاهرة الإدمان على المخدرات وفق منظور علم اجتماع الانحراف والجريمة (نظرية اللامعيارية أنموذجا)، **مجلة دفاتر المخبر**، الجزائر، المجلد 19، العدد 1، ص 74-90.
- بلقصير، مصطفى (2021). الايكولوجيا العميقة لأرني نايس رؤية جديدة لعلاقة الإنسان بالطبيعة، **مجلة رواق للدراسات الاجتماعيّة والإنسانية**، الجزائر، مجلد 7، عدد 2، ص 763-777.
- بوسالم، زينة (2014). البيئة ومشكلاتها: قراءة سوسيولوجية في المفهوم والأسباب، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعيّة**، الجزائر، مجلد 6، عدد 17، ص 245-258.
- بوعروج، نجيب (2018). اللامعيارية في المجتمع الجزائري، **مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعيّة**، الجزائر، المجلد 5، العدد 12، ص 68-82.
- جلابي، نبيلة وحصوص، ليلى (2024). دور مؤسسات التنشئة الاجتماعيّة في عملية الضبط الاجتماعي ومواجهة الانحراف والجريمة في المجتمع الجزائري، **مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية**، الجزائر، مجلد 10، عدد 2، ص 166-184.
- حسون، إيمان (2023). أثر الغطاء النباتي على راحة الإنسان في مدينة بغداد، **مجلة مداد الآداب**، العراق، مجلد خاص بمؤتمر قسم الجغرافيا، ص513-525.
- حمادي، فتيحة (2016). وقت الفراغ والترويح وعلاقتهما بانحراف الشباب، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعيّة**، الجزائر، مجلد 2، عدد 46، ص 85-105.
- الخطيب، محمد والخطيب، وفاء ورداد، سامر وقريع، مجدي (2019). العوامل المؤثرة في ارتكاب الجرائم من وجهة نظر مرتكبيها في مركزي إصلاح وتأهيل مدينتي بيت لحم وأريحا: دراسة في جغرافية الجريمة، **مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث**، فلسطين، مجلد 4، عدد 1، ص81-116.

- خلفة، سارة (2017). الجريمة من وجهة نظر التحليل النفسي: سيغموند فرويد – ألفريد أدلر نموذجاً، **مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعيّة**، لبنان، مجلد،2، عدد 36، ص 89–97.
- دردیش أحمد وبوصبيعات، حياة (2021). العوامل المسببة للجريمة والنظريات الاجتماعيّة المفسرة لها، **مجلة سوسيولوجيا الجريمة للبحوث والدراسات العلميّة في الظواهر الإجراميّة**، الجزائر، مجلد 2، عدد 2، ص 20–39.
- الدوسري، عبد الله والهاجري، نايف (2023). الجريمة المنظمة: أسبابها وإجراءات منعها. **مجلة الدراسات القانونية والاقتصاديّة**، مصر، مجلد 9، عدد 3، ص 1947–1983.
- الرحيلي، عائشة (2018). هل تغيرت مواعيد تساقط الأمطار في المدينة المنورة؟، **المجلة المصرية للتغير البيئي**، مصر، مجلد 10، عدد 2، ص 81–107.
- سعيد، عبد الرازق (2022). النظريات الحديثة للوقاية من الجريمة، **مجلة الفتح للبحوث التربوية والنفسية**، العراق، مجلد 26، عدد 3، ص 283–300.
- السلطان، هبة ومرعي، رغد (2022). المفاهيم المناخية عند إخوان الصفا: دراسة في الفكر الجغرافي. **مجلة أبحاث كلية التربية الأساسيّة**، العراق، المجلد 18، العدد 4، ص 1075–1099.
- سواكري، الطاهر (2016). إسهامات نظرية النوافذ المكسرة في تفسير الجريمة والانحراف، **مجلة حوليات جامعة الجزائر**، الجزائر، مجلد 29، عدد 2، ص 190–200.
- السيد، هند فؤاد (2021). العوامل الاجتماعيّة المؤثرة في ارتكاب الجرائم داخل الأسرة المصرية: رؤى عينة من الخبراء. **المجلة العربيّة للعلوم التربوية والنفسية**، مصر، مجلد 5، عدد 24، ص 1–28.
- الشديفات، أمين والرشيدي، منصور (2016). العوامل الاجتماعيّة المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، **دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعيّة**، الجامعة الأردنية، مجلد 43، عدد 5، ص 2123–2137
- شينار، سامية وبولحبال، آية (2017). سيكولوجية السلوك الإجرامي للأحداث الجانحين، **مجلة الباحث الاجتماعي**، الجزائر، مجلد 13، عدد 1، ص 63–72.

- عامر، محمود (2023). المسؤولية الجنائيّة لسوء استخدام الألعاب الإلكترونية، **مجلة الدراسات القانونية والاقتصاديّة**، جامعة مدينة السادات، مجلد 9، عدد 4، ص 2366-2480.
- عبد العاطي، هبه وعابد، محمود (2024). أثر الأنعكاسات الأيكولوجية على الموروث الثقافي المادى لدى قبائل البِجا فى مصر والسودان، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعيّة**، الجزائر، المجلد 9، العدد 1، ص 88-102.
- عزيز، سامية؛ عيسأوي، مازيا (2021). الجريمة من منظور سوسيولوجي – الأسباب والآثار، **مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف**، الجزائر، مجلد 6، عدد 1، ص 126-140.
- العقابي، هدى (2024). تحليل الجريمة وفق نظرية سيجموند فرويد، **مجلة العلوم النفسية**، العراق، مجلد 35، عدد 2، ص 147-160.
- عودة، يحيى (2014). البيئة والسلوك الإجرامي: دراسة نظرية في الأنثروبولوجيا الجنائيّة، **مجلة الآداب**، العراق، مجلد 107، ص 387-424.
- الغامدي، سعاد والودعاني، نورة (2022). سوسيولوجيا البيئة، **مجلة الخدمة الاجتماعيّة**، مصر، المجلد 73، العدد 1، الصفحة 167-192.
- غلوم، يوسف (2015). رؤى الشباب الجامعي للعوامل المؤثرة على زيادة جرائم العنف في المجتمع الكويتي (دراسة تطبيقية)، **حوليات آداب عين شمس، مصر**، مجلد 43، عدد 2، ص 159-188.
- فريجة، أحمد وهياق، إبراهيم (2019). النظريات المفسرة للسلوك الانحرافي والإجرامي – رؤية اجتماعيّة، **مجلة تطوير العلوم الاجتماعيّة**، الجزائر، مجلد 12، عدد 2، ص119-130.
- قمقاني، فاطمة الزهرة (2022). دور الدين في وقاية الأفراد من السلوك الانحرافي والجريمة، **مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف**، الجزائر، مجلد 7، عدد 2، ص 208-223.
- الكريميين، أيمن والجبور، رامي والخوالدة، عرين (2023). تفسير جريمة السرقة في ضوء نظرية الاختيار العقلاني، **مجلة دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعيّة**، الأردن، المجلد 50، العدد 2، ص 410-425.

- لطفي، طلعت ومحمود، علياء (2023). الطقس وعلاقته بجرائم العنف في المجتمع المصري، **مجلة كلية التربية في العلوم الإنسانية والأدبية**، مصر، مجلد 29، عدد 2، ص 121-168.
- المبارك، حصة والحاجي، زكية (2019). تحليل أثر ارتفاع درجة الحرارة على التوسعات العمرانية الأفقية في محافظة الأحساء: دراسة تطبيقية باستخدام تقنية الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافيّة، **المجلة العربيّة للدراسات الجغرافيّة**، مصر، المجلد 6، العدد 2، ص 74-110.
- محمد، بفرين وحسون، إيمان (2023). التساقط المطري وأثره في الغطاء النباتي ضمن محافظة السليمانية "دراسة مقارنة للفترة بين (1992-1999)"، **مجلة العلوم التربوية والإنسانية**، الإمارات، عدد 24، ص125-144.
- نسيب، جمال وبوبيدي، لامية (2023). قراءة سوسيو نقدية لمضامين بعض النظريات السوسيولوجية الحديثة المفسرة للجريمة: الاختيار العقلاني، أسلوب الحياة والنشاط الرتيب أنموذجا، **المجلة العربيّة للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعيّة**، الأردن، المجلد 15، العدد 1، ص 167-178.
- نعيمة، بغداد (2023). التغير المناخي وآثاره على الأمن البيئي في منطقة الساحل الإفريقي، **مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، الجزائر، مجلد 7، عدد 1، ص469-492.
- الوافي، نوري إبراهيم (2015). الإنسان والبيئة دراسة في الإيكولوجيا البشريّة، **مجلة الباحث**، الجزائر، مجلد 9، ص 99-124.
- ياقوت، زينب (2022). واقع الجريمة عبر الفيسبوك وسبل الحد من انتشارها: دراسة حالة الجزائر، **مجلة الدراسات والبحوث القانونية**، الجزائر، مجلد 7، عدد 2، ص 283-300.
- يونس، ربيع والوريكات، عايد (2022). الأنشطة الروتينية وعلاقتها بالتعرض للجريمة لدى أفراد المجتمع في رام الله والبيرة، **مجلة اتحاد الجامعات العربيّة للبحوث في التعليم العالي**، الأردن، المجلد 42، العدد 4، ص 167-178.

ثالثاً: رسائل الماجستير:

- ثابت، أحمد (2011). **المناخ وأثره على راحة وصحة الإنسان في الضفة الغربية وقطاع غزة – فلسطين (دراسة في المناخ التطبيقي)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية: غزة.
- السلايمة، ميس (2018). **الظروف الاقتصاديّة والاجتماعيّة وتأثيرها على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس: فلسطين.
- طوقان، أرب (2012). **التوزيع المكاني للجريمة في مدينة نابلس ومخيماتها: دراسة في الجغرافيا الاجتماعيّة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية: فلسطين.
- عبد العالي، بوعز وعادل، عبد العالي (2022). **الوعي البيئي والجريمة البيئيّة: دراسة في تمثلات النخبة الجامعية – أستاذة قسم علم الاجتماع أنموذجًا**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي التبسي: الجزائر.
- عريبي، شوقي وعواشرية، سليم (2024). **الجريمة الرتيبة وأسلوب حياة الضحية – دراسة كريمونولوجية لآثار تقاطع المسار الإجرامي للمجرم وضحيته**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي التبسي: الجزائر.
- قبها، مهدي (2017). **أركان الجرائم المخلة بسير العدالة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية: فلسطين.
- كعابنة، منير (2023). **دور العوامل الأيكولوجية ومترتباتها في تحفيز البدو على الاتجاه نحو ممارسة الجريمة من وجهة نظر شيوخ ووجهاء العشائر البدوية والأعضاء الفاعلين في الضفة الغربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس: فلسطين.

رابعاً: التقارير والإحصاءات:

ملاحظة: تقارير جهاز الشرطة الفلسطينيّة التي تمّ الاستعانة بها من عام (2013–2025)، حيث تمّ الاستعانة داخل المتن بتلك التقارير من مراجع تحتوي على فترات زمانيّة مختلفة وهذا كان من الصعوبات والمعيقات التي واجهت هذه الدراسة، لذا وعليه لم يتم تضمين المتن بجميع هذه التقارير بسنوات منفصلة، لكن هنا تمّ الاشارة لها هنا بسنوات منفصلة للتوضيح أكثر كما على النحو الآتي:

- جهاز الشرطة الفلسطينيّة (2023). **إحصائيات الشرطة الفلسطينيّة لعام (2023)**، وزارة الداخلية الفلسطيني، رام الله: فلسطين.
- جهاز الشرطة الفلسطينيّة (2022). **إحصائيات الشرطة الفلسطينيّة لعام (2022)**، وزارة الداخلية الفلسطيني، رام الله: فلسطين.
- جهاز الشرطة الفلسطينيّة (2021). **إحصائيات الشرطة الفلسطينيّة لعام (2021)**، وزارة الداخلية الفلسطيني، رام الله: فلسطين.
- جهاز الشرطة الفلسطينيّة (2020). **إحصائيات الشرطة الفلسطينيّة لعام (2020)**، وزارة الداخلية الفلسطيني، رام الله: فلسطين.
- جهاز الشرطة الفلسطينيّة (2019). **إحصائيات الشرطة الفلسطينيّة لعام (2019)**، وزارة الداخلية الفلسطيني، رام الله: فلسطين.
- جهاز الشرطة الفلسطينيّة (2018). **إحصائيات الشرطة الفلسطينيّة لعام (2018)**، وزارة الداخلية الفلسطيني، رام الله: فلسطين.
- جهاز الشرطة الفلسطينيّة (2017). **إحصائيات الشرطة الفلسطينيّة لعام (2017)**، وزارة الداخلية الفلسطيني، رام الله: فلسطين.
- جهاز الشرطة الفلسطينيّة (2016). **إحصائيات الشرطة الفلسطينيّة لعام (2016)**، وزارة الداخلية الفلسطيني، رام الله: فلسطين.
- جهاز الشرطة الفلسطينيّة (2014). **إحصائيات الشرطة الفلسطينيّة لعام (2014)**، وزارة الداخلية الفلسطيني، رام الله: فلسطين.
- جهاز الشرطة الفلسطينيّة (2013). **إحصائيات الشرطة الفلسطينيّة لعام (2013)**، وزارة الداخلية الفلسطيني، رام الله: فلسطين.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2022). **معجم المصطلحات الإحصائيّة المستخدمة في الجهاز لعام (2022)**، رام الله: فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2010). **الكتاب الإحصائي السنوي(2)/ محافظة أريحا والأغوار**، رام الله : فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2010). **الكتاب الإحصائي السنوي(2)/ محافظة نابلس**، رام الله : فلسطين.
- حمامدة، هيثم والصفدي، شراد (2024). **خرائط الغطاء النباتي لمحافظتي نابلس وأريحا والأغوار**، رام الله: فلسطين.
- سلطة جودة البيئة (2023). **تقرير حالة البيئة في دولة فلسطين لعام (2023)**، رام الله: فلسطين.
- دائرة الأرصاد الجويّة الفلسطينيّة (2024). وزارة النقل والمواصلات، **المعدلات اليومية للمناخ 2024**– رام الله، فلسطين.

خامساً: المراجع الإلكترونية العربيّة:

- جرعتلي، مجد (2011). **أهميّة وفوائد الغطاء النباتي الطبيعي للإنسان والبيئة وأساليب تنميته و حفظه**، مقال منشور في موقع دراسات خضراء، لمزيد من التوضيح انظر/ي الرابط الالكتروني الآتي:

  https://goo.su/whkGZA, 30.10.2024, 6:07 PM.

- شلبي، تسنيم (2023). **العلاقة بين الغطاء النباتي والمناخ**، مقال منشور في موقع موضوع، ولمزيد من التوضيح انظر/ي الرابط الالكتروني الآتي:

  https://mawdoo3.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A9_%D8%A8%D9%8A%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B7%D8%A7%D8%A1_%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A8%D8%A7%D8%AA%D9%8A_%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%AE#cite_note-c43ca8d5_8a83_496d_b913_f323ec9f2639-1, 31.10.2023, 5:30 PM.

- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (2024) **خرائط تاريخية وسياسية**، رم الله: فلسطين، ولمزيد من التوضيح انظر/ي الرابط الإلكتروني الآتي:

  https://info.wafa.ps/pages/details/33090, 25.10.2024, 6:10 PM.

- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (2024). **الجغرافيا في فلسطين**، رام الله: فلسطين، ولمزيد من التوضيح انظر/ي الرابط الإلكتروني الآتي:

https://info.wafa.ps/pages/details/33090, 25.10.2024, 6:12 PM.

- مجلة الوقائع الفلسطينيّة (1999). **قانون رقم (7) بشأن البيئة لعام (1999)**. رام الله: فلسطين ، لمزيد من التوضيح انظر/ي الرابط الالكتروني الآتي:

https://maqam.najah.edu/legislation/250/item/11021/, 30.10.2024, 8:07 PM.

سادساً: المواقع الإلكترونية الأجنبيّة:

- Evarts, Holly (2017). **How Vegetation Alters Climate. For more details**.

ولمزيد من التوضيح انظر/ي إلى الرابط الإلكتروني التالي:

https://sustainability.stanford.edu/news/how-vegetation-alters-climate#gs.nc3qb9, accessed on:, 31.10.2024, 7:30 PM.

- George ،Darren & Mallery ،Paul (2019). **IBM SPSS Statistics 26 step by step: A simple guide and reference**.

لمزيد من التوضيح انظر/ي الرابط الالكتروني الآتي:

https://doi.org/10.4324/9780429056765, 25.3.2025, 5:30 PM.

- Guliyev ،Shamil (2024). **Re: What is the acceptable range of skewness and kurtosis for normal distribution of data if sig value is <(0.05).**

ولمزيد من التوضيح انظر/ي إلى الرابط الإلكتروني التالي:

https://www.researchgate.net/post/What-is-the-acceptable-range-of-skewness-and-kurtosis-for-normal-distribution-of-data-if-sig-value-005/66c095108869c707da0275df/citation/download, 25.3.2025, 5:50 PM.

سابعاً: المراجع الأجنبيّة:

- Burkhardt, Jesse & Bayham, Jude & Wilson, Ander & Carter, Ellison & Berman, Jesse & O'Dell, Katelyn & Ford, Bonne & Emily, Fischer & Jeffrey, Pierce (2019). The effect of pollution on crime: Evidence from data on particulate matter and ozone ، **Journal of Environmental Economics and Management**, 98, P 102267.
- Churchill, Sefa Awaworyi & Smyth, Russell & Trinh, Trong-Anh (2023). Crime, weather and climate change in Australia, **Economic Record, Australia**, 99 (324), P 84–107.
- Guadagnoli, Edward & Velicer, Wayne (1988). Relation of sample size to the stability of component patterns. **Psychological Bulletin**, 103 (2), P 265.
- Hayden, Kathryn & Wallace, Lori & Scott, Amy & Meyer, Spencer & Barbo, Sarah & Dunning, Colleen & Ickovics, Jeannette (2015). Research note: Greater tree canopy

cover is associated with lower rates of both violent and property crime in New Haven ،CT ،**Landscape and Urban Planning**, 134, P 253-248.

- Hu, Xiaofeng & Wu, Jiansong & Chen, Peng & Sun, Ting & Li, Dan (2017). Impact of climate variability and change on crime rates in Tangshan, China ،**The Science of the Total Environment,** 609, P1048-1041.
- Karmakar, Supratim (2022). Various dimensions of impact of climate on criminality ، **Journal of Sustainable Science and Transformative Research - Reviews & Letters** ،1(1), PP 4-1.
- Maftuhin, Muhammad & Kusumawardani, Deni (2024). Land use and crimes in Indonesian rural and urban areas, Development Studies Research, **An Open Access Journal,** 11(1).
- Mares, Dennis & Moffett, Kenneth (2019). Climate Change and Crime Revisited: An Exploration of Monthly Temperature Anomalies and UCR Crime Data, **Environment and Behavior**, 51(5), PP 529-502.
- Michel, Samuel & Wang, Han & Selvarajah, Shalini & Canner, Joseph & Murrill, Matthew & Chi, Albert & Efron, David & Schneider, Eric (2016). Investigating the relationship between weather and violence in Baltimore, Maryland, USA, Injury, National Library of Medicine**, National Center for Biotechnology Information,** 47(1), P 276-272 .
- Ogletree, Samuel (2019). Crime and Greenspace: Extending the Analysis Across Cities ،**All Dissertations,** P 2484.
- Salleh, Siti Aekbal & Mansor, Nur Suhaili & Yusoff, Zaharah & Nasir, Rabiatul Adawiyah (2012). The crime ecology: Ambient temperature vs. spatial setting of crime (burglary), Procedia - **Social and Behavioral Sciences**, 42, P 222-212.
- Sypion, Natalia (2023). Exploring the impact of green areas on crime rates in urban environments, **European Research Studies Journal**, 26 (4), P 461-456.
- Venter, Zander & Shackleton, Charlie & Faull, Andrew & Lancaster, Lizette & Breetzke, Gregory & Edelstein, Ian (2022). Is green space associated with reduced crime? **A national-scale study from the Global South ،Science of The Total Environment**, 825, P 154005.
- Wyles, Kayleigh & White, Mathew & Hattam, Caroline & Pah, Sabine & King, Haney & Austen, Melanie (2017). Are Some Natural Environments More Psychologically Beneficial Than Others? The Importance of Type and Quality on Connectedness to Nature and Psychological Restoration, **Environment and Behavior,** 51(2), P 111-143.

قائمة الملاحق:

ملحق رقم (1): الاستبانة بصورتها النهائية

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القدس

كلية الدراسات العليا

ماجستير علم الجريمة

أختي المبحوثة الكريمة/ أخي المبحوث الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

يقوم الباحث بإعداد دراسة بعنوان "**العوامل البيئيّة وانعكاساتها على ممارسة الجريمة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار من وجهة نظر العاملين في إدارة المباحث العامة الفلسطينيّة**"، وذلك استكمالا للحصول على درجة الماجستير في علم الجريمة – كلية الدراسات العليا – جامعة القدس، لذا أرجو منكم التفضل بتعبئة الاستبانة التي أعدت لهذا الغرض، مع تحري الصدق والموضوعية في الإجابة، علما بأن الإجابات ستعامل بسرية تامة وكمجاميع إحصائيّة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

"شاكرا لكم حسن تعأونكم"

الباحث: محمود مصدق مصري

المشرف الرئيس: د.وفاء الخطيب

المشرف المشارك: د.زياد قنام

القسم الأول: البيانات الديموغرافيّة:

الرجاء وضع رقم الإجابة المناسبة داخل الأقواس، أو أكمل/ي الفراغات بالإجابة التي تنطبق عليكم:

A1	**الجنس**	( )	1) ذكر 2) أنثى
A2	**المحافظة التي تعملون بها**	( )	1) محافظة نابلس 2) محافظة أريحا والأغوار
A3	**العمر بالسنوات الكاملة**	( )	1) 25 سنة فأقل 2) 26–35 سنة 3) 36–45 سنة 4) 46 – 55 سنة 5) 56 سنة فأعلى
A4	**المؤهل العلمي**	( )	1) دبلوم متوسط فأدنى 2) بكالوريوس 3) دبلوم عالي 4) ماجستير فأعلى
A5	**التخصص العلمي**	( )	1) العلوم الطبيعيّة 2)العلوم الاجتماعيّة3)العلوم التطبيقيّة 4) العلوم الإنسانية 5) غير ذلك حدد/ي:.....
A6	**طبيعة العمل في قسم المباحث العامة**	( )	1) التنظيم والإدارة 2)البحث والتحري 3) المصادر 4)المتابعة والمعلومات 5) الجرائم الاقتصاديّة6)الدائرة السياسية 7) التخطيط والتدريب 6) غير ذلك حدد/ي:.....
A7	**سنوات الخبرة العلميّة**	( )	1) 5 سنوات فأقل 2) 6– 10 سنوات 3) 11– 15 سنة 4) 16– 20 سنة 5) 21 سنة فأكثر

القسم الثاني: واقع العوامل البيئيّة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار:

الرجاء الإجابة على الأسئلة أدناه بوضع إشارة (X) في المربع الذي يعبر عن وجهة نظركم حول واقع العوامل البيئيّة في محافظتكم:

الرقم	تقييم العوامل البيئيّة	إحساس إيجابي كبير	إحساس إيجابي متوسط	إحساس إيجابي ضعيف	محايد	إحساس سلبي صغير	إحساس سلبي متوسط	إحساس سلبي كبير
المناخ (درجة الحرارة، هطول الأمطار، الرطوبة النسبية، الضغط الجوي):								
B1	مستوى درجات الحرارة في المتوسط العام (العليا، الدنيا)							
B2	الفارق بين درجات الحرارة في الليل والنهار							
B3	انخفاض درجات الحرارة أثناء الليل							
B4	الفروق بين درجات الحرارة خلال فصول السنة الأربعة							
B5	تركز الهطول في أشهر محددة من السنة							
B6	عدد الأيام الماطرة في السنة							
B7	شدة المنخفضات الجويّة (الهطول) في الأيام الماطرة							
B8	الجريان السطحي (في بعض أيام السنة) نتيجة هطول الأمطار الكثيف							
B9	نسبة الثلوج إلى الأمطار من مجموع هطول الأمطار							
B10	مستوى الضغط الجوي عموما							
B11	الضغط الجوي في محافظتك نسبة لغيرها من المحافظات							
B12	معدل الرطوبة في الهواء على مدار العام							
B13	معدل الرطوبة في موسم الصيف نسبة للمواسم الأخرى							

الغطاء النباتي:								
C1	كثافة الغطاء النباتي على مدار العام							
C2	التوزيع المكاني للغطاء النباتي على المحافظة							
C3	تنوع الغطاء النباتي							
C4	جمال الغطاء النباتي							
C5	كثافة الغطاء النباتي النسبية على مدار مواسم السنة							
C6	توفر المساحات خضراء							
C7	انتشار الغطاء النباتي							
C8	زيادة المساحات الخضراء							
C9	جودة الغطاء النباتي							

القسم الثالث: واقع الجريمة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار:

الرجاء وضع إشارة (X) في المربع المناسب الذي يتلاءم مع وجهة نظركم حول مستوى ممارسة الجريمة في محافظتكم:

الرقم	الفقرات	درجة كبيرة جدا	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة صغيرة	درجة صغيرة جدا
جرائم العنف (الجرائم الواقعة على الأشخاص أو ما يتعلق بالنفس، الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة) في محافظتك:						
D1	القتل					
D2	الشروع بالقتل					
D3	التهديد بالاعتداء					
D4	المشاجرات					
D5	الإيذاء					
D6	الاغتصاب					
D7	هتك العرض					
D8	الزنا					
D9	التحرش الجنسي					
D10	إفساد الرابطة الزوجية					
جرائم ضد الممتلكات (الجرائم المرتكبة ضد الأموال) في محافظتك:						
E1	السرقة					
E2	التخطيط للسرقة					
E3	(شراء ، حيازة) سلع مسروقة					
E4	النصب					
E5	الاحتيال					
E6	السطو المسلح					
E7	السلب					
E8	النشل					
E9	إساءة الائتمان					
E10	الاختلاس					
E11	التزوير					
E12	التهرب الضريبي					
E13	الرشاوي					

القسم الرابع: انعكاس العوامل البيئيّة على ممارسة الجريمة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار:

الرجاء وضع إشارة (X) في المربع المناسب الذي يتلاءم مع وجهة نظركم حول انعكاس العوامل البيئيّة على ممارسة الجريمة في محافظتكم:

الرقم	الفقرات	درجة كبيرة جدا	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة صغيرة	درجة صغيرة جدا
درجات الحرارة في محافظتك تتسبب في الاتي:						
F1	زيادة التوتر					
F2	زيادة نشوب الخلافات كنتيجة لزيادة الاحتكاك الاجتماعي					
F3	الشعور بالإحباط نتيجة انخفاض الدخل					
F4	زيادة العدوانية في اتخاذ القرارات					
F5	زيادة ممارسة العنف كنتيجة لزيادة النشاط الاجتماعي في الأماكن العامة					
F6	زيادة جرائم التحرش					
F7	زيادة جرائم التهريب					
F8	زيادة الجرائم ضد الأنفس (الآخرين)					
F9	زيادة الجرائم ضد الأموال					
F10	زيادة جرائم القتل					
F11	زيادة جرائم الخطف					
هطول الأمطار في محافظتك تتسبب في الاتي:						
G1	تجنب خروج الناس للقيام بالنشاطات الخارجية مما يعطي المجرمين فرص انسب لممارسة الجرائم					
G2	زيادة التوتر لدى الأفراد الذين يعانون من ضغوط نفسية					
G3	تراجعً في الحركة الاقتصاديّة مما يحفز على البحث عن فرص متمثلة في ممارسة الجرائم لجني الأموال بسرعة					
G4	ازدحام حركة المرور مما قد يؤدي إلى زيادة الاعتداءات المرتبطة بالتنقل					
G5	تدهور المزاج العام للأفراد					
G6	إعاقة عمل الشرطة					
G7	توفير بيئة مناسبة لإخفاء الجرائم مما يشجع المجرمين على زيادة وتيرة نشاطهم الإجرامي.					
G8	اندفاع البعض إلى ممارسة الجرائم بحثًا عن مصادر دخل لعدم وجود مصادر الدخل الثابتة					

مستوى الرطوبة في محافظتك تتسبب في الاتي:						
H1	تدهور الحالة النفسية يزيد من ممارسة الجرائم					
H2	التأثير على توتر الأفراد وبالتالي قدرتهم على التعامل مع الضغوط اليومية مما يزيد من ممارسة الجرائم					
H3	زيادة النشاطات الاجتماعيّة في الهواء الطلق (سهرات، حفلات) مما يزيد من التفاعل الاجتماعي ويزيد من ممارسة الجرائم					
H4	تغييرات في الأنشطة اليومية للأشخاص (تغييرات في الروتين الشخصي، أنماط الحركة) مما يقلل من الأمن الشخصي ويزيد من ممارسة الجرائم					
H5	انخفاض مستوى الرطوبة تزيد من ممارسة الجرائم					
H6	ارتفاع مستوى الرطوبة تقلل من ممارسة الجرائم					
مستوى الضغط الجوي في محافظتك يتسبب في الاتي:						
I1	التغيرات المزاجية نتيجة للانخفاضات الحادة في الضغط الجوي					
I2	الشعور بالاختناق					
I3	الشعور بالتوتر الشديد					
I4	التأثير في بعض الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات نفسية					
I5	الشعور بالإحباط					
I6	تصاعد مشاعر (الغضب، الكراهية)					
I7	يؤثر انخفاض الضغط الجوي على ممارسة الجريمة					
الغطاء النباتي في محافظتك يتسبب في الاتي:						
J1	كثافة الغطاء النباتي تشكل ملاذ للجماعات الإجراميّة					
J2	ضعف الغطاء النباتي يتسبب في البطالة مما يزيد من ممارسة الجرائم					
J3	زيادة التوتر نتيجة لضعف المساحات الخضراء يزيد من ممارسة الجرائم					
J4	ندرة المساحات الخضراء تساهم في زيادة المشاعر الجرمية					
J5	ضعف الغطاء النباتي يتسبب بالإحساس بعدم الراحة مما يؤدي إلى ممارسة الجريمة					
J6	غياب الغطاء النباتي يؤدي إلى الإجهاد النفسي الذي بدوره					

	يزيد من ممارسة الجرائم					
J7	تنوع الغطاء النباتي يقلل من ممارسة الجرائم					
J8	كثافة المساحات الخضراء تقلل من ممارسة الجرائم					
J9	جودة الغطاء النباتي تقلل من ممارسة الجرائم					
J10	جمال الغطاء النباتي يقلل من ممارسة الجرائم					

مع خالص التقدير لاهتمامكم ووقتكم ومساعدتكم

الباحث: محمود مصدق مصري

ملحق رقم (2): قائمة بأسماء محكمي الاستبيان

اسم المحكم	مكان العمل
د. فادي ربايعة	جامعة القدس
د. صالح البرغوثي	جامعة القدس
د. محمد فرارجة	جامعة فلسطين الأهلية
د. محمد عكة	جامعة فلسطين الأهلية
د. أيمن أبو الظاهر	جامعة النجاح الوطنية
د. عنان الجيوسي	جامعة النجاح الوطنية
د. عصام الأطرش	جامعة الاستقلال
د. محمد خلاف	جامعة بوليتكنك فلسطين
أ. أحمد الجلاد	جهاز الإحصاء المركزي

ملحق رقم (3): تسهيل مهمة لجمع البيانات الخاصة في البيئة.

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعـة القدس
برنامج العدالة الجنائية وعلم الجريمة

AL-QUDS University
Criminal Justice and Criminology

التاريخ: 2024/11/11

حضرة المدير العام للأرصاد الجوية الفلسطينية المحترم.
وزارة النقل والمواصلات.
تحيّة طيبة وبعد،،،،

الموضوع: تسهيل مهمة الطالب محمود المصري ورقمه الجامعي (22011676)

نحن في برنامج ماجستير علم الجريمة في جامعة القدس نحييكم بتحيّة الوطن، ونرجوا من حضرتكم تسهيل مهمة الطالب المذكور أعلاه بالحصول على بيانات مناخيّة مفصلة لمحافظتي نابلس وأريحا لعام (2023)، لدراسته المُعنونة بـ**(العوامل البيئيّة وانعكاساتها على ممارسة الجريمة في كل من محافظة نابلس ومحافظة أريحا والأغوار)**، حيث أن هذه البيانات تعتبر أساسيّة لإتمام دراسته وتحليل النتائج بشكل دقيق، وذلك لغرض إستكمال رسالة الماجستير في برنامج علم الجريمة/ جامعة القدس.

لأي إستفسارات اخرى الرجاء الإتصال على جوال رقم د.وفاء الخطيب 0599-433935 أو رقم الطالب محمود المصري 0598025029.

مع فائق الإحترام والتقدير

د. وفاء الخطيب

هاتف : 2793872
فاكس: 02-2793872، ص.ب20002 :Fax: 02-2793872, 20002

Tel.02-2793872

ملحق رقم (4) : تسهيل مهمة لجمع البيانات الخاصة في الجريمة من جهاز الشرطة الفلسطينيّة.

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القدس
برنامج العدالة الجنائية وعلم الجريمة

AL-QUDS University
Criminal Justice and Criminology

التاريخ: 2024/11/11

سيادة اللواء علام السقا المحترم.
مدير عام الشرطة الفلسطينيّة.
تحيّة طيبة وبعد،،،،

الموضوع: تسهيل مهمة الطالب محمود المصري ورقمه الجامعي (22011676)

نحن في برنامج ماجستير علم الجريمة في جامعة القدس نحييكم بتحيّة الوطن، ونرجوا من حضرتك تسهيل مهمة الطالب المذكور أعلاه بالحصول على:

- بيانات الجرائم لعام (2023)، حيث أن البيانات المتاحة في الموقع الرسمي لجهاز الشرطة تتعلق بعام (2022).
- عدد العاملين في قسم المباحث العامة في شرطة محافظة نابلس وشرطة محافظة أريحا، وذلك لإجراء التحليل اللازم حول الإمكانيّات البشريّة المتاحة وتأثيرها على فعاليّة مكافحة الجرائم.

علماً ان هذه البيانات تعتبر أساسيّة لإتمام دراسته المُعنونة بـ**(العوامل البيئيّة وانعكاساتها على ممارسة الجريمة في كل من محافظة نابلس ومحافظة أريحا والأغوار)**، وتحليل النتائج بشكل دقيق، وذلك لغرض إستكمال رسالة الماجستير في برنامج علم الجريمة/ جامعة القدس.

لأي إستفسارات اخرى الرجاء الإتصال على جوال رقم د.وفاء الخطيب 0599-433935 أو رقم الطالب محمود المصري 0598025029.

مع فائق الإحترام والتقدير

هاتف : 2793872
فاكس: 02-2793872، ص.ب20002 ,Fax: 02-2793872

Tel.02-2793872

ملحق رقم (5): كتاب تسهيل مهمة لتعبئة الاستبيان.

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعـة القدس
برنامج العدالة الجنائيّة وعلم الجريمة

AL-QUDS University
Criminal Justice and Criminology

التاريخ: 2025/1/26

سيادة اللواء علام السقا/ مدير عام جهاز الشرطة الفلسطينيّة المحترم.
تحيّة طيبة وبعد

الموضوع: تسهيل مهمة الطالب محمود المصري ورقمه الجامعي (22011676)

نحن في برنامج علم الجريمة/ جامعة القدس نحييكم بتحيّة الوطن ونتمنى ان يصلكم كتابنا وأنتم في أتم الصحة والعافيّة، ونثمن لكم جهودكم ودعمكم للمسيرة التعليميّة، ونرجوا من حضرتم تسهيل مهمة الطالب المذكور أعلاه بالحصول على المعلومات والإحصائيات وتعبئة الإستبيان الخاص بدراسته المُعنونة بـ(**العوامل البيئيّة وانعكاساتها على ممارسة الجريمة في محافظتي نابلس واريحا والاغوار من وجهة نظر العاملين في ادارة المباحث العامة الفلسطينيّة**)، وذلك لغرض إستكمال رسالة الماجستير في برنامج علم الجريمة.

مرفق نسخة عن الاستبانة

ولأي إستفسارات الرجاء الإتصال على جوال رقم 0599-433935/ د.وفاء الخطيب أو 0598-025029/ الطالب محمود مصري.

مع فائق الإحترام والتقدير

د. وفاء الخطيب

منسقة برنامج علم الجريمة

هاتف : 2793872
فاكس: 02-2793872، ص.ب20002

Tel.02-2793872
Fax: 02-2793872, P.O.Box:20002

قائمة الجداول

الجدول	الصفحة
جدول رقم (1.1): هيكلية الدراسة	10
جدول رقم (1.2): المعدلات الشهرية والسنوية لدرجات الحرارة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار من عام (2013 –عام 2023)	24
جدول رقم (2.2): معدلات هطول الأمطار السنوية في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار من عام (2013 – 2023)	25
جدول رقم (3.2): المعدلات الشهرية والسنوية للرطوبة النسبية بالنسب المئوية في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار من عام (2013 – 2023)	27
جدول رقم (4.2): المعدلات الشهرية والسنوية للضغط الجوي بوحدة قياس المليبار في كل من محافظة نابلس وأريحا والأغوار من عام (2013 – 2023)	29
جدول رقم (5.2): توزيع الغطاء النباتي في محافظة نابلس	33
جدول رقم (6.2): توزيع الغطاء النباتي في محافظة أريحا والأغوار	35
جدول رقم (7.2): الجرائم المرتكبة ضد حياة الأشخاص أو ما يتعلق بالنفس في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار من عام (2016 –2023)	47
جدول رقم (8.2): الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار من عام (2016– 2023)	49
جدول رقم (9.2): الجرائم المرتكبة ضد الأموال في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار من عام (2016 –2023	51
جدول رقم (1.3): تصميم الاستبيان	80
جدول رقم (2.3): نتائج التحليل العاملي (Factor Analysis) لفقرات أداة الدراسة حسب كل بعد.	81
جدول رقم (3.3): قيم معامل الثبات كرونباخ ألفا لمحاور وأبعاد أداة الدراسة.	86
جدول رقم (4.3): توزيع أفراد العينة وفق متغيرات الدراسة.	90
جدول رقم (1.4): اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة.	95
جدول رقم (2.4): المقياس الوزني المعتمد في الدراسة.	96
جدول رقم (3.4): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة ومعاملات التباين لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمحور العوامل البيئيّة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار	97
جدول رقم (4.4): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة ومعاملات التباين لاستجابات أفراد عينة الدراسة	98

لبعد المناخ في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار مرتبة تنازلياً.	
جدول رقم (5.4): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة ومعاملات التباين لاستجابات أفراد عينة الدراسة لبعد الغطاء النباتي في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار مرتبة تنازلياً.	99
جدول رقم (6.4): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة ومعاملات التباين لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمحور ممارسة الجريمة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار.	103
جدول رقم (7.4): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة ومعاملات التباين لاستجابات أفراد عينة الدراسة لبعد جرائم العنف في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار مرتبة تنازلياً.	114
جدول رقم (8.4): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة ومعاملات التباين لاستجابات أفراد عينة الدراسة لبعد جرائم الممتلكات في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار مرتبة تنازلياً.	106
جدول رقم (9.4): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة ومعاملات التباين لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمحور انعكاس العوامل البيئيّة على ممارسة الجريمة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار.	107
جدول رقم (10.4): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة ومعاملات التباين لاستجابات أفراد عينة الدراسة لبعد درجات الحرارة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار مرتبة تنازلياً.	108
جدول رقم (11.4): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة ومعاملات التباين لاستجابات أفراد عينة الدراسة لبعد هطول الأمطار في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار مرتبة تنازلياً.	112
جدول رقم (12.4): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة ومعاملات التباين لاستجابات أفراد عينة الدراسة لبعد مستوى الرطوبة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار مرتبة تنازلياً.	114
جدول رقم (13.4): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة ومعاملات التباين لاستجابات أفراد عينة الدراسة لبعد مستوى الضغط في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار مرتبة تنازلياً.	116
جدول رقم (14.4): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة ومعاملات التباين لاستجابات أفراد عينة الدراسة لبعد الغطاء النباتي في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار مرتبة تنازلياً.	118
جدول رقم (15.4): نتائج اختبار ت للعينات المستقلة Independent Samples Test للفروق في درجة العوامل البيئيّة بأبعادها (المناخ، الغطاء النباتي) في محافظة نابلس وأريحا والأغوار تعزى لمتغير الجنس.	120
جدول رقم (16.4): نتائج اختبار ت للعينات المستقلة Independent Samples Test للفروق في درجة العوامل البيئيّة بأبعادها (المناخ، الغطاء النباتي) في محافظة نابلس وأريحا والأغوار تعزى لمتغير المحافظة.	121
جدول رقم (17.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA للفروق في درجة العوامل البيئيّة بأبعادها (المناخ، الغطاء النباتي) في محافظة نابلس وأريحا والأغوار تعزى لمتغير العمر.	122
جدول رقم (18.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA للفروق في درجة العوامل البيئيّة	123

بأبعادها (المناخ، الغطاء النباتي) في محافظة نابلس وأريحا والأغوار تعزى لمتغير المؤهل العلمي.	
جدول رقم (19.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA للفروق في درجة العوامل البيئيّة بأبعادها (المناخ، الغطاء النباتي) في محافظة نابلس وأريحا والأغوار تعزى لمتغير التخصص العلمي.	124
جدول رقم (20.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA للفروق في درجة العوامل البيئيّة بأبعادها (المناخ، الغطاء النباتي) في محافظة نابلس وأريحا والأغوار تعزى لمتغير طبيعة العمل في قسم المباحث.	125
جدول رقم (21.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA للفروق في درجة العوامل البيئيّة بأبعادها (المناخ، الغطاء النباتي) في محافظة نابلس وأريحا والأغوار تعزى لمتغير سنوات الخبرة.	126
جدول رقم (22.4): نتائج اختبار ت للعينات المستقلة Independent Samples Test للفروق في درجة ممارسة الجريمة بأبعادها (جرائم العنف، جرائم الممتلكات) في محافظة نابلس وأريحا والأغوار تعزى لمتغير الجنس.	127
جدول رقم (23.4): نتائج اختبار ت للعينات المستقلة Independent Samples Test للفروق في درجة ممارسة الجريمة بأبعادها (جرائم العنف، جرائم الممتلكات) في محافظة نابلس وأريحا والأغوار تعزى لمتغير المحافظة.	128
جدول رقم (24.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA للفروق في درجة ممارسة الجريمة بأبعادها (جرائم العنف، جرائم الممتلكات) في محافظة نابلس وأريحا والأغوار تعزى لمتغير العمر.	129
جدول رقم (25.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA للفروق في درجة ممارسة الجريمة بأبعادها (جرائم العنف، جرائم الممتلكات) في محافظة نابلس وأريحا والأغوار تعزى لمتغير المؤهل العلمي.	130
جدول رقم (26.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA للفروق في درجة ممارسة الجريمة بأبعادها (جرائم العنف، جرائم الممتلكات) في محافظة نابلس وأريحا والأغوار تعزى لمتغير التخصص العلمي.	131
جدول رقم (27.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA للفروق في درجة ممارسة الجريمة بأبعادها (جرائم العنف، جرائم الممتلكات) في محافظة نابلس وأريحا والأغوار تعزى لمتغير طبيعة العمل في قسم المباحث.	132
جدول رقم (28.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA للفروق في درجة ممارسة الجريمة بأبعادها (جرائم العنف، جرائم الممتلكات) في محافظة نابلس وأريحا والأغوار تعزى لمتغير سنوات الخبرة.	133
جدول رقم (29.4): نتائج اختبار ت للعينات المستقلة Independent Samples Test للفروق في درجة انعكاس العوامل البيئيّة على ممارسة الجريمة بالأبعاد (درجات الحرارة، هطول الأمطار، مستوى الرطوبة، مستوى الضغط الجوي، الغطاء النباتي) في محافظة نابلس وأريحا والأغوار تعزى لمتغير الجنس.	134
جدول رقم (30.4): نتائج اختبار ت للعينات المستقلة Independent Samples Test للفروق في درجة	135

انعكاس العوامل البيئيّة على ممارسة الجريمة بالأبعاد (درجات الحرارة، هطول الأمطار، مستوى الرطوبة، مستوى الضغط الجوي، الغطاء النباتي) في محافظة نابلس وأريحا والأغوار تعزى لمتغير المحافظة.	
جدول رقم (31.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA للفروق في درجة انعكاس العوامل البيئيّة على ممارسة الجريمة بالأبعاد (درجات الحرارة، هطول الأمطار، مستوى الرطوبة، مستوى الضغط الجوي، الغطاء النباتي) في محافظة نابلس وأريحا والأغوار تعزى لمتغير العمر.	136
جدول رقم (32.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA للفروق في درجة انعكاس العوامل البيئيّة على ممارسة الجريمة بالأبعاد (درجات الحرارة، هطول الأمطار، مستوى الرطوبة، مستوى الضغط الجوي، الغطاء النباتي) في محافظة نابلس وأريحا والأغوار تعزى لمتغير المؤهل العلمي.	137
جدول رقم (33.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA للفروق في درجة انعكاس العوامل البيئيّة على ممارسة الجريمة بالأبعاد (درجات الحرارة، هطول الأمطار، مستوى الرطوبة، مستوى الضغط الجوي، الغطاء النباتي) في محافظة نابلس وأريحا والأغوار تعزى لمتغير التخصص العلمي.	138
جدول رقم (34.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA للفروق في درجة انعكاس العوامل البيئيّة على ممارسة الجريمة بالأبعاد (درجات الحرارة، هطول الأمطار، مستوى الرطوبة، مستوى الضغط الجوي، الغطاء النباتي) في محافظة نابلس وأريحا والأغوار تعزى لمتغير طبيعة العمل في قسم المباحث.	129
جدول رقم (35.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA للفروق في درجة انعكاس العوامل البيئيّة على ممارسة الجريمة بالأبعاد (درجات الحرارة، هطول الأمطار، مستوى الرطوبة، مستوى الضغط الجوي، الغطاء النباتي) في محافظة نابلس وأريحا والأغوار تعزى لمتغير سنوات الخبرة.	140

قائمة الأشكال

الشكل	الصفحة
شكل رقم (1.1): متغيرات الدراسة.	9
شكل رقم (1.2): موقع الضفة الغربية	19
شكل رقم (2.2): موقع محافظتي نابلس وأريحا والأغوار	20
شكل رقم (3.2): توزيع مساحات الأراضي (كم²) في الضفة الغربية بحسب نوع الغطاء الأرضي (2021)	30
شكل رقم (4.2): خارطة توزيع الغطاء النباتي في محافظة نابلس	31
شكل رقم (5.2): خارطة توزيع الغطاء النباتي في محافظة أريحا والأغوار	43
شكل رقم (6.2): الجرائم المرتكبة ضد حياة الأشخاص أو ما يتعلق بالنفس من عام (2013) حتى عام (2023)	44

فهرس المحتويات

إقرار: .....أ

شكر وعرفان: .....ب

قائمة المفاهيم والمصطلحات: .....ج

الملخص: ..... هـ

الفصل الأول 1

الإطار العام للدراسة 1

1.1مقدمة: 1

2.1 مشكلة الدراسة: 3

3.1 أهميّة الدراسة: 4

4.1 مبررات الدراسة: 5

5.1 أهداف الدراسة: 6

6.1 أسئلة الدراسة وفرضياتها: 7

7.1 متغيرات الدراسة: 9

8.1 هيكليّة الدراسة: 10

الفصل الثاني 11

الإطار النظري والدراسات السابقة وذات العلاقة..... 11

1.2مقدمة: 11

2.2 الإطار النظري: 12

1.2.2 مفهوم البيئة: 12

2.2.2 مكونات وعناصر النظام البيئي: 13

3.2.2 مجالات الايكولوجيا: 14

4.2.2 واقع وإحصاءات المناخ والغطاء النباتي: 15

3.2 الجريمة:.. 36
1.3.2 مقدمة:..... 36
2.3.2 مفهوم الجريمة:..... 36
3.3.2 العوامل المؤدية إلى ممارسة الجريمة: 37
4.3.2 تصنيفات الجرائم: 43
5.3.2 واقع جرائم العنف والجرائم ضد الممتلكات في الضفة الغربية ومحافظتي نابلس وأريحا والأغوار:44
6.3.2 العوامل البيئيّة وانعكاساتها على ممارسة الجريمة:..... 55
4.2 النظريات المفسرة للدراسة: 57
5.2 الدراسات السابقة وذات العلاقة:..... 70
الفصل الثالث 78
منهجية الدراسة وإجراءاتها 78
1.3المقدمة:.. 78
2.3 منهج الدراسة:..... 78
3.3 إجراءات الدراسة:..... 79
4.3 أدوات جمع البيانات: 79
5.3 صدق أداة الدراسة: 81
6.3 ثبات أداة الدراسة: 85
7.3 حدود الدراسة ومحدداتها: 87
8.3 مجتمع وعينة الدراسة: 89
9.3 خصائص عينة المبحوثين 90
10.3 المعالجة الإحصائيّة:..... 93
الفصل الرابع..... 94
نتائج الدراسة..... 94

1.4 المقدمة..... 94
2.4 اختبار التوزيع الطبيعي (Normality Distribution Test): 94
3.4 المقياس المعتمد في الدراسة:..... 96
4.4 عرض النتائج المتعلقة بأسئلة وفرضيات الدراسة: 97
1.4.4 النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة "ما واقع العوامل البيئيّة بأبعادها (المناخ، الغطاء النباتي) في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار؟": 97
2.4.4 النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة "ما واقع ممارسة الجريمة بأبعادها (جرائم العنف، جرائم الممتلكات) في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار؟":..... 102
3.4.4 النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة "ما واقع انعكاس العوامل البيئيّة على ممارسة الجريمة بالأبعاد (درجات الحرارة، هطول الأمطار، مستوى الرطوبة، مستوى الضغط الجوي، الغطاء النباتي في المحافظة) في محافظة نابلس وأريحا والأغوار؟". 107
4.4.4 النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة "هل هنالك فروق بين متوسطات إجابات المبحوثين حول العوامل البيئيّة بأبعادها (المناخ، الغطاء النباتي) في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار تعزى للمتغيرات الديموغرافيّة (الجنس، المحافظة التي يعمل بها أفراد العينة، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، طبيعة العمل في قسم المباحث العامة، سنوات الخبرة)؟"..... 120
5.4.4 النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة "هل هنالك فروق بين متوسطات إجابات المبحوثين حول ممارسة الجريمة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار تعزى للمتغيرات الديموغرافيّة (الجنس، المحافظة التي يعمل بها أفراد العينة، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، طبيعة العمل في قسم المباحث العامة، سنوات الخبرة)؟". 127
6.4.4 النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة "هل هنالك فروق بين متوسطات إجابات المبحوثين حول انعكاس العوامل البيئيّة على ممارسة الجريمة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار تعزى للمتغيرات الديموغرافيّة (الجنس، المحافظة التي يعمل بها أفراد العينة، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، طبيعة العمل في قسم المباحث العامة، سنوات الخبرة)؟"..... 134
الفصل الخامس 145
مناقشة النتائج والتوصيات 145

1.5 المقدمة:.. 145
2.5 مناقشة النتائج في ضوء الاطار النظري والدراسات السابقة وذات العلاقة:..... 146
1.2.5مناقشة النتائج المتعلقة "بواقع العوامل البيئيّة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار، من حيث المناخ بعناصره الأربعة (درجة الحرارة، هطول الأمطار، الضغط الجوي، الرطوبة النسبية، والغطاء النباتي)". 146
2.2.5 مناقشة النتائج المتعلقة "بواقع ممارسة الجريمة في محافظتي نابلس وأريحا والأغوار، (جرائم العنف والجرائم ضد الممتلكات)": 148
3.2.5 مناقشة النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة "ما واقع انعكاس العوامل البيئيّة على ممارسة الجريمة بالأبعاد (درجات الحرارة، هطول الأمطار، مستوى الرطوبة، مستوى الضغط الجوي، الغطاء النباتي في المحافظة) في محافظة نابلس وأريحا والأغوار؟".. 151
4.2.5 مناقشة النتائج المُتعلقة بـ"الفروق بين متوسطات إجابات المبحوثين حول العوامل البيئيّة في نابلس وأريحا والأغوار بناءً على المتغيرات الديموغرافيّة":..... 154
5.2.5 مناقشة النتائج المتعلقة بـ"الفروق بين متوسطات إجابات المبحوثين حول ممارسة الجريمة في نابلس وأريحا والأغوار بناءً على المتغيرات الديموغرافيّة":..... 156
6.2.5 مناقشة النتائج المتعلقة بـ"الفروق في انعكاس العوامل البيئيّة على ممارسة الجريمة بناءً على المتغيرات الديموغرافيّة": 159
3.5 ملخص النتائج 162
4.5 توصيات الدراسة: 163
قائمة المصادر والمراجع:..... 166
قائمة الملاحق: 176
ملحق رقم (1) الاستبانة بصورتها النهائية 177
ملحق رقم (2) قائمة بأسماء محكمي الاستبيان:..... 185
ملحق رقم (3): تسهيل مهمة لجمع البيانات الخاصة في البيئة. 186
ملحق رقم (4) تسهيل مهمة لجمع البيانات الخاصة في الجريمة من جهاز الشرطة الفلسطينيّة. 187
ملحق رقم (5) كتاب تسهيل مهمة لتعبئة الاستبيان..... 188

قائمة الجداول 189
قائمة الأشكال 193
فهرس المحتويات 194